

د. فاتن عدلى

المعونة الأمريكية لمصر أم لأمركا

الوجه الآخر للمعونات الخارجية للتعليم



سلسلة الدراسات التربوية

دار
للنشر والتوزيع

المعونة الأمريكية لمصر أم لأمريكا

د. فائق عدلى

سلسلة الدراسات التربوية

المعونة الأمريكية لمصر أم لا أمريكا

••

إشراف

أ.د. طلعت عبد الحميد

••

المؤلفة

د. فائق عدلى

••


للتنسيق واللوحات

٢٨ شارع عدنان المالكى - المنيا تليفون: ٠٨٦/٣٦٣٠٧٩

٣ شارع السودان - المهندسين تليفون: ٠٢/٣٠٢٤٤٣١

٠١٠٦٦٨٣٩٩٠٠١٢٣٥٠١٩٧٣

••

التنفيذ الفنى

عفت إبراهيم

••

تصميم الغلاف

كامل جرافيك

••

المشرف العام

عادل متولى

••

رقم الإيداع: ٢٠٠٣/٢١١٠٢

الترقيم الدولى: 977-6063-347-9

حقوق الطبع محفوظة

المعونة الأمريكية لمصر أم لأمریکا

الوجه الآخر للمعونات الخارجية للتعليم

تقديم

أ. د. طلعت عبد الحميد

المؤلفة

د. فائق عدلي

الطبعة الأولى

٢٠٠٤


للتنشیر والبحث العلمي

بداية من المقدمة :

نشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ظل هيمنة أمريكية جعلت الاقتصاد السوفيتي يسعى لتكوين مناظر لهما (الكوميكون) وحول كل قطب استتعال شتى الوسائل لاستقطاب الدول فكانت المعونات والقروض من الوسائل الهامة في عمليات الاستقطاب وبدأت أوروبا منذ السبعينيات في اتباع نفس سياسات السحرغيب والترهيب والضغط وحاولت دول العالم الثالث أن تنتهج سياسة ما عرف بالحياد الإيجابي الذي أتاح لمصر أن ترفض الضغوط الأمريكية في عدم تمويل المد العالي وأن تلجأ إلى الاتحاد السوفيتي في بناء المد العالي ، ولكن على الرغم من ذلك فإن المنظمات التابعة للأمم المتحدة لم تتحرر من هيمنة القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

وتستهدف الدول الكبرى الدول الفقيرة (دول الهامش) تابعة للدول الكبرى (دول المركز) وإذا كان العقل الأمريكي هو عقل برلجماتي وذرائعي ومعياري الحقيقة لديه هو لمنفعة والمصلحة فإن تقاريرهم تفيد أن تلك المعونات والمنح والقروض تتفق مع مصالحهم القومية ضماناً لتبعية الدول الفقيرة حتى تظل في الهامش ذلك لأن معدلات التنمية والمخدرات الوطنية والاستثمار غالباً تتناقض مع زيادة المعونات والقروض فالمسألة في جملتها ليست تدعياً للتوجهات الإنسانية أو من أجل تدعيم مفاهيم الأخوة والشاركة على ظهر الكوكب وإذا كان التسليح يعد المجال الأساسي لتلك المعونات فإن التعليم دخل تلك الدائرة الخبيثة نتيجة إدراك أن التعليم أداة أيديولوجية تسهم في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية وبالتالي فإن ما يسمى بالنبخة أو الصفوة الحاكمة في دول العالم الثالث المرتبطة مصالحها بالدول الكبرى تجد أن ارتباطها الاقتصادي بدول المركز يدعمه نظام التعليم تحت دعاوي التحديث على اعتبار أن النموذج التنموي الغربي هو النموذج الوحيد للتنمية ومؤسسا التعليم التابعة تدعم آليات التبعية الاقتصادية وبالتالي لا غشاضة أن يستهدف التعليم في أفريقيا ، تكوين أمريكيين ثقافياً وتعليمياً سود البشرة.

وعلى الرغم من أن المعونات تظل رهينة الموقف السياسي للدول الفقيرة إلا أن الدول المانحة عادة تحدد نوعية الخبراء والأجهزة .

وتتعدد المجالات والمشاريع التعليمية التي يقدم لها العون من إنشاء مدارس أو تدريب معلمين أو القيام بأبحاث وعقد مؤتمرات أو استحداث هيكل إدارية ، ونجد أن العون الأمريكي والخاص بالبنك الدولي يستهدف إحداث تغيرات في المنظومة التعليمية مثل تطبيق مشروع التعليم الأساسي ، وإذا كانت اليونسكو ترى أن التعليم الأساسي هو الحد الأدنى الضروري من القيم والمفاهيم والاتجاهات والمهارات فهذا يعني أن الدول التي تريد الدخول في عصر المعلوماتية تحتاج إلى تعليم عال عالي الجودة وإن التعليم الأساسي الذي يتم تقديم العون له يستهدف إعادة إنتاج التخلف فإذا كنا نجد كليات في برنامج الانتخابي الثاني يتحدث عن تعليم عال عالي الجودة للجميع ، نجد أن التعليم للجميع للدول المتخلفة ينصب على التعليم الأساسي الذي هو تعليم فقير في فلسفته ومخرجاته ، وفي نفس الوقت نجد الدعاية إلى ما يسمى بمدارس الفصل الواحد من قبل الهيئات والدول المانحة ، فإذا كانت المدرسة متعددة الفصول تم اختزالها في فصل واحد فإن الدول الصناعية الكبرى تعمل على إيجاد وسائل ومؤسسات تربوية إلى جانب المدرسة متعددة الفصول ، كما نجد أن المانحين يهتموا بالتعليم التطبيقي والفني دون تشجيع يذكر لصيغ وأنماط التعليم التي تراوح بين الفكر والممارسة في بنيتها ومناهجها وهذا يعني أن العون الخارجي له تأثير على السياسات التعليمية وعلى البنى التعليمية والمحتوى الدراسي .

لهذا سوف ينصب هذا العمل حول تعريف مدى تأثير العون الخارجي على السياسة التعليمية ومعرفة القوى والعوامل المؤثرة في تقديم المعونات مع تحديد أهداف هذا العون وجهاته ومجالاته ودوره في تطوير/ تخلف النظام التعليمي مع بيان أوجه الاستفادة من ذلك العون .

مع التأكيد على أن فقر الفكر أخطر من الفقر المادي وأن هذا العون توجهه مصالح ورؤى لقوى مهيمنة مرتبطة بدول المركز وليس من أجل الإحسان أو التعاون الدولي و الشراكة المزعومة .

ونظراً لأننا نحتاج إلى رؤية نقدية تفكك الخطابات والوقائع في شتى المجالات فإن هذا العمل النقدي يعد عملاً مهماً في هذا الصدد وهو في جوهره عمل علمي قام بالإشراف عليه المرحوم الأستاذ الدكتور عبد الفتاح جلال وأعدته الدكتورة فائق عدلي المدرس بمركز البحوث التربوية وهي من شباب الباحثين ذوي الرؤية النقدية والموقف الوطني الذي عز وجوده في مجال التربية نتيجة عوامل كثيرة فسي مقدمتها الحرس القديم الواقعين في حلقة التبعية من التراث أو لكل والفد غربي بدون فكر نقدي يشيع التراث والوافد الغربي نقداً لمصلحة المستقبل .

أ.د. طلعت عبد الحميد
كلية التربية - عين شمس

1

المعونة الأمريكية

لمصر أم لأمريكا

**مقاربات لفهم
العون الخارجي**

لتصميم مناخ السياسة الدولية الذى ظهر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة بطابع التوتر العنيف والشكوك المتبادلة بين القوى والتكتلات الدولية الكبرى، بعد انهيار التحالف الذى ضم المجموعة الواسعة من الدول ذات التباينات الأيديولوجية المختلفة فى صراعها المشترك ضد القوى النازية. وقد زاد من حدة هذا التوتر ظهور تطلعات جديدة على الجانبين، فقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة جديدة اقتصادية هائلة، حيث كان فى جعبتها حوالى ثلثى ذهب العالم، الأمر الذى جعلها أكبر دولة دائنة فى العالم، وذات قوة عسكرية استطاعت بها أن تضع حداً للحرب (١)

وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية ضالتها مع علامات النصر التى بدأت تلوح فى الأفق باتفاقية "بريتون وودز"، والتى كان الهدف منها فى البداية هو محاولة إعادة بناء أوروبا الجديدة بعد الدمار الذى حاق بها من جراء الحرب العالمية الثانية، والتى تم على أساسها نشأة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عام ١٩٤٥. (٢)

كما انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة أخرى لكى تحافظ بها على مستويات المعيشة المرتفعة، والتوظيف، من خلال توسيع نفوذها الاقتصادى، وأن تكسب حلفائها فى صراعها ضد الاتحاد السوفيتى والأيديولوجية الماركسية، ومن ثم فقد تم وضع برنامج مارشال أو "برنامج الإنعاش الأوروبى"، الذى عمل على تقديم المعونات لتلك الدول التى يعانى اقتصادها من تدهور خطير. (٣)

وبالفعل تم تقديم كثير من المعونات لدول أوروبا الغربية فى صورة قروض ميسرة ومنح ومساعدات، بالإضافة إلى الإنفاق العسكرى وفقاً لاتفاقية الدفاع المشترك. وفى مواجهة الولايات المتحدة ظهر الاتحاد السوفيتى بعد نجاحه هو الآخر فى تحقيق هدفه الاستراتيجى الأول والذى كان قائماً على تصفية التوسع النازى على حدوده، مما ساعده على ترسيخ سيطرته العسكرية والسياسية على منطقة شرق أوروبا، ومن ثم تكتيلها فى حزام أمنى عريض، أصبح ركيزة أساسية للدفاع عن كيانه ونفوذ ومصالحه ضد أى تهديد، وقد عُرِفَت هذه الفترة بالحرب الباردة. سعى فيها كلاً من القطبين إلى بسط نفوذه وتكثيف جهوده للضغط على الآخر. (٤)

وكان الطريق لمحاولة الاحتواء التى سعى إليها كل قطب هو إقامة أحلاف وقواعد عسكرية وموائيق تحول دون وصول الجانب الآخر إلى مناطق نفوذه. (٥)

وكان الاتحاد السوفيتى قد رفض من قبل التصديق على اتفاقية "بريتون وودز" لما رأى فيها هيمنة واضحة من الولايات المتحدة، ومن ثم فقد سارع بتكوين "الكوميكون" كتنظيم فى مقابل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، والذى يضم مجموعة الدول الاشتراكية للعمل على تجميع أوجه التعاون الاقتصادى والتجارى والنقدى والتكنولوجى. (٦)

وإزاء هاتين الاستراتيجيتين ظهر ما عُرف بالاستقطاب الدولى فى أعنف صورته، والتى حاولت كل قوة استقطاب عدد من الدول التابعة، والتى كانت تُصنف وفقاً لمقدار تحيزها إلى هذه الكتلة أو غيرها، الأمر الذى استغلته هذه الدول فى الحصول على مزيد من المعونات وإلا تلجأ إلى عدم الانحياز أو التلويح بالاتجاه نحو الطرف أو المصنر الآخر. (٧)

وقد أفرز هذا التوتر نتيجة هامة هى: زيادة التوتر الدولى بسبب سباق كل من القطبين على ضم أكبر عدد ممكن من الدول مستخدماً فى ذلك كل أساليب الترغيب والتهديد. (٨)

أما دول العالم الثالث فقد شهدت بعد الحرب العالمية الثانية العديد من الحركات الوطنية التحررية، والتى ساعد على اشتعالها ما عانته من استنزاف لمواردها وطاقاتها من الدول الاستعمارية لخدمة مصالحها، وبالفعل بدأت البلاد المُستعمَرة تحصل على استقلالها السياسى بإرث اقتصادى مشوه فى هيكلها الإنتاجية، والذى يتضمن مستوى متدنٍ من تطور القوى المادية بالإضافة إلى تميزه باستثمار ضعيف لرأس المال ومستويات ضعيفة لتعليم العمال، بل أيضاً غلبة العسالة الأجنبية فى قطاع التصدير (٩)

كذلك سوء توزيع فى الدخل، وفقير، وجوع، وجهل، ومرض مما جعلها معتمدة على السوق العالمية. وعلى الرغم من أن معظم هذه الدول كانت دائنة لمستعمراتها، إلا أن الأمر لم يغير شيئاً حيث بدا جلياً فى طلب مصر والهند الإفراج عن الأرصدة

الإسترلينية المترجمة على بريطانيا كديون أثناء مناقشات "ببريتون وودز" والذي قُوبِلَ
بالرفض باعتباره خارج نطاق الاتفاقية. (١٠)

ومع حركات التحرر بدا للدول الاستعمارية أنها سوف تفقد أدواتها التقليدية في
الاستعمار ومن ثم فقد كان عليها أن تبحث عن طرق جديدة تستطيع من خلالها أن
تحافظ على نفوذها وتجدد علاقات التبعية والاستغلال لهذه الدول من ناحية ومحاولة
جذب هذه الدول إلى جانبها من ناحية ثانية، الأمر الذي قد يمكن معه القول بأن العلاقات
الدولية مع العالم الثالث قد اتسمت بالآتي :

بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتهج سياسة عامسة تجاه العالم
الثالث إلا بعد تفوقها في الحرب العالمية الثانية حيث بدأت تمسك بزمام الأمور في
المعسكر الغربي مع بدايات الحرب الباردة، حيث بدأت هذه السياسة تأخذ شكل الأحلاف
والترتيبات والتي تعنى في مضمونها سياسة الاحتواء، وقد تبلورت هذه السياسة في
العديد من دول العالم الثالث مثل حلف جنوب شرقى آسيا، ومشروع القيادة المشتركة
في منطقة الشرق الأوسط (تركيا والعراق وإيران وباكستان) ثم حلف بغداد. (١١)

واستخدمت الولايات المتحدة نفوذها في الهيمنة على العالم الثالث من خلال
الحرب تارة ومن خلال العلاقات الاقتصادية سواء المنح عن طريق برنامج النقطة
الرابعة أو برنامج الغذاء في سبيل السلام وفقاً للقانون الأمريكى رقم ٤٨٠. (١٢)

أو الحجب تارة أخرى مستخدمة في ذلك نفوذها في المؤسسات الدولية الأخرى. (١٣)
لما دول أوربا فقد اتسمت علاقتها مع العالم الثالث بالتركيز على العلاقات
الاقتصادية المتبادلة كشرط ضرورى لمستقبل واستمرارية وتعاضل النمو الاقتصادى
الهائل الذى تحقق لدول أوربا حيث أن مصلحة أوربا في الحفاظ على الروابط الاقتصادية
بينها وبين دول العالم الثالث تطو على مصالح أى قوة أخرى، وبالتالي فهي تسعى إلى
قيام روابط دائمة وراسخة ومستمرة مع هذه الدول. الأمر الذى أسفر عن عقد العديد
من الاتفاقيات والمعاهدات، والتي من أشهرها اتفاقية لومى، والتي ضمت ٦٤ دولة
(ثلاث اتفاقيات، ١٩٧٣، ١٩٨٠، ١٩٨٥) بغرض مساعدة الدول المنتسبة للحفاظ على

مصادر المواد الخام .

أما اليابان فلم تظهر علاقتها بالعالم الثالث إلا مؤخراً حيث اتجهت إلى زيادة المعونات للعالم الثالث إلى الحد الذى يجعلها من أكبر الدول المانحة للمعونات على مستوى العالم. والتي قد تصل إلى عشرة مليارات دولار سنوياً فى منتصف التسعينيات، مع تخصيص أكبر للدول العربية وخاصة بعد أزمة البترول عام ١٩٧٣. (١٤)

أما الاتحاد السوفيتى (سابقاً) وعلى الرغم من ادعائه فى أنه يقدم المعونات بعيداً عن أى أهداف سياسية، إلا أن واقع الأمر لم يختلف حيث يلجأ فى بعض الأحيان إلى التهديد بقطع المعونات كنوع من أنواع العقاب، إلا أن أهدافه تختلف، حيث لم تكن مسألة الثواب والعقاب أو زيادة هيبة الدولة السوفيتية هى الأهداف المنشودة فحسب، بل أن السوفيت نظروا إلى هذا المعونات الاقتصادى كوسيلة للإجراوع فى عمليات التصنيع وخلق بروتاريا حضرية فى الدول النامية، حتى يتسنى لها تصفية الرأسمالية والتحول إلى الاشتراكية. (١٥)

ولم تكن عمليات الترغيب هذه قاصرة على المعونات الثنائية فقط، بل استخدمت الدول الكبرى مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى الضغط على هذه الدول لإملاء شروطها، الأمر الذى بدا جلياً فى طلب مصر لتمويل السد العالى عام ١٩٦١، كما سيتضح فى حينه.

إلا أن هذه الثنائية القطبية بين المعسكرين الغربى والشرقى قد بدأت تظهر بها بعض التصدعات، والتي أظهرت بعض القوى الأخرى فى مواجهة كل من المعسكرين. (١٦)

فقد برزت الصين فى مواجهة الاتحاد السوفيتى، كما ظهرت فرنسا فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ظهور كل من اليابان كقوة اقتصادية رابعة، والمجموعة الأوروبية كقوة خامسة. كل ذلك أدى إلى تعدد ميزان القوى، وسعى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للتعاون الاقتصادى والاتفاق على للحد من سباق التسلح، الذى أرقى اقتصاد كل منهما. (١٧)

بالإضافة إلى ما رآته الولايات المتحدة الأمريكية من أسواق أوروبا الشرقية الفرصة لزيادة صادراتها، وتحسين ميزان مدفوعاتها.

كذلك فقد رأى الاتحاد السوفيتي أن مشكلاته الاقتصادية الناجمة عن بطء النمو في إنتاجه الزراعي، وتباطؤ معدلات النمو في الناتج القومي، ما يمكن تحقيقه من منافع عن طريق استيراد أنواع معينة من السلع وقنون الإنتاج الغربية التي يمكن منها تطوير بعض الصناعات السوفيتية، وتوفير بعض المستخدمات اللازمة لرفع معدل النمو في الزراعة، واستغلال موارد سيبيريا والتي أعلن بريجنيف استعداد لاقتسام ثرواتها مع الولايات المتحدة، بل أنه يعطى آمالا كبيرة على علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من علاقاته مع الدول العربية وخاصة مصر. (١٨)

ومن ثم فقد ارتكز كل من القطبين طيلة السبعينيات على أعمدة أربعة يلعب بها كل قطب جذورها التجاور، والتفهم، والتعاون، والتنسيق. (١٩)

وقد لعب الوفاق الدولي دوراً لا يقل أهمية عن ذلك الدور الذي لعبته الحرب الباردة، والتي كان العالم الثالث هو الورقة التي يلعب بها كل من القطبين للتأثير على الآخر.

هذا من جانب الوضع الاقتصادي الذي فرضته الحرب العالمية الثانية، ومن جانب آخر فقد سعت دول العالم للتوصل إلى حلول أخرى تدعم عمليات السلام وتضع حداً لهذا الدمار والذي لا يمكن أن يتحقق فقط من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية بل إنه من الضروري أن يؤسس على التماسك الفكري والأخلاقي لشعوب العالم، (٢٠)

ومن ثم فقد عملت هذه الدول على إنشاء الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة التي تحرص جميعها وفقاً لمواثيقها على بث السلام والتعاون في العديد من المجالات التي تعالج القضايا الدولية المختلفة. (٢١)

وقد اشتملت منظومة الأمم المتحدة على منظمات متخصصة مثل منظمة اليونسيف لمعالجة الأطفال المنكوبين من جراء الحرب العالمية الثانية، وبرنامج الغذاء العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم، وغيرهم من المنظمات التابعة

للأمم المتحدة، كما ارتبطت بالأمم المتحدة منظمات أخرى متخصصة منفصلة ذاتياً إلا أنها تعمل مع الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والذي يتولى التنسيق بينها، وهي ثلاثة عشر منظمة منها: منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الإثمانية الدولية وصندوق النقد الدولي وغيرهم من المنظمات المتخصصة.(٢٢)

إلا أن هذه المنظمات الدولية وعلى الرغم من حسن النوايا المرتبط بإنشائها لم تستطع السير على ما قُدر لها، حيث لعبت أيضاً القوى الكبرى فيها دوراً من الهيمنة والسيطرة بما لها من أسهم وأرصدة في هذه المنظمات والمؤسسات الدولية على حد سواء. كما حدث في منظمة اليونسكو - الأمر الذي سيوضحه البحث فيما بعد- مما جعل المعونات الخارجية سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف مرهوناً منذ البداية بأغراض سياسية واقتصادية لخدمة الأوضاع العالمية المختلفة والتي تخدم دول العالم المتقدم،(٢٣) الأمر الذي يجعل من الصعب الحكم على الأغراض الحقيقية وراء هذا المعونات والتي جعلت موضوع المعونات من الموضوعات الشائكة الذي أدى إلى ظهور العديد من النظريات والآراء التي تناقش مدى جدية وفعالية المعونات . ومن أشهر هذه المناقشات ذلك التقرير الذي عرف باسم "الشمال والجنوب: برنامج من أجل البقاء"، والذي مثلته لجنة دولية ضمت بين صفوفها ثمانية عشر من رواد الفكر التنموي من دول الشمال (الدول الصناعية الكبرى) ودول الجنوب (الدول النامية في العالم الثالث)، في محاولة لوضع حلول من منظور دولي شامل.

وقد رأى التقرير أن الهدف الأول للتنمية هو إشباع ما تصبو إليه النفوس والمشاركة الخلاقة في استخدام ما لدى الأمم من طاقات إنتاجية والانتفاع بكامل قواها البشرية، والتخلص من فكرة وجود دول متقدمة ودول متخلفة حيث أن التطور التكنولوجي والاقتصادي في الشمال لم يبلغ منتهاه بعد، كما أشار التقرير إلى أن سياسات التنمية التي دأبت على استهداف الزيادة في مجموع الإنتاج الكلي ينبغي عليها أن تُعَد وتُكَمَل بحيث يظفر المجتمع بتوزيع أكثر عدالة للدخول مع مراعاة توفير

الاحتياجات الأساسية لأفقر الطبقات، وضرورة التعجيل بتهيئة فرص العمل لأفرادها، وألا تُفرض على الدول المتخلفة أساليب إنتاج تحكم على قطاع كبير من قواها العاملة بالبطالة .

كذلك رأى التقرير أن القضاء على الفقر والجوع، وإقامة نظام اقتصادى دولى أكثر عدالة وأعلى كفاءة يتطلب تغيرات هيكلية أساسية فى نوعين من الأسواق: وهى أسواق تقوم فيها الدول النامية بدور المورد - توريد مواد خام ومصنوعات وأيدى عاملة وأسواق تلجأ إليها طالبة رأس مال وفنون إنتاج. كما رأى أن لب القضية اليوم ليس فيما يقدمه المعونات الخارجى، وإنما فى تحقيق تغيرات جذرية فى الاقتصاد العالمى يجعل الدول النامية قادرة على الاعتماد على الذات، بل إن دول الشمال فى حاجة ماسة إلى مثل هذا التغير الاقتصادى حتى تستطيع أن تؤمن ازدهارها فى المستقبل، وذلك نظراً لطبيعة علاقتها بالجنوب من روابط اعتماد متبادل. (٢٤)

كذلك فقد ظهرت بجانب هذا التقارير بعض من وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للمعونات الخارجية، والتي مثلت تيارين أساسيين : هما التيار الراديكالى والذي ينظر إلى المعونات على إنه من الوسائل التى تقوم الدول الرأسمالية الكبرى بإبقاء الدول الفقيرة فى حالة من الاعتماد عليها، وتلقف ضد التغيرات المطلوبة لبنائهم ونظامهم الاجتماعى والسياسى، وهى بهذا تنطىء من عملية التنمية فى الدول الفقيرة فى الوقت الذى تؤمن الدول الغنية مصالحها عن طريق تملك الموارد الخام، والأسواق، وفرض الاستثمارات الرابحة، كذا فهى تقوم فى نفس الوقت بتدعيم أو توسيع قبضتها السياسية على الجزء الأكبر من العالم، (٢٥)

الأمر الذى أوضحه تقرير بيرسون - أن التوصيات التى وضعت بخصوص المعونات المقدم من الولايات المتحدة على سبيل المثال تتمشى فى المقام الأول مع المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، وبصفة خاصة من واقع الرغبة فى تقليل الضغوط المتصاعدة على ميزان المدفوعات، كما أوضح التقرير أن عمليات البنك الدولى خلال العام الأول لتولى مكنمارا كانت تعمل فى جزء كبير منها على تمويل المؤسسة

العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية،(٢٦)

(فى عام ١٩٨٧ وصلت مديونية الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١٦٠ بليون دولار، الأمر الذى أدى بالولايات المتحدة إلى رفع أسعار فائدة ديون العالم الثالث لتعويض الخسائر المترتبة على عدم تسديد دول العالم الثالث لديونها، وحتى تستطيع جذب التمويل اللازم من المناطق التى حققت وفرة نقدية، وتتصل هذه الحقيقة بالميزان التجارى للدول الفقيرة، والذى يعتمد بشكل أساسى على ما تستورده الدول الصناعية الكبرى، حيث أن صادرات العالم الثالث من دول العالم المتقدم عبارة عن سلع التكنولوجيا العليا، والتسى تدر العملة الصعبة اللازمة لمعالجات التنمية، الأمر الذى يشدد الوثائق على دول العالم الثالث من قبل الدول الصناعية الكبرى عن طريق النظام المالى النقدى العالمى، ولكن رفع معدلات الفائدة يؤدى على المدى البعيد إلى خلق النمو الاقتصادى ليس فى العالم الثالث فحسب بل فى العالم بأسره.(٢٧)

ويرى الراديكاليون أيضاً أن معدلات التنمية فى دول العالم الثالث كان يتناسب عكسياً مع معدل المعونات الخارجية، حيث أنه يؤدى إلى انخفاض المدخرات الوطنية والاستثمار، وبالتالي فهو يرفع معدلات ناتج رأس المال، وذلك لأنه يحد من ظهور طبقة العمال الوطنية، وهكذا فإن النقاد الراديكاليون يؤكدون على عناصر التنمية الاجتماعية والسياسية على مستوى العالم، فى مواجهة ما يسمى بالمذهب الرسمى لأجهزة التنمية وكثير من مراكز دراسات التنمية التى مازلت تركز على تحليل العوامل الاقتصادية والتكنولوجية (٢٨)

ومن هنا تبدو أهمية العامل السياسى واضحة عندما نحلل شروط المعونات حيث يشكل المعونات العسكرى أكثر من نصف المعونات الخارجى، ومن هذا الجانب تدعم الجهات المانحة كالبانك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ووكالة التنمية الأمريكية، الإطار الدولى والوطنى القائم للعالم الرأسمالى، والذى تبلوره سياسات هذه الجهات المانحة، وتأكيداً على مبادئ العمل الحر، أو ميكانيزمات السوق، وعلى احترام الملكية الخاصة والوطنية والملكية الأجنبية بصفة خاصة.(٢٩)

وفى مقابل هذا التيار ظهر تيار آخر وهو التيار اليميني المحافظ، والذي يرى أن هناك ما يعرف باسم دائرة الفقر الخبيثة، التي لا تستطيع الدول الفقيرة أن تخرج منها بجهودها الذاتية، كما أن هناك فجوة كبيرة بين الدول الفقيرة، والدول الغنية، ولكن هذه الدائرة الفاسدة ما هى إلا مبرر غير منطقي، حيث أن الدول الصناعية قد تحسرت من فقرها بدون مساعدة خارجية لها وزنها.

كما يؤكد بعض النقاد المحافظين بقوة على الحاجة إلى الحفاظ، وتوسيع مدى السيطرة الرأسمالية، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والذي يخلق الحاجة إلى الاهتمام بالعالم الثالث، وخلق سياسات جديدة أكثر فعالية لضمان وجود منافذ لأسواق الدول لخدمة المصالح الاقتصادية العالمية.(٣٠)

وفى مواجهة هذه الرؤى المتعارضة للكون، تظهر رؤى أخرى ترفض فكرة الاستعمار الجديد حيث ترى أنها من الأفكار التي يعترها كثير من الشك، حيث تسرى أن هذه الدول الرأسمالية يمكنها أن تغزو ما وراء البحار، وأن إحصاءات الاستثمارات بين الدول الرأسمالية بعضها البعض تفوق بكثير تدفقها إلى الدول النامية، (٣١) ، هو ما حدث لأوروبا فى الستينيات، كذلك فهي تخفى ما تعانيه الدول النامية من اختناقات داخلية،(٣٢) يحاول بها قياداتها إلقاء تبيحة التخلف على الدول الرأسمالية (٣٣).

ومن ناحية أخرى يرى أنصار هذا الاتجاه المؤيد للكون أنه يساعد على تدعيم مفهوم وحدة العالم،(الكونية)، كما أنها تعنى فى مضمونها جانب إنسانى عقائدى يهدف إلى تقديم المعونات للفقير أو المحتاج.(٣٤)

وعلى الرغم من بروز هذه الإشكاليات المتعلقة بموضوع المعونات فإن العالم الثالث لم يستطع حل مشاكله بدون المعونات ولم يستطع الصمود طويلا أمام الضغوط الخارجية لدحض أية عملية تنموية معتمدة على الذات، فقد شهدت مصر فى أولى مراحل الثورة العديد من هذه الضغوط، والتي حاولت التصدى لها من خلال عدد من الإجراءات التي اتخذتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كالتأميم وتمصير بعض الشركات، وبعض المعونات المتمثل فى القروض والمنح والتي قد ساهمت الحرب الباردة إلى حد

كبير فى تحديد الجهات المانحة للمعون، والذي قد عكسته الخطة الخمسية الأولى من نجاح فى تحقيق المرجو منها، إلا أن العوامل الخارجية تتعاون مع العوامل الداخلية استطاعت أن تقضى على التجربة بهزيمة يونيو ١٩٦٧. (٣٥)

وقد انعكست الأوضاع السابقة على التعليم فقد تفجرت للدول حديثة الاستقلال أمالا وطموحات تعليمية للناس، ومن ثم فقد عملت على التوسع السريع فى التعليم باعتبار أن التعليم العام هو الأداة التى يمكن أن تساعد أى دولة على تحقيق التغيرات الاجتماعية التى تتضمن تحقيق ديمقراطية التعليم والقضاء على تفاوت الفرص التعليمية (٣٦) من ناحية ومن أهم أولويات الثورة لجذب جماهير الشعب باعتباره الوسيلة الأساسية فى مجتمعات ما بعد الثورة، والذي يتطلب بالتبعية تغير ثورى فى تحديد المعرفة وكيفية إعادة بناء الأشخاص وصهرهم داخل الدولة، (٣٧) لخدمة أغراضها السياسية وتغذية الأطفال بالاتجاهات المناسبة للعمل والمواطنة من ناحية أخرى. (٣٨)

وكان من الطبيعى أن تتكفل الدولة بتمويل التعليم لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، إلا أنها وجدت نفسها فى مأزق التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والذين يصعب فصلهما حيث تعتمد التنمية الاقتصادية فى المقام الأول على المعرفة الفنية والمهارات وكفاءات من مستويات تعليمية تستطيع أن تلبي احتياجات سوق العمل الوطنى، والتى تعتبر بدورها الطريق الرئيسى إلى التنمية الاجتماعية (٣٩) إلا أنها تعاني من قلة الإمكانيات التى تستطيع معها تنمية هذه الموارد البشرية نتيجة لأوضاع الميزانيات العامة والالتزامات المالية المتراكمة عليها، (٤٠) ، كذلك تزايد سرعة النسب المخصصة من الميزانية العامة للنفقات الجارية، وتزايد خدمة الدين الخارجى، تجد الدولة نفسها عاجزة عن الوفاء بمتطلبات التعليم، بل تضطر إلى خفض النفقات المخصصة للتعليم. (٤١) ومصر-كدولة نامية -حاولت يعد استقلالها أن تتحمل مسئولية التعليم الدولة، (٤٢) بدون اللجوء إلى أى عون خارجى . فى بادئ الأمر باعتبار أن التعليم هو البعد الرابع للسياسات الأجنبية، والتى تميز بين اختلافات الأنشكال الكولونيالية المختلفة، (٤٣) إلا أن الأزمة الاقتصادية من جراء الحروب التى خاضتها

مصر (كما صورها النظام السياسى آنذاك) وانتهاجها سياسات اقتصادية وسياسية جديدة بدأت أزمة تمويل التعليم تأخذ طريقها، الأمر الذى أدى إلى البحث عن منافذ جديدة لتمويل التعليم، وكانت هذه المنافذ متمثلة فى دور الرأسمالية الوطنية، والمعونات الخارجية سواء كان عوناً ثنائياً أو متعدد الأطراف من للمنظمات والمؤسسات الدولية، والتي كانت هى الأخرى تنظر إلى التعليم فى الخمسينيات والستينيات باعتباره حفرة لا قاع لها، ومن الأفضل تركه للدولة لتتولاه بنفسها، وأن الحاجة الهامة لهذه الدول النامية هى تقديم الدعم لإمداد البلاد بالقوى العاملة العليا، وتوفير المهارات والخبرات والقبادات للحكومات فى المجالات التى تعاني نقصاً، (٤٤) الأمر الذى أوضحه تقرير بيرسون عن الدور المحورى فى التعليم وضرورة إحداث تغيير أساسى فى السياسات التعليمية فى هذه الدول، وفى طبيعة وحجم المعونات الدولية للتعليم، (٤٥) والذى يعتبر صغيراً نسبياً بالمقارنة بالمعونات المقدمة للتنمية، حيث يتراوح بين ٥% بالنسبة للعون المتعدد الأطراف، و ١١% للعون الثنائى، (٤٦) كما أن المعونات المقدمة للتعليم - شأنها شأن المعونات المقدمة للتنمية - قسابل للنقصان، (٤٧) ومرتبطة بالمواقف السياسية بين كل من الدول المتلقية والدول المانحة (٤٨) والسذى عادة ما تكون مشروطاً يقصر اختيار الدولة للأجهزة والخبراء على ما اختارته الدولة المانحة مقدماً. (٤٩) وإزاء هاتين الأطروحتين حول أهمية المعونات الخارجية لسد العجز فى تمويل التعليم، وبين محاولات الاعتماد على الذات فيه لضمان السيادة الوطنية، ظهرت ضرورة البحث عن طبيعة هذا المعونات فى مجال التعليم.

وعليه فإن موضوع المعونات الخارجية فى مجالات التنمية بشكل عام من الموضوعات الشائكة مما جعل موضوع المعونات الخارجية للتعليم - باعتباره حجر الزاوية لأى تنمية اقتصادية أو سياسية - من الموضوعات التى يصعب معها التأكد من الاستفادة الحقيقية من هذه المعونات. وأن كثيراً من الموضوعات التى تناولت هذا الموضوع كانت تتناول المعونات فى مجمله بدون تخصيص للعون المقدم للتعليم، وإن كانت بعض الدراسات القليلة التى تناولت هذا الموضوع قد ركزت على جانبين فقط هما

المعونات الثنائي، والأخرى ركزت على توظيف المعونات المقدمة للتعليم بشقيه الجامعي وقيل الجامعي، الأمر الذي استدعى ضرورة البحث في طبيعة هذا المعونات ومدى تأثيره على تطوير التعليم قيل الجامعي في مصر منذ ١٩٦١-١٩٩٠، والتي تتبلور في عدد من الأسئلة وهي:

ما أثر المعونات الخارجية المقدمة على بناء السياسة التعليمية الوطنية؟

ما هي القوى والعوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة في تقديم المعونات ؟

ما هي أهم الجهات المانحة للعون؟

ما هي أهداف تقديم المعونات ؟

ما هي مجالات المعونات الخارجية وحجمها ونوعياتها؟

ما دور المعونات الخارجية في تطوير التعليم؟

كيف يمكن الاستفادة على نحو أفضل من هذا المعونات ؟

مصطلحات البحث:

تحدد أهم مصطلحات البحث فيما يلي:

المعونات : ويقصد به كافة أشكال المعونات المالية منه والفني سواء في صورة قروض أو منح ثنائية أو متعددة الأطراف.

المنحة: تساياب لرأس المال من دولة إلى دولة كهبة، موجهة لقطاع بعينه وتخضع إلى بعض الشروط التي يحددها المانح (٥٠) .

القروض: تعتبر القروض من قبيل المعونات الأجنبية، ويشتمل أي قرض على شروط أساسية هي:

مدة القرض: وهي الفترة التي تمتد منذ بدء عقد القرض حتى تلك الفترة التي ينتهي فيها استهلاك الدين بأقساطه وفوائده.

فترة السماح: وهي عبارة عن عدد السنوات التي تنقضي منذ عقد القرض قبل أن يبدأ البلد المدين في دفع أقساط الدين.

سعر الفائدة: وهو ما يدفعه البلد المدين إلى الجهة الدائنة.

وهناك نوعان من القروض:

قروض ميسرة: وهى عبارة عن تلك القروض التى تُعقد لفترات طويلة وبسعر فائدة منخفض وتزيد فيها فترة السماح .

قروض صعبة: وهى تلك القروض التى تُعقد لفترات قصيرة وبسعر فائدة مرتفع وتقل فيها فترة السماح.(٥١)

المنظمة الدولية: هى هيئة دولية تتفق مجموعة من الدول على إنشائها وتتمتع بإرادة ذاتية سواء فى مواجهة الدول الأعضاء أو فى مواجهة المجتمع الدولي، وتقوم على تحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح المشتركة، وتباشر قدراً من السلطات والاختصاصات يقوم على تحديدها الميثاق المنشئ للمنظمة. ولقيام أى منظمة يلزم توافر عدد من العناصر أساسية أهمها : الصفة الدولية وعنصر الدوام أو الاستمرار، وعنصر الإرادة الذاتية.

ومقتضى عنصر الصفة الدولية أن يكون أعضاء المنظمة الدولية دولا مستقلة ذات سيادة تميزا لها عن المنظمات غير الحكومية. ويستثنى من شرط العضوية للدول المستقلة ما تسمح به بعض المنظمات الدولية المتخصصة مثل اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية من قبول بعض الدول التى لا يتوافر لها صفة الدولة.

أما شرط الدوام أو الاستمرار فيقتضى بأن تتمكن المنظمة الدولية بوصفها كيانا قانونيا مستقلا من أن تباشر الاختصاصات المنوط بها بصفة مستمرة دائمة، وهو ما يميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي الذى ينفض بمجرد الانتهاء من بحث الموضوع الذى انعقد من أجله. ويقتضى تحقيق ذلك العنصر أن تتمتع المنظمة الدولية بقدر من التنظيم يمثل فى وجود عدد من الأجهزة التى تتولى مباشرة اختصاصات المنظمة، وأن يكون بعض هذه الأجهزة أو إحداها فى حالة تأهب تمكنه من الاتعقاد فى أية لحظة.

وعنصر الإرادة الذاتية مؤاده تمتع المنظمة الدولية بالشخصية القانونية التى تخولها اكتساب الحقوق وتحمل الواجبات ومباشرة التصفيات القانونية فى حدود ما

يقرره الميثاق المنشئ للمنظمة، ويظهر أثر تمتع المنظمة الدولية بالإرادة الذاتية المستقلة عن إرادة الدول الأعضاء في جوانب عديدة أهمها تمتع القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية بالصفة الملزمة في مواجهة الدول الأعضاء التي اعترضت عليها، وهذا ما يميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي الذي لا يتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول المشتركة فيه، ولا تلتزم القرارات الصادرة عنه سوى الدول التي وافقت عليها وفي حدود الشروط التي قررتها حال موافقتها عليها.

كذلك يترتب على تمتع المنظمة الدولية بإرادة مستقلة ألا ينسب إليها من التصرفات إلا ما كان صادراً عنها بوصفها وحدة قانونية مستقلة عن إرادة الأعضاء.

المراجع

- 1- جامعة الكويت، الموسوعة السياسية، الكويت، ١٩٩٤ ص ص ٦٨٣، ٦٨٤.
- 2- Koeheane, Robert O, and Nye, Joseph S., Power and Interdependence, 2ed. edition, US, Harvard University, 1989, p 78, 79.
- 3- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨ ص ص ١٤٢-٢٣٠ (سلسلة عالم المعرفة، ع ١١٨).
- انظر أيضا :
- كيندي، بول، القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من ١٥٠٠-٢٠٠٠، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣، ص ٥٠١ .
- Ronaldinelli, Dennis A. , Development Administration and US Foreign Aid Policy, London, Lynne Rienner Publisher, 1987,p17 .
- 4- جامعة الكويت، مرجع سابق، ص ص ٦٨٣، ٦٨٤ .
- 5- كيندي، بول، مرجع سابق، ص ص ٥١٨-٥٤٦ .
- 6- رمزي زكي، مرجع سابق، ١٥٤ .
- 7- Arnold, Guy, Aid and the Third World: the North South Divide, London, Robert Royce Limited, 1985, P17 .
- 8- جامعة الكويت، مرجع سابق .
- 9- Carnoy, Martin, Education and Social Transition in third World, New York, Princeton University, 1990, P31,32 .
- 10- رمزي زكي، مرجع سابق، ص ١٥٤ .
- 11- Vatikiotis, P. J., The History of Modern Egypt from Muhammad Ali to Mubark, 4th edition, London, Weidnfeld and Nicolson, 1991, p 390 .
- 12- Muhammad Abd el -Wahab Sayed-Ahmed, Nasser and American Foreign Policy 1952-1956, Cairo, American University, 1991, p p 108,109.
- 13- رمزي زكي، مرجع سابق، ص ١٧٨ .
- 14- الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص ٩٠٤، ٩٠٥ .
- and
- Morrison, Elizabeth and Pureel, Randoff B, Players and Issues in US Foreign Aid, USA. , Kumarian Press, 1988, P10 .

- Clark, Paul G., American Aid for Development, New York, Praeger Pub., 1972, p20 .

15-مبارك العدوانى، اليابان وتينيات آسيا الجديدة، فى خلدون النقيب، ومبارك العدوانى، ثورة التسعينات: العالم العربى وحسابات نهاية القرن، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ص ٢٦٤-٢٨٤ .

16-السيد عليوه، إدارة الصراعات الدولية، دراسة فى سياسات التعاون الدولي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ٦٠، ٦١ .

- Tansky, Leo, US. and USSR. Aid to Developing Countries, A Comparative Study of India, Turkey, UAR, New York, Fedrik Paeger Pub., 1976, p 160 .

17- محمد سيد أحمد، الوفاق الدولى ومستقبل العالم، فى خلدون النقيب، ومبارك العدوانى، مرجع سابق، ص ص ٣٦١-٣٨٠ .

18-كيندي، بول، مرجع سابق، ص ٦٠٥ . وانظر أيضاً :

- 19أحمد عبد الله، نحن والعالم الجديد : محاولة وطنية لفهم التطورات العالمية، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمطبوعات، ١٩٩٥ صفحات متفرقة، (سلسلة كتاب المحروسة) .

20-سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة مناء أبو شقرا، بيروت، دار الفارابى، ١٩٩١، ص ص ٥ - ١٤ .

and

- Tibor, Mende, From Aid to Recolnization: Lesson of Failure, London, Harres, 1973 p72 .- Keohane, Robert O., Ibid, pp154-1757 .

19جلال أمين، التحول إلى الانفتاح: العوامل الخارجية، فى جودة عبد الخالق (محرر)، الانفتاح: الجذور، والحصاد، والمستقبل، القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٩٨، ص ١٠٠-١٠٢ .

20- نازلى معوض، تطورات الوفاق بين الدولتين العظميين، فى خلدون النقيب ومبارك العدوانى ، مرجع سابق، ص ص ٧٣-٩٣ .

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التوازنات الدولية فى منطقة الشرق البحر الأبيض المتوسط، القاهرة، الأهرام، ١٩٨٥، ص ص ١٧-٣٠ .

21- اليونسكو، رسالة اليونسكو، نقلا عن افتتاحية ميثاق اليونسكو، لندن ١٦ نوفمبر

١٩٤٥ .

22- United Nations, Basic Facts About The United Nations, New York, 1992, p 27 .

23 - I bid. various pages .

24- الأمم المتحدة، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، القاهرة، المكتب الإعلامي للأمم المتحدة، ١٩٧٠، صفحات متفرقة .

25- Tibor Mende. Op.Cit, 78 .

26- والت، برانت، الشمال والجنوب برنامج من أجل البقاء، الكويت، الدوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، الصندوق العربي للإجماع الاقتصادي والاجتماعي (تقرير اللجنة المستقلة لبحث مشكلة قضايا التنمية) صفحات متفرقة .

28 - إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، (مشروع المستقبلات البديلة)، ص ١٣ .

29 - هوتومور، علم الاجتماع: منظور اجتماعي نقدي ترجمة عادل الهواري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥، ص ص ٧٢-٧٥.

30- عدنان عبد الله يونس، التكتلات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على اقتصاديات الوطن العربي، في خلدون حسن النقيب ومبارك العدواني، مرجع سابق، ص ص ٢٨٥-٢٩٧ .

31- Arnold Guy, Op.cit, p 21

32- Stock Olav, European Development Assistance, Vol. 1, Politics and Performance, Oslo, The European Association of Development Research and Training Institute 1984, p 26.

33 - Arnold, Guy, Op.Cit.

34- محبوب الحق، ستار الفقر خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٧١، ٧٢ .

35- مصطفى نور الدين، المجتمعات التابعة، مشكلات التنمية المستقلة، القاهرة، مركز الدراسات العربية، ١٩٨٩، ص ٢٢ .

36- ميرل، مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٢٤٥ .

37- Arnold Guy, Op.Cit, p 157-160 .

- 38- محمد محمود المهدي، رأس المال الأجنبي والمسألة الفلاحية بمصر: رؤية سوسيوتاريخية، في المسألة الفلاحية والزراعية في مصر، أبحاث ومناقشات الندوة التي عقدت بالقاهرة ٢٨ - ٢٩ أبريل ١٩٩١، القاهرة، مركز الدراسات العربية، ص ١٧٨ - ١٩٧.
- 39- فليب كومبز، أزمة التعليم من منظور الثمانينات، ترجمة محمد خيرى حريى، وحسان محمد حسان، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٨٧، ص ٢٧ - ٣٣.
- 40 - Carnoy, Martin, op.cit, pp 63,64.
- 41- عبد الباسط عبد المعطى، في التنمية البديلة: دراسات وقضايا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٣٣٠.
- 42 - Henry A Giroux, Theory and Resistance in Education: A Pedagogy for Opposition, London, Heinemann Educational Books, 1983, p 80.
- 43- شبل بدران، الثورة والتعليم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٥، ١٧٨-٢٠٦.
- 44- Carnoy, op.cit, p377.
- 45 and - Arnold Guy, op.cit, 25-28.
- 46- أماني قنديل، التعليم وتحديات التسعينات،
- 47- أحمد الحصري، بشر بلا ثمن: مشكلات تطور الموارد البشرية في عصر الانفتاح، القاهرة، حزب التجمع، ١٩٩٢، (كتاب الأهالي، ع ٤١)، ص ٣٣، ٣٤.
- 48- فيليب كومبز، أزمة التعليم في عالمنا المعاصر، القاهرة، ترجمة أحمد خيرى كلظم، وجابر عبد الحميد، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص ١٧٨.
- 49- جاي، دارام (محرر)، صندوق النقد الدولي ودول الجنوب، ترجمة مبارك على عثمان، القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٣، ص ١٦.
- 50-Wahab ,Zaher ,A Case of Silent Invasion: U.S. Culture Imperialism in Costa Rica, Paper Presented at 38th Annual Northwest Anthropological Conference at Central Washington University, April, 1985, p 5.
- 51- حلق، جاك، الاستثمار في المستقبل: تحديد الأولويات التعليمية في العالم النامي، ترجمة وفاء حسن وهبة، وجابر عبد الحميد جابر، عمان، مركز البحوث التربوية، ١٩٩٢، ص ٣٦٦.
- 52- المرجع السابق، ص ٣٦٧.

- 53- فيليب كوميز، مرجع سابق، ص ٢٧٥ .
- 54- الأهرام الاقتصادي، زلزال الخليج من الغزو العراقي إلى المجهول، القاهرة، ١٩٩٠، أكتوبر ١٩٩٠.
- 55- حلاق، جاك، مرجع سابق، ص ٣٦٨.
- 56 - إبراهيم العيسوي، في إصلاح ما أسدده الانفتاح، القاهرة، حزب التجمع الوطني
الوحدوي، ١٩٩٤، (كتاب الأهالي، ع ٣)، ص ١٥٨.
- انظر أيضا :
- أوريفيل، فراسواو سيرجان، فابريس، المعونة الخارجية من أجل التنمية في بلدان
أفريقيا الواقعة وراء الصحراء أمى مفيدة؟ في دورية مستقبلات، المجلد الثامن عشر،
مركز مطبوعات اليونسكو ١٩٨٨، ع ٤، ص ص ٥٠٠، ٥٠١ .
- 57 -انظر في ذلك : رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث،
القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ٢٥٢، ٢٥٣.
- Volkev, M, I. A Dictionary of Political Economy, Moscow, Progress
Publishers, 1985 .

2

المعونة الأمريكية

لمصر أم لأمريكا

القوى والعوامل الاقتصادية
والسياسية والاجتماعية
والتعليمية المؤدية لطلب المعونات

إن أية محاولة لفهم الأسباب المؤدية إلى طلب المعونات فى مجال التنظيم، تصعب دون تحليل للقوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى ساعدت على ضويرة طلب المعونات للنهوض بالتنظيم .

ولذا سنحاول هنا التعرض بإيجاز لمحاولات مصر للاعتماد على الذات وفرض إرادتها الذاتية بحرية إزاء المعونات الخارجية، وتدهور اقتصادها وانحسار تجربة الاعتماد على الذات التى لم يُقدّر لها الاستمرار أكثر من عشر سنوات فيما بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات. (١) وتعرّضا فى إحداث تغيير ملموس فى هيكلها الاقتصادى. ومن أجل تحليل دور الدولة فى التغيرات الحادثة للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يلزم تناول هذه الأوضاع بقليل من الإيجاز .

أولاً: القوى والموال الاقتصادية والسياسية:

أ - فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠: (الثورة ومحاولات الاعتماد على الذات).

اتسمت هذه الفترة بالعديد من الملامح، والتى شكلت عدداً من المراحل الزمنية من حيث إعادة تنظيم النظام الاقتصادى والسياسى؛ فقد تميزت المرحلة الأولى من ١٩٥٢-١٩٥٦، وهى مرحلة تشجيع المشروعات الحرة فى الصناعة بعد قانون الإصلاح الزراعى الأول؛ والذى استهدف ضرب سلطة كبار ملاك الأراضى الزراعية، ونقل رأس المال من الزراعة إلى الصناعة، وإعراب ثورة يوليو عن استعدادهما للتحالف مع البرجوازية الصناعية واحتضان رأس المال الخاص والمحلى.

وفى المرحلة الثانية (١٩٥٧-١٩٦٠) (والتي تعكس تدخل الدولة بتمصير الشركات والأصول الأجنبية وإنشاء المؤسسة الاقتصادية كنواة للقطاع الاقتصادى للدولة. وقد شهدت هذه المرحلة تكوّن البرجوازية البيروقراطية والعسكرية، ثم كان تأميم البنك الأهلى وبنك مصر بمثابة الإنذار بتدخل الدولة ومن ثم السيطرة المتزايدة للبرجوازية البيروقراطية والعسكرية.

تلى المرحلتين السابقتين المرحلة التى شهدت طفرة فى النمو منذ الثورة وحتى الآن. وهى من (١٩٦١-١٩٦٥) ثم المرحلة الانتقالية من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٤

والتي كانت مقدمة لعصر الانفتاح الاقتصادي.

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يكن عند قادتها آنذاك تصور واضح أو أيديولوجية واضحة لتفسير وتغيير الواقع الاجتماعي، باستثناء قوانين الإصلاح الزراعي والأهداف الستة التي تبنتها الثورة.(٢) ولذا فقد اعتمدت التجربة على المحاولة والخطأ. وبالتالي فإن عمليات التنمية والتصنيع في الخمسينيات ظلت تسير على النهج الذي كان سائداً قبل الثورة باستثناء التغيير الذي حدث في شكل السلطة،(٣)

حيث كان الهيكل السائد يغلب عليه طابع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتركز النسبة الكبيرة من الاستثمار في يد القطاع الخاص، ومحاولة تشجيع الاستثمار الأجنبي، والذي حاولت الدولة من خلاله سد الثغرة القائمة بين الاستثمارات المحلية والمدخلات المتحققة.(٤) ولتحقيق هذا صدر عدة قوانين، منها: قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢، والقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٣ والمعدل بالقانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤، والذي سم بمقتضاه إعطاء ضمانات واضحة لرأس المال الأجنبي، والتي وصفها البعض بفترة التعايش السلمي.(٥)

إلا أن الرأسمالية الوطنية لم تكن على استعداد للثقة في النظام الجديد، الأمر الذي دفع الأخير إلى اللجوء إلى طلب القروض العامة لسد فجوة الموارد المحلية (٦). وعلى الرغم من حاجة الدولة إلى هذه الاستثمارات الأجنبية إلا أنها راعت تنوع مصادرها الخارجية، ومحاولة إحداث نوع من التوازنات في تعاملها مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية المختلفة(٧).

فقد تلقت مصر في الفترة ما بين ١٩٥٢-١٩٥٨ من الولايات المتحدة بعض المعونات المتمثل في المعونات الفنية في صورة منح لا ترد (وفقاً لبرنامج النقطة الرابعة) أو معونات غذائية طبقاً للقانون رقم (٤٨٠) وبعض القروض التسي و جهت لقطاع البناء والتشييد، وبناء محطة غرب القاهرة، والتي كانت تسدد قيمته بالعملية المصرية (٨)

إلا أنه من الجدير بالذكر أن هذا المعونات الغذائى خلال تلك الفترة لم يتجاوز ١٧

مليون دولار وفي سنة واحد هي ١٩٥٥-١٩٥٦، ولم يستأنف إلا بعد ١٩٥٩/٥٨، وفيما عدا هذا وقعت مصر خلال هذه الفترة قرضين مع الاتحاد السوفيتي لتمويل مشروع السد العالي، واتفقا آخر لتمويل مجمع الحديد والصلب بحلوان، كما وقعت مصر في نفس الفترة اتفاقاً آخر مع ألمانيا الغربية للتعاون الاقتصادي .

وحيث أن معظم هذه القروض كان يذهب لبناء المصانع وخلق الطاقات الإنتاجية وتقوية مشروعات البنية الأساسية فلم تمثل هذه القروض عبئاً ثقیلاً على الاقتصاد المصري، كما أن قدرة مصر على خدمة الديون آنذاك كانت قوية لما كان في مقدورها التحكم في قطاع التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً، والتحكم في طرق استخدام النقد الأجنبي. (٩) ومن ثم فلم تكن هذه القروض تمثل عبئاً على مصر، حيث أنه حتى نهاية عام ١٩٥٨ لم تكن مصر مدينة للخارج بشئ. على أن صورة ميزان المدفوعات المصري ومديونية مصر الخارجية تغيرت تغيراً شاملاً خلال السنوات السبع التالية (١٩٥٧-١٩٦٥) لما شهدته هذه الفترة من ارتفاع ملحوظ في معدلات الاستثمار (١٠).

وقد استطاعت مصر خلال السنوات الخمس الأولى للخطة الخمسية الأولى أن تحقق توسعاً كبيراً في قطاع الصناعة ليقود عملية الانتقال، فتدخل الدولة وتأمم أسواق الشركات، وتفرض الحراسة ثم تصادر أموال وممتلكات الطبقات البرجوازية الكبيرة، إلى جانب خفض الحد الأدنى للملكية الزراعية (١١) بالإضافة لما حققته من زيادة في الاستثمار، الأمر الذي زاد معه الإنتاج ونفذت مشروعات ضخمة في مجال الاستثمار الأساسي في المرافق والري، والتي كان من أهمها السد العالي والتوسع في الاستصلاح الزراعي. (١٢) مما أدى إلى زيادة المساحة المنزرعة في الفترة من ١٩٥٢-١٩٥٧ حوالي ٨ % والمساحة المحصولية ١٤ %، بينما حقق الرقم القياسي للإنتاج الزراعي في الفترة من ١٩٦١-١٩٧١ ارتفاعاً من ٨٨ إلى ١٠٢، ولأول مرة في تاريخ مصر منذ ١٩٣٨ تتحقق زيادة في إنتاج الطعام بنسبة تفوق زيادة عدد السكان.

وبالمثل فقد شهد مجال الصناعة ارتفاعاً في الناتج المحلي للفترة ما بين ١٩٥٢ - ١٩٧١ من ٩ % سنة ١٩٥٢ إلى ٢٢ % سنة ١٩٧٣، كذلك زاد عدد العاملين

في الصناعة من ٣٥٠٠٠٠ سنة ١٩٥٢ إلى ١٠٢ مليون سنة ١٩٧٥، الأمر الذي أضر على ميزان المدفوعات فزادت نسبة الواردات من الآلات والخامات والسلع الوسيطة إلى مجموع الواردات، وبالتالي انخفضت نسبة المصنوعات المستوردة إلى نفس المتغير. وبالمثل زادت نسبة الصادرات المصنعة بما فيها المنتجات البترولية إلى مجموع الصادرات من ٧% سنة ١٩٥٢ إلى ٣٠% سنة ١٩٦٢ حتى وصلت إلى ٢٧% سنة ١٩٧٠-١٩٧١.

كذلك تم استحداث صناعات ذات تكنولوجيات متقدمة مثل الحديد والصلب ومنتجاتهما، وصناعات إطارات السيارات وآلات الديزل، وتجميع السيارات والسلع المنزلية المعصرة والأسمدة في أوائل الخمسينيات، وهي من الصناعات الضرورية لبناء أي صرح صناعي متقدم يركز على كوادرات فنية عمالية عالية. (١٣) إلا أن الأمور لم تسر على ما كان مخططاً له؛ حيث تضاعفت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية على الاقتصاد المصري منذ عام ١٩٦٥، والتي كان من نتيجتها تدهور الاقتصاد المصري والذي أدى إلى مرحلة من الركود، (١٤) وفقدان الثقة في الاعتماد على الذات بعد مرحلة من الازدهار والتي كان يمكن أن تكون مرحلة للانطلاق.

لقد بلغ إجمالي ما حصلت عليه مصر من مساعدات غذائية من الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٥٨-١٩٦٥ نحو ٣٠٠ مليون جنيه مصري، وعندما وشك موعد تجديد الاتفاقية تم إبلاغ عبد الناصر بأن الولايات المتحدة ليست على استعداد في الدخول لأي مناقشات نظراً لأنها غير راضية عن السياسة المصرية. واكتفت الولايات المتحدة الأمريكية بتجديد الاتفاق لفترات تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر، حتى توقفت هذه المساعدات تماماً بعد حرب ١٩٦٧، كما اقترن ذلك بانخفاض مذهب في المعونات الخارجية من دول أوروبا الغربية من ناحية، والمؤسسات الدولية من ناحية أخرى (١٥)؛ فبينما بلغ المتوسط السنوي لهذه المعونات ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٦١ وصل إلى ١٦ مليون دولار في ٦٧-١٩٦٩، وبالتالي كان على مصر أن تخفض معدل

الاستثمار بهذا القدر، بالإضافة إلى حرب يونيو ١٩٦٧ وتأثيرها البالغ الأهمية في زيادة الأزمة الاقتصادية وما ترتب عليها من انخفاض في موارد مصر من العملات الأجنبية، الأمر الذي انعكس على معدلات التنمية، والتي جعلها مستحيلة مع تحمل أعباء الإنفاق العسكري للاستعداد للحرب، (١٦) وكان نمو هذا العجز يرجع إلى:

- ١- ضياع حقول البترول في سيناء.
 - ٢- ضياع موارد النقد الأجنبي الذي كانت تُدره قناة السويس بعد غلقها.
 - ٣- تدهور السياحة وبالتالي تدهور العائد من النقد الأجنبي نتيجة للاسلم واللاحرب التي سادت هذه الفترة.
 - ٤- ضعف نمو الصادرات المصرية نتيجة تراجع جهود التنمية والاستعداد للحرب. (١٧)
 - ٥- أدى استيراد المستلزمات العسكرية إلى انخفاض النقد الأجنبي اللازم لتوفير السلع الوسيطة الهامة للصناعات والمشروعات التي كانت قد بدأت في الفترة السابقة .
 - ٦- ارتفاع معدلات خدمة الديون والتي واكب موعد حلها مع نهاية الستينيات.
- إلا أنه على الرغم من كل هذه الانتكاسات على الصعيدين العسكري والاقتصادي إلا أن الاقتصاد المصري استطاع أن يحد من زيادة العجز في ميزان المصالحات الجارية، بل استطاع أن يواجه جزءاً كبيراً من هذا العجز بعد الحرب من خلال المعونات العربية (منح لا ترد) (١٨). والذي ساهم مع المعونات الأجنبية المتمثل في القروض والمساعدات من الدول الاشتراكية في حل أزمة العملات الأجنبية إلى حد كبير. وإزاء كل هذه الأمور تم التخلي عن الخطة الخمسية الثانية واستبدالها بخطة ثلاثية لم تنفذ، ومن ثم تراجعت جهود التنمية، وتراجع معدل الاستثمار القومي إلى أن وصل إلى حوالي ١١% في المتوسط خلال الفترة من ١٩٦٨/١٩٦٧ - ١٩٧٠/١٩٦٩.
- وبموت الرئيس عبد الناصر، وعلى الرغم من كل للنكسات السابقة ظلت ديون مصر الخارجية في الحدود المعقولة والتي يوضحها الجدول الآتي:

جدول (١)

ليون مصر الخارجية عشية وفاة عبد الناصر ١٩٧٠

| | |
|--|-------------------|
| إجمالي الديون الخارجية للقائمة والمستخدمة | ٦,١ بليون دولار |
| منفوعات خدمة الدين لخارجي | ٢٨٥ مليون دولار |
| قيمة العجز في الميزان التجاري | ٧,١٣٩ مليون دولار |
| نسبة العجز التجاري إلى لنتائج المحلي بسعر السوق | ٦,٤% |
| نسبة الديون الخارجية للنتائج المحلي الإجمالي | ٧,٢٣% |
| الميل المتوسط للإستيراد | ٧,١٢% |
| نسبة التمويل الأجنبي للاستثمارات المنفذة ١٩٦٨/٦٧ ~ ١٩٦٩/١٩٧٠ | ٧,٢٣% |

المصدر : رمزي زكي، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع، الكويت المعهد العربي للتخطيط (الحلقة النقاشية التاسعة ديسمبر ١٩٨٥-١٩٨٦)

ب- في الخطوة من ١٩٧٠ - ١٩٧٤: (وفاة، وميلاد نظام جديد).

بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر كانت الأوضاع المختلفة في مصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تحمل في أحشائها ميلاد نظام جديد مهد إليه منذ منتصف الستينيات، و ترسخت جذوره بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧. والتي أفرزت النتائج الآتية :

- ١- فقدان الثقة في شرعية النظام القائم ومصادقيته على الصعيدين العربي والدولي.
- ٢- اتجاه النظام الجديد إلى مزيد من الاعتدال السياسي، والعمل على الموازنة بين مختلف القوى والاتجاهات المحلية والغربية أملاً في حشد هذه القوى لمواجهة التصدع الداخلي من ناحية والتفرغ لبناء الجيش من ناحية ثانية.

- ٣- تصاعد مطالب التغيير في المجتمع المصري لما ساد فيه من اعتقاد بأن الهزيمة هي محصلة كل السبلات التي عانى منها النظام وعلى الأخص فساد العسكريين وانحسارهم في السياسة والتجارة والصناعة.. الخ.

- ٤- سيادة مبدأ أهل الثقة في مقابل أهل الخيرة كميّار للتجديد السياسي.

- ٥- تفلسخ وانقسام الطبقة الحاكمة وانهيار مؤسساتها السياسية والعسكرية. (١٩)

أدت كل العوامل السابقة إلى سهولة تصفية انقلاب مايو ١٩٧١، ومن ثم تم حسم قضية السلطة والذي كان تعبيراً عن التغيير الواضح الذي طرأ على علاقات القوى

سواء داخل السلطة السياسية أو داخل علاقات القوى للطبقية في المجتمع المصري، والتي قامت على أنقاض القوى الحاكمة السابقة وتحالفاتها السياسية الخارجية وفتح أفاق التعامل مع تحالفات داخلية و دولية جديدة.(٢٠)

ولكن على الرغم من انتهاز السلطة الجديدة هذا النهج إلا أنها لم يكن لها الخيار في رفض أو قبول الحرب لامتناس غضب الجماهير والذي غير عنه في مظاهرات الطلبة في ١٩٧٣ وضرورة تواجد سبلاً جديدة لتحسين مركزها التفاوضي مع إسرائيل وحلفائها.(٢١)

وكان انتصار أكتوبر هو الطريق الممهد لدعم سلطة النظام واكتساب شرعيته واكتساب قاعدة اجتماعية. الأمر الذي أتاح إجراء تغيرات هيكلية عميقة في اقتصاد المجتمع ومؤسساته العسكرية والثقافية، والتي تبلورت في سياسة الانفتاح الاقتصادي على الغرب.(٢٢)

ج - في الفترة من ١٩٧٤ وإلى الآن : (التحول السياسي، وتدفقات المعونات).

تعد الفترة من ١٩٧٤ وحتى المرحلة الراهنة عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات لما بها من ملامح تشكلت منذ منتصف السبعينيات، والتي تبلورت في سياسة الانفتاح الاقتصادي والتعددية الحزبية والتوجهات الخارجية للنظام بشكل عام والتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، والذي كان للصالح مع إسرائيل والتطبيع معها في السبعينيات بمثابة الورقة التي يلعب بها كل من النظامين المصري والأمريكي كل وفق مصالحه (٢٣) - مع الأخذ في الاعتبار الوضع النسبي في ميزان القوى لكل منهما - كما كان الوضع في حرب العراق - الكويت في بداية التسعينيات. واكسب هذا الانفتاح السياسي انفتاح الاقتصادي نتيجة لما ارتآته القيادة المصرية كضرورة لمواجهة المشكلات التي حاقت بالتنمية.(٢٤)

إلا أن الأمور لم تسر على ما قدر لها حيث شهدت الأعوام التالية لعام ١٩٧٤ تفاقم في عجز ميزان المدفوعات؛ والذي يُعد بمثابة الترجمة الصادقة لاختلالات البناء الاقتصادي : اختلال هيكل الاستثمار واختلال هيكل الإنتاج واختلال هيكل التجارة

الخارجية،(٢٥) والذي أدى بدوره إلى عجز طاقاته للوفاء بحاجات المجتمع من استهلاك وإنتاج واستثمار، كذلك فقد عجز عن توفير موارد النقد الأجنبي لتمويل الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيلة والإنتاجية.(٢٦)

ويوضح الجدول التالي معدلات التغيير الحادثة في القطاعات السلعية خلال الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٢

جدول (٢)

التغيرات الحادثة في القطاعات السلعية من ١٩٦٠-١٩٩٢

| معدلات التغير الحادثة في القطاعات السلعية خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٢ | | نتائج محلي توقف ١٩٦٥-٦٠ | | نتائج محلي توقف ١٩٨٢-٧٣ | | نتائج محلي توقف ٨٧-٨٢ | | نتائج محلي توقف ٩٢-٨٧ | |
|--|--|-------------------------|-----|-------------------------|------|-----------------------|-----|-----------------------|------|
| الزراعة | | ٣,٧ | ٢,٣ | ٢,٢ | ٠,٥ | ٢,١ | ١,٣ | ٢,٧ | ١,١٦ |
| الصناعة | | ٦,٦ | ٥,١ | ٧,٦ | ٣,٥٠ | ٦,٢ | ٣,٧ | ٥,٧ | ١,٤٥ |
| البترويل | | - | - | ٤٣,٦ | - | ٧,٣ | - | ٦,٠ | - |
| النتائج المحلي الإجمالي | | ٦,١ | ٦,٣ | ٨,٤ | ٣,١٠ | ٦,٣ | ٢,٣ | ٤,٠ | ٢,٩٩ |

المصدر: معهد التخطيط، مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، ص ٢١.

يلاحظ من الجدول السابق انخفاض أداء القطاعات السلعية الرئيسية : حيث لم يبلغ كل من القطاعين الزراعي والصناعي استفاد الطاقات الإنتاجية أو فرص التوسع والنمو على حد سواء حيث نجد أن القطاع الزراعي قد انخفض الناتج المحلي من ٣,٧ عام ١٩٦٠ إلى ٢,٧ عام ١٩٩٢ وبالمثل فقد انخفض قطاع الصناعة من ٦,٦ عام ١٩٦٠ إلى ٥,٧، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٦٠ ٦,١ بينما انخفض إلى ٤,٠ عام ١٩٩٢.(٢٧)

كذلك فقد أدى الاعتماد على استراتيجية إحلال الواردات اعتماد العديد من المشروعات الصناعية على نسبة عالية من المعسلزمات الوسيطة المستوردة من الخارج، وأدى الخلل في هيكل الاستثمار وهيكل الإنتاج لصالح القطاعات الخدمية إلى نمو في قيمة الواردات حيث ارتفعت من ٨,٣٢٤ مليون جنيه عام ١٩٧٠/٦٩ إلى

١,١٦٦١ مليون جنيه عام ١٩٧٥، ٢,٣٠٤٧ مليون جنيه عام ١٩٨٠ إلى ٦٢٣٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ حتى وصل إلى ٧٢٣٥ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤، وقفز المعدل السنوي لنمو الواردات الوسيطة

وفي المقابل تدهورت حصيلة الصادرات السلعية عدا البترول كنتيجة لهبوط الصادرات الزراعية والصناعية. فقد هبط نصيب الصادرات الزراعية إلى جملة الصادرات السلعية من ٦٨% عام ١٩٧٠/٩٦ إلى ١٦% عام ١٩٨٥/٨٤. كما هبط نصيب الصادرات الصناعية من ٢٩% عام ١٩٧٠/٦٩ إلى ٢٦% عام ١٩٨٥/٨٤. وبالمقارنة زاد نصيب الصادرات المنجمية من ٢% عام ١٩٧٠/٦٩ إلى ٥٨% عام ١٩٨٥/٨٤ وارتبط خلل التجارة الخارجية الواردات والصادرات ففي عام ١٩٧٣ كانت حصة الواردات من الدول الرأسمالية تمثل ٥٣,٤% من إجمالي الواردات، إلى أن وصلت إلى ٢,٠٦٩% عام ١٩٨٤ كما نقص النصيب النسبي من الواردات من قبل الدول الاشتراكية والنامية من ٤٦,٦% عام ١٩٧٣ إلى ٣٠,٤% عام ١٩٨٤. (٢٨)

وقد حاولت الدولة تغطية هذه الاختلالات باللجوء إلى مزيد من المعونات الخارجية، (٢٩) والمتمثل في القروض والاستثمارات الأجنبية، لفترات قصيرة جداً وبأسعار بالغة الارتفاع فوصلت التسهيلات المصرفية إلى نسبة ٥٣% من إجمالي الدين عام ١٩٧٤، ووصل حجم المستحقات من هذه التسهيلات (فوائد + أقساط) إلى ٢١٨٤ عام ١٩٧٥ من قيمة حصيلة الصادرات، الأمر الذي خلق معه مشكلة سيولة خارجية للاقتصاد المصري. وفي نهاية عام ١٩٧٦ بلغت الديون الخارجية المستحقة على مصر ٤٨٠٠ مليون جنيه مصري بما يعادل ١٢٠٠٠ دولار (السعر الرسمي للشراء)

وبذلك وصلت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي إلى ٨٣%؛ الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى المساعدات العربية للتخفيف من حدة أزمة السيولة، وعليه فقد وصل المعونات العربي إلى ٩٠٥ مليون دولار بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقد غطى هذا المعونات حوالي ٧٧% من إجمالي العجز الخارجى عجز المعاملات الخارجية + أقساط

الديون، وقد زادت النسبة إلى ١١٠٤ مليون دولار والتي غطت حوالى ٦٧% من العجز الخارجى إلى أن وصلت مع عام ١٩٧٦ إلى ١٠٧٢ مليون دولار وغطت ٤٢% من العجز الخارجى. (٣٠)

وقد ساهمت المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية من تخفيف حدة هذه الأزمة حيث حصلت مصر على ٣٤٧ مليون دولار، وقفزت مع ١٩٧٦ إلى ٩٨٤ مليون دولار. (٣١) ويوضح كل من الجدولين ٣، ٤ نسبة المعونات الأمريكى من عام ١٩٧٥ - ١٩٨٣.

جدول (٣)

توزيع هيكل المعونة الأمريكية من سنوات ١٩٧٥ إلى ١٩٨٣ (القروض)

| البيان | نسبة القروض الاستثمارية إلى جملة المعونات | نسبة القروض المصلحة إلى جملة المعونات | نسبة قروض المعونة الغذائية إلى جملة المعونات | الجملة |
|--------|--|--|---|--------|
| ١٩٧٥ | ٨,٤ | ٤٧,٥ | ٣٥,٤ | ٩١,٣ |
| ١٩٧٦ | ٢٧,٣ | ١٩,٨ | ١٦,٦ | ٦٣,٧ |
| ١٩٧٧ | ١٦,٦ | ٤٤,٣ | ١٧,٨ | ٧٨,٧ |
| ١٩٧٨ | ٢٢,٧ | ٦,٢٤ | ١٥,٦ | ٦٢,٧ |
| ١٩٧٩ | — | ١٦,٨ | ١٨,٠٠ | ٣٤,٨ |
| ١٩٨٠ | — | ٢٣,٧ | ٢٢,٣ | ٤٦,٠٠ |
| ١٩٨١ | — | ٧,٦ | ٢٦,٨ | ٣٤,٤ |
| ١٩٨٢ | — | — | ٢٧,٩ | ٢٧,٩ |
| ١٩٨٣ | — | — | — | — |
| جملة | ٨,٨ | ٤,٢٠ | ٢٢,٥ | ١٥,٧ |

المصدر: الجهاز المركزى للمحاسبات، الإدارة المركزية لمتابعة الخطة وتقييم الأداء، تقرير عن أثر استخدام القروض والمنح الأمريكية المقدمة منذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ على الاقتصاد المصرى، ص ٢٢.

جدول (٤)

تابع توزيع هيكل المعونة الأمريكية (المنح)

| البيان | نسبة المنح الاستثمارية إلى جملة المعونات | نسبة المنح السلعية إلى جملة المعونات | نسبة منح الدراسات والأبحاث والقريب إلى جملة المعونات | الجملة |
|--------|---|---|---|--------|
| ١٩٧٥ | ٨,٣ | - | ٠,٤ | ٨,٧ |
| ١٩٧٦ | ٣٢,٢ | - | ٤,١ | ٣٦,٣ |
| ١٩٧٧ | ١,٩ | - | ١٩,٤ | ٢١,٣ |
| ١٩٧٨ | ٢١,٦ | - | ١٥,٧ | ٣٧,٣ |
| ١٩٧٩ | ٥١,٩ | ٥,٧ | ٧,٦ | ٦٥,٢ |
| ١٩٨٠ | ٣٥,٩ | ٤,٧ | ١٣,٤ | ٥٤,٠٠ |
| ١٩٨١ | ٣٧,٨ | ٢٥,٠٠ | ٨,٢ | ٦٥,٦ |
| ١٩٨٢ | ٢٧,٧ | ٤١,٥ | ٧,٩ | ٧٦,١ |
| ١٩٨٣ | ٦,٣ | ٨٣,٩ | ٩,٨ | ١٠٠,٠٠ |
| جملة | ٢٧,٠٠ | ١١,٥ | ٨,٩ | ٤٨,٣ |

المصدر: المرجع السابق، ص ٢٣.

أما الاستثمار الأجنبي فلم يصل مصر منه إلا حوالي ٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٤، ثم تضاعف إلى ١٤٠ مليون دولار عام ١٩٧٥، ثم وصل ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٦ أى ما أسهم به الاستثمار الأجنبي المباشر فى تغطية العجز الخارجى خلال هذه الفترة حوالي ٦٢%. (٣٢)

وعلى الرغم من كل هذه المعونات إلا أنه لم يسهم فى حل الأزمة؛ الأمر الذى سعت معه الحكومة المصرية إلى طلب مزيد من المعونات من دول الخليج، (٣٣) والذى أسفر عن تكوين هيئة تنمية الخليج فى مصر برأسمال ٢٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٦. (٣٤)

ومن جانب آخر أجريت مفاوضات شاقة مع صندوق النقد الدولى والتي أسفرت بدورها عن الوصول إلى اتفاق تثبيت فى نفس الشهر للحصول على التمان بقيمة ١٥٠ مليون دولار (٣٥) وفى نفس الوقت تمت مفاوضات مع مجموعة الدول والهيئات المهمة بتقديم المعونات لمصر، والذي قدم فيه تقرير مقدم من قبل الحكومة المصرية

وبمساعدة خبراء صندوق النقد الدولي برفع الدعم عن عدد كبير من البنود حيث أصبح الإتفاق على الدعم يمثل عبئا على ميزانية الحكومة، ومن ثم فقد نال التقرير القبول من قبل الدائنين وعلى الرغم من أن هذا التقرير قد أحبط بقدر كبير من السرية إلا أن أحداث يناير ١٩٧٧ قدمت صورة واضحة عن ما تم في اجتماع باريس، الأسر الذي أضطر معه صندوق النقد الدولي إلى تأجيل بعض الشروط التي كان من المزمع تنفيذها. (٣٦)

وقد استطاعت مصر من خلال هذه القروض أن تحسن في قيمة العجز الخارجي، إلا أنه عاد مرة أخرى للصعود في الفترة ما بين ١٩٧٨-١٩٨٢/٨١ حتى وصل إلى ٠,٢٦٦٩ مليون جنيه، الأمر الذي يرجع بصفة رئيسية إلى تفاقم عبء الدين الخارجي من ألساط وفوائد حيث وصل إلى ٨,١٦٤١ أى بزيادة قدرها ٢٧٥%. (٣٧) كذلك عادت أزمة السيولة النقدية للتصاعد نتيجة للتغيرات التي طرأت في نهاية السبعينيات حيث توقفت المساعدات الاقتصادية من الدول والصناديق العربية في أعقاب معاهدة السلام (٣٨) وتوقفت القروض بدون فائدة، والتي تمتد فترة سدادها إلى خمسين عاما ولفترة سماح عشر سنوات؛ والتي كانت تقدم من هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي اعتبارا من ١٩٨٠؛ كذلك الدخول في مشروعات عالية التكلفة ذات مكون أجنبي كبير (٣٩) من جديد حتى وصلت في نهاية ١٩٨١، وبالتالي فقد أثرت هذه الديون على الدخول الريحية للاقتصاد المصري سواء من عوائد صادرات البترول أو من تحويلات العاملين بالخارج أو من عوائد قناة السويس.

وبحلول عام ١٩٨٢ كان إجمالي ديون مصر ٣,١٤ بليون دولار العامة المدنية، المتوسطة وطويلة الأجل، أما الديون قصيرة الأجل فُسجلت ٨,٦ بليون دولار، هذا بخلاف الديون العسكرية والتي بلغت حوالي خمسة بلايين دولار للولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وثلاثة بلايين دولار للاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية بنسبة ١٤١% من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٨١ بالمقارنة بنسبة ٤٣% في بداية السبعينيات (٤٠) (فترة تولي الرئيس محمد أنور السادات)

ويوضح الجدول التالي تطور نسبة عبء الدين الخارجي من الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤

جدول (٥)

تطور نسبة عبء الدين الخارجي في العجز الإجمالي مع العالم الخارجي

١٩٨٤ - ١٩٧٤

| السنوات | القيمة | النسبة إلى إجمالي العجز % | القيمة | النسبة إلى إجمالي العجز % | إجمالي العجز مع العالم الخارجي ١ | نسبة العجز إلى إجمالي المدفوعات الجارية % |
|---------------------------|--------|---------------------------|--------|---------------------------|----------------------------------|---|
| ١٩٧٤ | ٣١١,٨ | ٣٩,٦ | ٤٧٦,٥ | ٤,٦٠ | ٧٨٨,٢ | ٥٣,٨ |
| ١٩٧٥ | ٢٩٢,٢ | ٢٤,٥ | ٨٩٩,٨ | ٧٥,٥ | ١١٩٢ | ٥,٥٩ |
| ١٩٧٦ | ٣٨١,٦ | ٤٣,٨ | ٤,٤٩٢ | ٥٦,٣ | ٨٧٣,٠ | ٤٣,٧ |
| ١٩٧٧ | ٤٢٢,٠ | ٣,٥٧ | ٤,٣٧٥ | ١,٤٧ | ٧٩٧,٤ | ٣٥,١ |
| ١٩٧٨ بالمتار سعر الصرف | ٤٧٢,٥ | ٥٧,٣ | ٣٥٢,٥ | ٤٢,٧ | ٧٢٥ | ٣١,٥ |
| ١٩٨٠-٧٩ | ١٠١٠,٢ | ٨١,٤ | ٢٣١,٥ | ٦,١٨ | ١٢٤١,٧ | ١٩,٤ |
| ١٩٨١-٨٠ | ١٤٣٦,٥ | ٧٠,٨ | ٥٩٣,٦ | ٢,٢٩ | ١,٢٠٣٠ | ٢٦,٦ |
| ١٩٨٢-٨١ | ١٦٤١,٨ | ٦١,٥ | ١٠٢٧,٢ | ٣٨,٥ | ٠٢٦٦٩ | ٩,٢٣ |
| ١٩٨٣-٨٢ | ١٧٣٨,٤ | ١٠٠,٦ | ١٠٠,٦ | ٠,٦ | ١٧١٧,٨ | ١٩,٨ |
| ١٩٨٤-٨٣ | ٢٠٠٦,٣ | ٨٧,٣ | ٢٩٠,٩ | ١٢,٧ | ٢٢٧٩,٢ | ٢٣,٣ |

المصدر: رضا هلال، مرجع سابق ص ٧١.

يتضح من الجدول السابق أن ما يتحمله الاقتصاد المصري من أعباء خدمة الديون من أقساط وفوائد؛ والتي تشكل الأساس في عجز ميزان المدفوعات لما تمثله الفوائد المستحقة سنوياً على القروض بدأ رئيسياً في المدفوعات الجارية، كما أن مدفوعات الأقساط تمثل بدورها أحد البنود الهامة في ميزان المدفوعات الرأسمالية، فكما أشار الجدول السابق أن أعباء الديون ارتفعت من ٣١١ مليون جنيهاً عام ١٩٧٤ إلى أن وصلت ٠٠٦ عام ١٩٨٤. (٤١)

هذا مع الأخذ في الاعتبار أن نصيب القطاعات السلعية (زراعة، والصناعة، الري، استصلاح الأراضي، والكهرباء، والبترو، والتشييد، والتعدين) من إجمالي

الاستثمارات المنفذة كان ٤٩% من ١٩٧٧-٨١ / ١٩٨٢؛ الأمر الذي أدى بدوره إلى العجز في قطاعات الخدمات وهو الأمر الهام في مشكلة الديون الخارجية، هذا بالإضافة إلى أن القطاع الخاص لم يسهم في تعويض النقص في الدخل المتولد من الصادرات، بل على العكس فقد شكلت الاستثمارات الأجنبية عبئاً متزايداً على ميزان المعاملات التجارية بما تتطلبه من طلب على الواردات، وما تحوله من أرباح للخارج. (٤٢)

ويوضح الجدول التالي هيكل كل من القروض السلعية وغير السلعية.

جدول (٦)

هيكل القروض الخارجية (القروض السلعية، وغير السلعية) من ٦٥-١٩٨٣

| السنة | القروض السلعية % | قروض غير سلعية % قطاع الخدمات | ١٠٠ |
|---------|------------------|-------------------------------|-----|
| ٦٦-٦٥ | ٨٠,٣٠ | ١٩,٩٧ | ١٠٠ |
| ١٩٧٤-٦٧ | ٦٧,١ | ٣٢,٩ | ١٠٠ |
| ١٩٨٣-٧٤ | ٣,٣٦ | ٦٣,٧ | ١٠٠ |

المصدر: الجهاز المركزي للمحاسبات، تقرير المديونية الخارجية لمصر لسنة ١٩٨٤/٦/٣٠.

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة القروض السلعية بلغ حوالي ٣,٣٦% من جملة القروض بالمقارنة إلى ٦٧,١% في الفترة من ٦٧-١٩٧٣، بينما قلص نصيب قطاع الخدمات من القروض الخارجية من ١٩,٧% في الفترة ٥٦-١٩٦٦، إلى ٣,٣٢% في الفترة من ٦٧-١٩٧٣ إلى أن وصل إلى ٦٣% من جملة قروض ١٩٨٣-٤.

وعلى الرغم من هذا المعدل المرتفع من المعونات الخارجية لقطاع الخدمات إلا أننا نجد كما - ستوضح للدراسة - أن نسبة الإنفاق على الخدمات تقل كثيراً عن الفترات السابقة والتي كانت توصف باقتصاد الحرب في الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٣.

ثانياً: العوامل الاجتماعية :

أ - النمط التوزيعي للسكان:

لعبت الطبيعة دوراً واضحاً في التركيبة السكانية للجمهورية؛ لصالح السواحل الذي يبدو أهم عصب للنيل على الرغم من امتداده امتداداً خطياً لا يمكن غض النظر عنه، حيث يحتل الصيد حوالي كم جعل التجانس العام الداخلي مع التباين الصارم مع

الصحراء المحيطة ليؤكد وحدة المجموع الطبيعية كشبه واحة أو كشبه جزيرة فى الصحراء، وهو ما اسماه جمال حمدان "مورفولوجية المكان".

وتبرز القاهرة " كمخصرة الصحراء" والوادى فى آن واحد، مما يجعلها عسق مصر من الناحية الهندسية ومن الناحية الميكانيكية؛ حيث تعتبر نقطة الارتكاز التى يستقطب حولها ذراعا القوة والمقاومة من شمال وجنوب. و هى من الناحية الحيوية نقطة التبلور ومن الناحية الوظيفية ضابط الإيقاع بين كفتى مصر.

وقد أثر هذا الدور فى النمط التوزيعى للسكان حيث جعل القاهرة قمة طبيعية وتوجهاً لزحف سكانى صاعد يبدأ من أقصى شمال الدلتا وأقصى جنوب الصعيد على السواء. حيث تتركز الكثافة السكانية فى دائرة نصف قطرها ٧ كم ومركزها القاهرة لتضم ربع مجموع سكان القطر فى ثمن مساحتها فقط.(٤٣)

حيث وصلت الكثافة السكانية فى القاهرة فى بداية الثمانينيات ٦,٩٩٢٢، تليها مباشرة محافظة الدقهلية والتى وصل عدد سكانها فى نفس العام ٤٣٨٧,٣٤٠ أى بكثافة ضعف المعدل القومى.(٤٤)

لعبت الزيادة السكانية دورا هاما فى تغيير الأوضاع الاجتماعية ومن ثم تأثيرها السلبي على التعليم فعند بداية الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٦٠ كان عدد السكان فى الوادى خمس وعشرين مليون نسمة، وصلوا إلى خمس وخمسين مليون نسمة مع عام ١٩٩٠(٤٥)، أى بزيادة قدرها ثلاثين مليون نسمة، ومن المنتظر أن يصل عدد سكان مصر فى عام ٢٠١٠ إلى خمس وستين مليون نسمة.(٤٦) وبالتالي زاد عدد من هم فى سن التعليم، ولم يقاب هذا الأمر زيادة فى الخدمات التعليمية؛ بسبب قلة المخصصات المالية؛ والتى أثرت بدورها على عدم القدرة على الاستيعاب الكامل، وارتفاع كثافة الفصول، وانتشار ظاهرة الرسوب والتسرب، حيث ارتفعت نسبة عدد التلاميذ إلى عدد المدرسين، كما زادت عدد المدارس التى تصل لفترتين وثلاث فترات.(٤٧)

ب - الفجوة بين الريف والحضر:

أدى التركيز السكانى حول الشريط الضيق للدلتا إلى تفاوتات كبيرة بين كل من

الريف والحضر، حيث نجد أن محافظة القاهرة قد استأثرت بأكثر عدد من السكان حيث بلغ تعداد مدينة القاهرة وفقاً لإحصاء السكان عام ١٩٨٦ نحو ٦٠٦٩ ألف نسمة عام ١٩٨٦ بينما كان ٣٣٤٩ ألف نسمة في عام ١٩٦٠، وذلك بمعدل ٢٨٣٣٢/كم^٢، أى بنسبة ١٢,٦% من إجمالي عدد السكان، يليها محافظة الجيزة والدقهلية والإسكندرية حيث تبلغ الكثافة السكانية في كلٍ منهم على التوالي ٣٧٢٦ ألف، و ٣٤٨٤ والإسكندرية ٢٩٢٧ ألف نسمة، و ذلك في عام ١٩٨٦، أى بمعدلات ٧,٧%، ٧,٢%، بينما يبلغ تعداد السكان في باقي المحافظات ٣% و ٦% (٤٨).

كما أدت العوامل الاجتماعية السابقة إلى بذل الجهود المتواصلة لنحد من هذه الزيادة السكانية من جهة، ومحاولة إعادة التوازنات بين المناطق الريفية والحضرية من جهة أخرى، (٤٩) إلا أن هذه المحاولات والجهود المبذولة مازالت تواجه بنقص الإمكانيات التي تلاحق هذه الزيادة والتي من أهمها عدم القدرة على الوفاء بالاحتياجات التعليمية.

ثالثاً: القوى والعوامل التعليمية:

أ - زيادة عدد من هم في سن الإلزام:

أدت كل من الرعاية الصحية وتطبيق مبدأ الإلزام، إلى الزيادة في عدد من هم في سن الإلزام. مما ساعد على نسبة الاستيعاب في المدارس الابتدائية حيث كانت نسبة المقيدون بالمرحلة الابتدائية حوالي ٥٠,٣ من مجموع السكان من سن ٦-١٢ سنة (لفترة الإلزام) عام ٦٠/٥٩ حتى وصل إلى ٧٧,٧ عام ٨٨/٨٩ (٥٠). ويوضح الجدول رقم (٧) الزيادة السنوية في عدد المقيدون في المرحلة الابتدائية منسوباً إلى عدد السكان في سن ٦-١٢.

الجدول (٧)

يوضح عدد المقيدين في المدارس الابتدائية منسوباً إلى عدد السكان في سن ٦-١٢ سنة

| العام الدراسي | عدد المقيدين بالمرحلة الابتدائية | شريحة السكان من ٦- ١٢ سنة | نسبة المقيدين إلى شريحة السكان |
|------------------|-------------------------------------|------------------------------|-----------------------------------|
| ١٩٦٠/٥٩ | ٢٥٢٣٧٧ | ٤٨٧٨٤٠٠ | ٥٠,٣ |
| ٦١/٦٠ | ٢٦١١٤٠٧ | ٤٩٦٧٠٠٠ | ٥٢,٦ |
| ٦٢/٦١ | ٢٧٥٦٨٣٤ | ٤٩٠٤١٠٠ | ٥٦,٢ |
| ٦٣/٦٢ | ٢٩١٢٤٨٩ | ٥٢٣٣٩٠٠ | ٥٥,٧ |
| ٦٤/٦٣ | ٣١٣٦٤٤٥ | ٥٣٦٨٦٠٠ | ٥٨,٤ |
| ٦٥/٦٤ | ٣٣٠٢١٩١ | ٥٥٠٥٩٠٠ | ٦٠,٠٠ |
| ٦٦/٦٥ | ٣٤٢١٥٠٠ | ٥٦٧٩٨٠٠ | ٦٠,٢ |
| ٦٧/٦٦ | ٣٤١٨١٥٢ | ٥٧٩٣٤٠٠ | ٥٩,٠٠ |
| ٦٨/٦٧ | ٣٤٧٩٣٧٤ | ٥٩٤٢٠٠٠ | ٥٨,٦ |
| ٦٩/٦٨ | ٣٥٥٤٧٢٤ | ٦٠٩٥٦٠٠ | ٥٨,٣ |
| ٧٠/٦٩ | ٣٦٢٢٢٦٨٥ | ٦٢٥٢٧٠٠ | ٥٧,٩ |
| ٧١/٧٠ | ٣٧٤٤٨٨١ | ٦٢٧٧٧١٠ | ٥٩,٧ |
| ٧٢/٧١ | ٣٨٧٨٠٤٥ | ٦٣٠٢٨٢١ | ٦١,٥ |
| ٧٣/٧٢ | ٣٩٩٤١٣٢ | ٦٣٢٨٠٣٢ | ٦٣,١ |
| ٧٤/٧٣ | ٣٩٢٥١٨٠ | ٦٣٥٣٣٤٥ | ٦١,٨ |
| ٧٥/٧٤ | ٤٠٧٤٨٩٣ | ٦٣٧٦٠٠٠ | ٦٣,٩ |
| ٧٦/٧٥ | ٤١٢٦٧٩٨ | ٦٣٦٤٠٠٠ | ٦٤,٨ |
| ٧٧/٧٦ | ٤١٥٨٥٦٣ | ٦٣٨١٠٠٠ | ٦٥,٢ |
| ٧٨/٧٧ | ٤٢١١٣٤٥ | ٦٤٤٥٠٠٠ | ٦٥,٣ |
| ٧٩/٧٨ | ٤٢٩٤٠٨٦ | ٦٥٦١٠٠٠ | ٦٥,٤ |
| ٨٠/٧٩ | ٤٤٤١٣٦٣ | ٦٧٢١٠٠٠ | ٦٦,١ |
| ٨١/٨٠ | ٤٥٥٥١٥١ | ٦٩٢٠٠٠٠ | ٦٥,٨ |
| ٨٢/٨١ | ٤٧٤٨٤١٤ | ٧١١٦٠٠٠ | ٦٦,٧ |
| ٨٣/٨٢ | ٥٠٣٦٦٠٨ | ٧٣٤٠٠٠٠ | ٦٨,٦ |

| لعام الدرسي | عدد المقيدین بالمرحلة الابتدائية | شريحة السكان من ٦- ١٢ سنة | نسبة المقيدین إلى شريحة السكان |
|----------------|-------------------------------------|------------------------------|-----------------------------------|
| ٨٤/٨٣ | ٥٤٣٩٥٧٩ | ٧٥٧٢٠٠٠ | ٧٠,٦ |
| ٨٥/٨٤ | ٥٦٨٠٥٢٨ | ٧٨١٣٠٠٠ | ٧٢,٧ |
| ٨٦/٨٥ | ٦٠٠٢٨٥٠ | ٨٠٦٢٠٠٠ | ٧٤,٥ |
| ٨٧/٨٦ | ٦٣٥٩٩٤٢ | ٨٣١٥٠٠٠ | ٧٦,٥ |
| ٨٨/٨٧ | ٦٦٣١٢٦٥ | ٨٥٧٢٠٠٠ | ٧٧,٤ |
| ٨٩/٨٨ | ٦٩٥٥٤٥٥ | ٨٩٥٠٠٠٠ | ٧٧,٧ |
| ٩٠/٨٩ | | | |

المصادر:

• من عام ٥٩ إلى ٧٠/٦٩ تم استقاء البيانات من تقديرات السكان بالجهاز المركزي للتعبة والإحصاء من ٧١/٧٠ إلى ٧٤/٧٣ استخدم معدل نمو ١,٠٠٤ ٪ وذلك عن طريق الفرق بين سنتي ٧٤/٧٣، ٧٥/٧٤ / ٦٩ / ٧٠ مقسوما على خمس سنوات.

• من سنة ٧٥/٧٤ إلى ٨٩/٨٨ تم استقاء البيانات من الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء مركز الأبحاث والدراسات السكانية: تقديرات وإسقاطات السكان مصر من ١٩٧٥ إلى عام ٢٠٠٠ الفرض الثاني.

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة عدد المقيدین في بداية ١٩٦٠ كان ٢٤٥٢٣٧٧ بنسبة ٣٥,٣ ٪ من عدد السكان، وصل في ١٩٨٩ / ٨٨ إلى ٦٩٥٥٤٥٥ بنسبة ٧,٧ ٪ من إجمالي عدد السكان أي بزيادة قدرها ٥٠٣٠٧٨ بنسبة ٥,٥ ٪ من عدد السكان؛ الأمر الذي يعكس ما يتحمله التعليم من ضغوط، وما يتطلبه من زيادة في الموارد التعليمية المختلفة.

ب - الإنفاق على التعليم :

أثرت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السابقة على التعليم حيث أولت الدولة في بداية الثورة بدعم التعليم وتحمل مسئولية الإنفاق على التعليم -كما سبق أن أوضحه البحث-

وعلى الرغم من أن الدولة حاولت مراراً زيادة النسبة المخصصة للتعليم من الموازنة العامة للدولة، حيث تضاعفت حوالى ١٩,٥ فى عام ١٩٨٩ / ٨٨ وذلك مقارنة بسنة ١٩٦٥ / ٦٥

وبالمثل فقد زادت ميزانية الوزارة بالأسعار الثابتة بنسبة ٢٢٥% فى عام ١٩٨٩ / ٨٨ بالمقارنة لسنة ١٩٨٩ / ٦٥ وتعتبر هذه هى الزيادة الحقيقية فى الميزانية

وعلى الرغم من هذه الزيادات نجد أن نصيب الطالب قد انخفض بمقدار ٠,٩ فى عام ١٩٨٩ / ٨٨ مقارنة بسنة الأساس وذلك بسبب الزيادة فى عدد الطلاب والتي وصلت إلى ٢٤٩% خلال فترة الدراسة (٥١)

ويوضح الجدول ، رقم (٨) تطور ميزانية التربية والتعليم ونسبتها إلى الموازنة العامة للدولة من ١٩٥٩ / ١٩٨٩

الجدول (٨)

تطور ميزانية التربية والتعليم خلال الفترة من ١٩٩٦٠ / ١٩٩٠

| المسنوات | الموازنة العامة للدولة | موازنة التربية والتعليم | النسبة % |
|-----------|------------------------|-------------------------|----------|
| ١٩٦٠ / ٥٩ | ٦٦٤٢٢٩٠٠٠ | ٤١٤٢٣٠٠٠ | ٦,٢ |
| ٦١ / ٦٠ | ٧٦٣٧١٢٢٧١ | ٥٧٨٨١٠٢٦ | ٦,٧ |
| ٦٢ / ٦١ | ٨٤٧٢٥٤٢٥٢ | ٦٣٣٠٠٠٠٠ | ٧,٤ |
| ٦٣ / ٦٢ | ١٤٦٢٨٥١٠٥٠ | ٦٣٣٠٠٠٠٠ | ٤,٣ |
| ٦٤ / ٦٣ | ١٦٤٣٨١٧٢٠٠ | ٦٥٦٥٠٧٧١ | ٤,٠ |
| ٦٥ / ٦٤ | ١٧٧٥٦٢٥٦٧٠ | ٦٨١٠٠٠٠٠ | ٣,٨ |
| ٦٦ / ٦٥ | ١٨٥٩٥٢٨٠٠٠ | ٨٢٨٠٠٠٠٠ | ٤,٥ |
| ٦٧ / ٦٦ | ١٨٠٧٨٠٥١٠٠ | ٨٥٣٠٠٠٠٠ | ٤,٦ |
| ٦٨ / ٦٧ | ١٩٤١٤٦٠٠٠ | ٨٩٤٠٠٠٠٠ | ٤,٤ |
| ٦٩ / ٦٨ | ٢١٤٦٤٩٦٤٤٠ | ٩٦٢٠٠٠٠٠ | ٤,٢ |
| ٧٠ / ٦٩ | ٢٤١٤٦٥٧٩٨٩ | ١٠٤٠٧٨٧٠٠ | ٤,٠ |

| المنوف | المؤونة العامة للدولة | مؤونة التربية والتعليم | النسبة % |
|---------|-----------------------|------------------------|----------|
| ١٩٧١/٧٠ | ٢١٦.٢٠٠.٨٠٠ | ١٠.٧٢٠.٠٠٠ | ٤.١ |
| ٧٢/٧١ | ٢٧٨٤٦٦.٦٨٠ | ١١١٩.٠٠٠.٠٠٠ | ٤.٠ |
| ١٩٧٣ | ٣٢٣١٩٣٦.٠٠ | ١٤٥٣١٨٥.٠٠ | ٤.٥ |
| ١٩٧٤ | ٥٩٧٤٢٩.٤٠٠ | ١٥.٥٦٨٣.٠٠ | ٣.٦ |
| ١٩٧٥ | ٤١٨٧١٨٥.٠٠٠ | ١٧٧٦٢٧١.٠٠ | ٢.٩ |
| ١٩٧٦ | ٥٩٧٤٢٩.٤٠٠ | ٢١٣٦٧٢٥٤٩ | ٣.٦ |
| ١٩٧٧ | ٧١٤٨١٨٦.٠٠٠ | ٢٢٨٨٥٦٨٥.٠٠ | ٣.٢ |
| ١٩٧٨ | ٩١٤٩٢٩٤.٠٠ | ٢٧١٥٥٤٨٧.٠٠ | ٣.٠ |
| ١٩٧٩ | ١٢٩٢٤٥١٥٣.٠٠ | ٣٣٤.٧٢.٢٠ | ٢.٦ |
| ٨١/٨٠ | ٦٨.١٨٤٧.٠٠٠ | ٣٨٧٩٦٢٤٢.٠٠ | ٥.٧ |
| ٨٢/٨١ | ٨٥٥٩٦٢٧.٠٠٠ | ٥٦٤.٣٦٦٤.٠٠ | ٦.٦ |
| ٨٣/٨٢ | ١٢.٨١٣٣٧.٠٠٠ | ٧٢٦٤.٧٩٤٧ | ٦.٠ |
| ٨٤/٨٣ | ١٣٣٧٣٣٥٤٥.٠٠ | ٨٢٧٦٤.٦٠٣ | ٦.٢ |
| ٨٥/٨٤ | ١٥١٧٩٣٥٦١.٠٠ | ٦٧٩٧٥٢٧٦٩ | ٦.٥ |
| ٨٦/٨٥ | ١٦٣٨٦.٧٨.٠٠٠ | ١١٧٧٢٩٩٣٢.٠٠ | ٧.٢ |
| ٨٧/٨٦ | ١٦٩.١٥٠.١٧.٠٠ | ١٢٦١٢٥٨٩٧.٠٠ | ٧.٥ |
| ٨٨/٨٧ | ١٩٤٧.٧١٤٨.٠٠ | ١٣٢٥٩٨٧٥٧.٠٠ | ٦.٨ |
| ٨٩/٨٨ | ٢٣٦٥٢٢٩٥١.٠٠ | ١٦١٣٨٥٥٣٧.٠٠ | ٦.٨ |
| ٩٠/٨٩ | ٢٣٦٥٢٢٢٩٥١.٠٠ | ١٦١٣٨٥٥٣٧.٠٠ | ٦.٦ |

المصادر:

- * بالنسبة للأعوام ١٩٥٩/٦٠ - ١٩٩٠/٨٩، فالبيانات مستقاة من : مركز التخطيط، سلسلة دراسات إحصائية-٦، دراسة إحصائية عن تطور التعليم قبل الجامعي في مصر فسي ثلاثين عاما،(خلال الفترة من ١٩٥٩/٦٠ - ١٩٩٠/٨٩)، القاهرة، ١٩٩١
- * والنسبة للأعوام ١٩٨٨ - ١٩٩٠/٨٩ فالبيانات مستقاة من : ج م ع، المركز القومى للبحوث التربوية و التنمية، تقارير عن تطور التربية و التعليم فى الفترة من سنة ١٩٨٨/١٩٩٠، بند تطور ميزانيات التعليم.

نلاحظ من الجدول السابق تطور ميزانية التعليم خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٨٩ ونسبتها إلى الموازنة العامة للدولة، حيث تضاعفت خلال هذه الفترة حوالى تسعة وثلاثين مرة، إلا أن نسبتها إلى الموازنة العامة ظلت فى المتوسط ٦% تقريبا عدا الفترة من ١٩٦٣/٦٢ وحتى عام ١٩٧٩ فقد كانت النسبة حوالى ٤%.

كما يوضح الجدول التالى تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم ومتوسط نصيب الطالب وذلك بالأسعار الجارية والثابتة لسنة الأساس (١٩٦٥/١٩٦٦).

جدول (٩)

تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم ومتوسط نصيب الطالب وذلك بالأسعار الجارية والثابتة

| السنة | الأرقام لقياسية | ميزانية وزارة التربية والتعليم بالأسعار الجارية ____ بالأسعار الثابتة | | جملة الطلاب | متوسط نصيب الطالب جارى ثابت |
|-------|--------------------|--|-------------|-------------|-----------------------------------|
| ٦٠/٥٩ | ٨٥ ،٩ | ٤١٤٢٣٠٠٠ | ٤٨٦١٨٥٤٤٠٦ | ٢٩٣٩٥١٣ | ١٤ ،١ ١٦ ،٥ |
| ٦١/٦٠ | ٨٥ ،٧ | ٥٧٨٨١٢٦ | ٦٧٥٣٩١٢٠٤٢ | ٣١٣١٧٥٧ | ١٨ ،٥ ٢١ ،٦ |
| ٦٢/٦١ | ٨٦ ،٦ | ٦٢٩٠٠٠٠٠ | ٧٢٦٣٢٧٩٤ ،٥ | ٣٣٢٨٢٤٢ | ١٨ ،٩ ٢١ ،٨ |
| ٦٣/٦٢ | ٧ ،٨٥ | ٦٣٠٠٠٠٠ | ٧٣٨٦٢٣١٠ ،٤ | ٣٥٤٩٥٩٥ | ١٧ ،٨ ٨ ،٢٠ |
| ٦٤/٦٣ | ٨٦ ،٧ | ٦٥٦٥٧٧١ | ٧٥٧٢١٧٦٥ ،٩ | ٣٨٤٣٩٣٩ | ١٧ ،١ ١٩ ،٧ |
| ٦٥/٦٤ | ٩٢ ،٢ | ٦٨١٠٠٠٠٠ | ٧٣٨٦١١٧١ ،٨ | ٤١١٥٧٨٤٨ | ١٦ ،٥ ١٧ ،٩ |
| ٦٦/٦٥ | ١٠٠ | ٨٢٧٦٨٠٠٠ | ٨٢٧٦٨٠٠٠ | ٤٣٨٤٢٠٧ | ١٨ ،٩ ١٨ ،٩ |
| ٦٧/٦٦ | ٨ ،١٠٧ | ٨٢٨٠٠٠٠٠ | ٧٦٨٠٨٩٠٥ ،٤ | ٤٤٩٧٩١١ | ١٨ ،٤ ١٧ ،١ |

| التمنة | الأرقام القياسية | ميزانية وزارة التربية والتعليم بالأسعار الجارية _____ بالأسعار الثابتة | | جملة الطلاب | متوسط نصيب الطالب جاري ثابت |
|--------|---------------------|--|----------------|-------------|-----------------------------------|
| ٦٨/٦٧ | ١٢ ١١٠ | ٨٥٣.٠٠٠.٠٠٠ | ٧٧٤.٤٧١٨.٧ | ٤٦٧٢٦٤٣ | ١٨.٣ ١٦.٦ |
| ٦٩/٦٨ | ١٠ ١١٢ | ٨٩٤.٠٠٠.٠٠٠ | ٧٩٨٢١٤٢٨.٦ | ٤٨٣٩.٠٥٦ | ١٨.٥ ١٦.٥ |
| ٧٠/٦٩ | ٦ ١١٤ | ٩٦٢.٠٠٠ | ٨٣٩٤٤١٥٣.٦ | ٤٩٨١٦٩.٠ | ١٩.٣ ١٩.٩ |
| ٧١/٧٠ | ٤ ١١٩ | ١.٠٧٢١٥.٠٠٠ | ٩.٠٠٢.٩٩.٠.٨ | ٥١٩٣٨٣٤ | ٢٠.٦ ١٧.٣ |
| ٧٢/٧١ | ٨ ١٢٨ | ١١١٩.٠٠٠.٠٠٠ | ٨٦٨٧٩٦٦٢.٠٠ | ٥٤٣٦٢٨١ | ٢٠.٦ ١٦.٠٠ |
| ١٩٧٣ | ٢ ١٤٧ | ١٤٥٣١٨٥.٠٠ | ٩٨٧٢١٨.٠٧.٤١ | ٥٧.١١٨٦ | ٢٥.٥ ١٧ |
| ١٩٧٤ | ٢ ١٤٧ | ١٥.٥٦٨٣.٠٠ | ١.٠٢٢٨٢٤٧.٣ | ٥٩٩٧٣١٢ | ٢٥.١ ١٧.٠١ |
| ١٩٧٥ | ٣ ١٥٨ | ١٧٧١٢٧١.٠٠ | ١١٢٢.٩١٥٩.٨ | ٦٢٣١١٩.٠ | ٢٨.٥ ٠.١٨ |
| ١٩٧٦ | ٧ ١٧٠ | ٢١٣٦٧٢٥٤٩ | ١٢٥١٧٤٣١١.٠٠ | ٦٤٢٧٥٩٧ | ٣٣.٢ ١٩.٠٥ |
| ١٩٧٧ | ٨ ١٨٦ | ٢٢٨٥٦٨٥.٠٠ | ١٢٢٣٦.٠٠١.٠.٧ | ٦٦١٩٩.٩ | ٣٤.٥ ١٨.٠٥ |
| ١٩٧٨ | ١١ ٢٩٤ | ٢٧١٥٥٤٨٧.٠ | ١٢٦٨٣٥٥٣.٠.١ | ٦٨١٨.٣٢ | ٣٩.٨ ٦.٠١٨ |
| ١٩٧٩ | ١ ٢٣٥ | ٣٣٤.٠٧٢.٢.٠ | ١٤٢.٠٩٧٨٣٩.٢ | ٧.٣٥٥٧١ | ٤٧.٥ ٢٠.١٢ |
| ٨١/٨٠ | ٢ ٢٨٥ | ٣٨٧٩٦٢٤٢.٠ | ١٣٦.٣١٧.٠.٤.٠٠ | ٧٢٩٩٤٦٦ | ٥٣.١ ١٨.٠٦ |
| ٨٢/٨١ | ٩ | ٥٦٤.٣٦٦٤.٠ | ١٨٢٥٩٥٢٢١.٧ | ٧٦٦٧٣٥٨ | ٧٣.٦ ٢٣.٨ |

| السنة | الأرقام القياسية | ميزانية وزارة التربية والتعليم بالأسعار الجارية _____ بالأسعار الثابتة | جملة الطلاب | متوسط نصيب الطالب جاري ثابت |
|-------|---------------------|--|-------------|-----------------------------------|
| | ٣٠٨ | | | |
| ٨٣/٨٢ | ٧، ٣٣٧ | ٧٢٦٤٠٧٩٤٧ | ٢١٥١٠٤٥١٤ | ٨٩،٤ ٢٦،٥ |
| ٨٤/٨٣ | ١، ٣٩١ | ٨٢٧٩٤٠٦٠٣ | ٢١١٦٩٥٣٧٢ | ١،٩٦ ٢٤،٦ |
| ٨٥/٨٤ | ٩٠٤٣٠، ٤٨٧ | ٩٧٩٧٥٢٧١٦ | ٢٢٧٣٧٣٥٨٢ | ٤٠١٠٧ ٢٤،٩ |
| ٨٦/٨٥ | ٨، ٤٨٧ | ١١٧٧٢٩٩٣٢٠ | ٢٤١٣٤٨٧٧٤ | ١٢١،٨ ٢٥،٠ |
| ٨٧/٨٦ | ١، ٥٧٢ | ١٢٦١٢٥٩٧٠ | ٢٢٠٤٦١٢٧٧ | ١٢٣،٤ ٢١،٦ |
| ٨٨/٨٧ | ١٠٦٥٠، | ١٣٢٥٩٨٧٥٧٠ | ٢٠٣٩٦٦٧٠٨ | ١٢٤،٦ ١٩،٢ |
| ٨٩/٨٨ | ٩، ٨٢٠ | ١٦١٣٨٥٥٣٧٠ | ١٩٦٥٩٥٨٥٤ | ١٤٨،٠ ١٨،٠ |
| ٩٠/٨٩ | | | | |

المصدر: مركز التخطيط، سلسلة دراسات إحصائية-٦، دراسة إحصائية عن تطور

التعليم قبل الجامعي في مصر في ثلاثين عاما، مرجع سابق، ص ٧٥.

يلاحظ من الجدول السابق أن:

١- ميزانية الوزارة بالأسعار الجارية قد تضاعف بمقدار ١٥،٥ تقريبا عام ١٩٨٨/١٩٨٩ وذلك مقارنة بسنة الأساس.

٢- ميزانية الوزارة بالأسعار الثابتة قد زادت بنسبة ٢٢٥% في عام ١٩٨٩/٨٨ وذلك بالمقارنة بسنة الأساس ١٩٦٦/٦٥ وتعتبر هذه هي الزيادة الحقيقية في الميزانية.

٣- أما نصيب الطالب قد انخفض بمقدار ٩، في عام ١٩٨٩/٨٨ عنه في سنة الأساس ١٩٦٦/٦٥ نتيجة زيادة عدد الطلاب بنسبة ٢٤٩% خلال فترة الدراسة.

٤- أما متوسط نصيب الطالب من إجمالي الأبواب الثلاثة الأولى للإلتحاق الغنى للوزارة بالحساب الختامي للدولة بالنسبة لنصيب الطالب فقد تضاعفت حوالى تسعة مرات

تقريبا، فقد كان نصيب الطالب ١٧،٤ في عام ١٩٦٠ ثم بلغ

١٥٣،٩ في عام ١٩٨٩.

• و بالنسبة للتعليم الابتدائي زادت الاستخدامات الاستثمارية تدريجيا مما انعكس على متوسط نصيب الطالب حيث كان ١١, ٣ في عام ١٩٨١/ ١٩٨٢ ثم ارتفع تدريجيا إلى ١١, ٧ جنية في عام ١٩٨٩/ ٨٨.

ويوضح الجدول التالي تطور الإنفاق على التعليم الأساسي (الحلقة الأولى) في الفترة من ١٩٨١/٨٠ وحتى ١٩٩٠/٨٩.

جدول (١٠)

تطور تمويل التعليم الأساسي (الحلقة الأولى) خلال العشر سنوات من ٨٠/ ٩٠

| | ٨١/٨٠ | ١٩٩٠/٨٩ | زيادة | النسبة المئوية |
|----------------------|-------------|-------------|-------------|----------------|
| تلاميذ | ٤,٤١٧,٠١٦ | ٥٧٩,٨٤٧ | ١٣٧٣٨٣١ | ٣١% |
| فصول | ١,٨٧٤٩ | ١٣٣٤١٨ | ٢٤٦٦٩ | ٢٣% |
| أجور | ١٣٢,٤٤٦,٠٠٠ | ٦٤٤,٤٤٩,٠٠٠ | ٥١١,٩٧٣,٠٠٠ | ٣٨% |
| نصيب الفصل من الأجور | ١٢١٨ | ٤٨٣٠ | | ١١١ جنية سنويا |

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للموازنة: الموازنة الجارية لمي تمويل مرحلة التعليم الأساسي خلال عشر سنوات من ٨٠/ ١٩٨١ إلى ٨٩/ ١٩٩٠.

يتضح من الجدول السابق أن تكلفة التلميذ من الأجور ١١ ج، بينما في المستلزمات ١٢ جنية أي أن نصيب الأجور يبلغ ٩٠% من التكلفة في الأجور، ١٠% من مستلزمات التشغيل. وإذا تمت المقارنة ما ينفق على التلميذ من مستلزمات في ٨٠/ ١٩٨١ نجد أنه ٦, ١% وهو أكثر منه في ٨٩/ ١٩٩٠ وفقا لمعدلات التضخم للوصول إلى كثافة ٤٠ تلميذ في الفصل بدلا من ٥٥ فإن هذا يلزم فتح فصولا جديدة بمقدار ٥١٧٣ بتكلفة قدرها ٣,٠١, ٦٠٨, ٢٧. هذا إذا أخذنا في الحسبان أن تكلفة الأجور

تبلغ ٠,٠٥٩ , ٩٥٨,٢٤٤ بينما تبلغ تكلفة المستلزمات ٧١١, ٦٢٢, ٢.

هذا مع الأخذ في الاعتبار أن هذه التكلفة لا تشمل على الاستخدامات الاستثمارية مسن
 مبان وتجهيزات وهي تكلفة تفوق الإمكانيات المتاحة.(٥٢)

• بالنسبة للتعليم الإعدادي فقد زادت الاستخدامات الاستثمارية خلال فترة الدراسة
 بصورة تدريجية حيث تضاعفت أربع مرات تقريبا، كذلك زاد متوسط نصيب الطالب
 من ٦,٠١ في عام ١٩٨٢/٨١ وأصبح ١٥,٣٦ في عام ١٩٨٩/٨٨،
 ويوضح الجدول التالي بعض التفاصيل في هذا الأمر :

جدول (١١)

تطور تمويل التعليم الأساسي (الحلقة الثانية) خلال عشر سنوات من ٨١/٨٠ إلى ١٩٩٠ /٨٩

| | ٨١/٨٠ | ١٩٩٠//٨٩ | % | % الزيادة السنوية |
|----------------|------------|-------------|-------|----------------------|
| أجور ومستلزمات | ٨١,٥٨٢,٣٥٠ | ٤٦٠,٣٩٧,٠٠٠ | %٤٦٤ | %٤٦,٤ |
| عدد الفصول | ٣٥٧٦١ | ٧٦٧٠١ | ١١٤,٥ | ١١,٤ |
| عدد التلاميذ | ١٤٣٦٧,٧ | ٣٣٣٤٥٤٦ | %١٣١٢ | %١٣,٢ |
| كثافة الفصل | ٤٠,١ | ٤٣,٤ | | |
| تكلفة الفصل | ٢٨٢٢ | ٦٠٠٣ | ١٦٣ | ١٦,٣ |
| تكلفة للتلميذ | ٥٦,٨ | ١٣٨,٠٠ | ١٤٢,٩ | ١٤,٢ |

المصدر: المرجع السابق.

• أما التعليم الثانوي العام فقد تضاعفت الاستخدامات حوالي أربع مرات أيضا ، والذي
 انعكس بدوره على نصيب الطالب من ٥,٧٩ عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٤,٧٥ في عام
 ١٩٨٩.

- * وبالنسبة للتعليم الصناعي فقد زادت النسبة أربع مرات وكان نصيب الطالب ١٩, ٢٢ في عام ٨١/ ١٩٨٢ وبلغ ٤٣, ٤٨ في عام ١٩٨٨/ ١٩٨٩.
- * وبالمثل للتعليم الزراعي فقد تضاعفت الميزانية أربعة أضعاف من ١٩, ٢٢ في عام ٨١/ ١٩٨٩ وبلغ ٤٣, ٤٨ عام ١٩٨٨/ ١٩٨٩.
- * أما التعليم التجاري فلم تطرأ زيادة كبيرة على الاستخدامات الاستثمارية المخصصة له فقد كان نصيب الطالب ٤٨, ٧ في عام ٨١/ ١٩٨٢ وأصبح ١٠, ١٠ عام ٨٨/ ١٩٨٩.

ج - كثافة الفصول:

أدت الزيادة المطردة في عدد الطلاب مع ضعف الإمكانيات اللازمة من مبان إلى تكلس الفصول؛ حيث وصلت الكثافة إلى أكثر من ٥٠ طالبا في الفصل في بعض المحافظات، مما زاد العبء على الحكومة لتغطية الكثافة والوصول إلى معدلات أقل في الفصول المدرسية.

ويوضح الجدول التالي تطور كثافة الفصل بالتعليم الابتدائي في بعض محافظات الجمهورية :

جدول (١٢)

تطور كثافة الفصول في التعليم الابتدائي في بعض محافظات الجمهورية

| المحافظة | ٦٥/٦٤ | ٧٠/٦٩ | ٧٥/٧٤ | ٨٠/٧٩ | ٨٥/٨٤ | ٨٩/٨٨ |
|------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| القاهرة | ٤٦ | ٤٧ | ٤٤ | ٤٠ | ٤٤ | ٤٨ |
| الإسكندرية | ٤٧ | ٤٦ | ٤٥ | ٤٣ | ٤٥ | ٥١ |
| الفيوم | ٤٤ | ٤٤ | ٤٥ | ٤٢ | ٤٨ | ٥٠ |
| الجيزة | ٤٥ | ٤٦ | ٤٦ | ٤٤ | ٤٨ | ٥٠ |
| شبه جزيرة سيناء | ٤٢ | ٤٠ | ٤٠ | ٤٠ | ٤٢ | ٤٢ |
| شمال وجنوب سيناء | ٤٤ | - | - | ١٣ | ١٠ | ١١ |

المصادر:

- بالنسبة للأعوام من ٦٤/٦٥ إلى ٨٤/٨٥ فهي مستقاة من : وزارة التخطيط، المرجع السابق، ص ١٩.
- وبالنسبة إلى عام ٨٨/١٩٨٩ فبياناته من : وزارة التربية والتعليم، إحصائيات التعليم ١٩٨٨-١٩٩١.

يلاحظ من الجدول السابق زيادة كثافة الفصول بشكل مطرد في بعض محافظات مصر ، حيث:

- زادت الكثافة في محافظة القاهرة من أربعين تلميذاً عام ٧٩/١٩٨٠ إلى ٤٧ تلميذاً عام ٨٨/١٩٨٩، بعد أن كانت انخفضت بالمقارنة لعام ٩٦/١٩٧٠.
- كما زادت الكثافة في محافظة الإسكندرية من ثلاثة وأربعين تلميذاً عام ٧٩/١٩٨٠ إلى إحدى وخمسين تلميذاً عام ٨٨/١٩٨٩، وكانت قد انخفضت إلى اثني وأربعين تلميذاً في عام ٦٩/١٩٧٠.
- وبالمثل في محافظة القليوبية عام حيث كانت كثافة الفصول عام ٧٩/١٩٨٠ اثني وأربعين تلميذاً وصلت إلى خمسين تلميذاً عام ٨٨/١٩٨٩.
- كذلك بالنسبة لمحافظة الجيزة في عام ٧٩/١٩٨٠ فقد كانت أربع وأربعين تلميذاً وصلت إلى خمسين تلميذاً عام ٨٨/١٩٨٩.
- أما محافظة أسيوط فقد كانت كثافة الفصل في عام ٧٩/١٩٨٠ أربعين تلميذاً وصلت إلى سبعة وأربعين تلميذاً عام ٨٨/١٩٨٩.
- اختلف الأمر بالنسبة لمحافظتي شمال وجنوب سيناء حيث كانت كثافة الفصل في ٧٩/١٩٨٠ ثلاثة عشر تلميذاً انخفضت إلى أحد عشر تلميذاً، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة المباني المدرسية والاهتمام بسيناء بعد استردادها.

د - الأبنية التعليمية:

تعاث الأبنية التعليمية من نقص شديد من حيث كفايتها وعدم صلاحيتها، حيث بلغ عدد الأبنية التعليمية على مستوى الجمهورية حوالي ١٨٦٨١ مبنى، إلا أن الصالح منها لم يتعدى نسبة ٩٥,٥% من إجمالي عدد الأبنية، (٥٣) الأمر الذي يرجع إلى:

قلة الاعتمادات المالية الكافية من ناحية ، مع قلة الجهود الذاتية والتأخير فى تنفيذ بعض مشروعات الأبنية بسبب ارتفاع أسعار البناء، وتكلفة العمالة، وتأثير وحدات الأبنية التعليمية فى عدة مناطق، مما يؤثر على موقف المقاولين ما بين التنفيذ أو رفع قيمة العطاءات المقدمة. (٥٤)

ومن الجدير بالذكر أن معظم الأبنية الصالحة للاستعمال تقع فى محافظات الحدود لما حظيت به هذه المحافظات من عناية من قبل مؤسسات التمويل الخارجية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، بينما ترتفع نسبة المدارس غير الصالحة للاستعمال فى محافظة القاهرة. (٥٥)

وقد أدى النقص فى الأبنية التعليمية إلى تعدد الفترات، حيث وصل عدد المدارس الابتدائية التى تعمل فترتين إلى ٣٨٣ فى عام ١٩٨٩/٨٨، و ٦٣٦ مدرسة فى التعليم الإعدادى ، بينما كانت فى الثانوى العام ١٦ مدرسة لنفس العام، و ٣٦ مدرسة للتعليم الصناعى، ١٣١ للتعليم التجارى. (٥٦)

أدت العوامل السابقة - الاقتصادية والسياسة والاجتماعية - إلى ضرورة البحث عن مصادر جديدة للتمويل من خلال التعاون الخارجى؛ (٥٧) سواء عن طريق المنح أو القروض للتغلب على العقبات التى حالت بالتنمية. وقد أوضحت كل من الخطة الخمسية الأولى والثانية وخطط التعليم هذا الأمر، على أن تكون الأولوية من هذا التمويل الخارجى من المنح ، على اعتبار أن هذا القطاع الخدمى غير قادر بطبيعته على تحمل أعباء خدمة الدين الخارجى.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة ما حصل عليه قطاع التعليم من استثمارات القطاع العام من الخطة الخمسية الأولى لعام ١٩٨٣/٨٢ كان من حيث الأهمية النسبية ، ١ ، بينما، قدر ٤٠ ٪. (٥٨) من مساهمة الموارد الأجنبية فى استثمارات القطاع العام بالخطة.

مما يعكس قلة المخصصات المالية لقطاع التعليم، سواء المخصصات المحلية أو عن طريق المنح والمعونات الأجنبية. على الرغم من أنه من الضروري إعادة النظر

في هذه المخصصات في ضوء دور التعليم في التنمية والتوزيع العادل ، كذلك يجب أن ينظر للتعليم باعتباره متغير مستقل يتم على أساسه توزيع الفرص التعليمية والأدوار الاجتماعية، بل يحدد دور الدولة في النظام العالمي واستقلالياتها.

حاولت الدراسة إبراز القوى والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية في مصر، والتي كانت وراء طلب المعونات ،ويمكن من خلاله إلقاء الضوء على مقدار المعونات الخارجية من ١٩٦١- ١٩٩٠ موزعا على قطاعات التعليم المختلفة، مع تطوره سواء بالزيادة أو النقصان، سواء من منظومة الأمم المتحدة أو البنك الدولي، أو المعونات الثنائية، وهو ما سوف نتناوله الفصول الثلاثة القادمة.

المراجع

- ١- جلال أحمد أمين ، محاول لتفسير تحول مصر من الاستقلال إلى التبعية ١٩٦٥-١٩٨٥ ، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العظمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين فى الفترة من ٢٦ مارس - ٢٨ مارس ١٩٨٩ ،
انظر أيضا:
عادل غنيم، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ١٩٧٤-١٩٨٢ ، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦ ، ص ١٠٧ .
- عادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٩ ، ج ١ ، القاهرة، دار المستقبل العربى ، ص ص ٣٨-٤٤ .
- ٢- سعد الدين إبراهيم، الحراك الاجتماعى وتوزيع الدخل، فى جودة عبد الخالق (محرر) الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣ ، ٦١٧ .
- ٣- رمزى زكى، الاعتماد على الذات...، مرجع سابق، ص ص ١٥٧-١٦٠ .
- ٤- عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢: تاريخنا القومى فى سبع سنوات، القاهرة، دار المعارف، ص ٤٦٥ .
- ٥- عادل حسين الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية، مرجع سابق، ص، ٤١ .
- ٦- لوتسكيفتش، ف. أ.، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ١٩٥٢-١٩٧١ ، ترجمة سلوى أبو سعدة وصل بحر، بيروت، دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠ ، ص ١٠٢ .
- ٧- عادل حسين، المرجع السابق، ص ٤٥ .
- ٨- سبيلر أمين، أزمة المجتمع العربى، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥ ، ص ٥٨ .
- ٩- عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ط ٢ ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤ ، ص ١٦٨ .
- ١٠- سعد الدين إبراهيم، الحراك الاجتماعى وتوزيع الدخل، مرجع سابق، ص ٦١٩ .

١١- جودة عبد الخالق، التنمية والاعتماد على النفس والعدالة: تساؤلات من وحى التجربة المصرية فى الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية ، فى التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية فى الفكر التنموى الحديث مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الرابع الاقتصادى المصرىين، القاهرة ٣-٥ مايو ١٩٧٩، القاهرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، ١٩٨١، ص ٢٠٨

١٢- جلال أحمد أمين، قصة ديون مصر الخارجية، القاهرة، دار مختار للطباعة والنشر، ١٩٨٧، ص ٦٤-٦٥.

١٣- رمزى زكى، الاعتماد على الذات...، مرجع سابق، ص ١٥٦، ١٥٧.

١٤- عادل حسين، مرجع سابق، ص ٤٠.

١٥- أمانى عبد الرحمن صالح، التطور الديمقراطى فى مصر ١٩٧٠ (١٩٨١-) دراسة تحليلية لمتغير القيادة فى تجربة مصر الديمقراطية فى المسبهنات رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص ٨٤.

١٦- محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، ص ص ٢٠٤-٢٤٣.

١٧- المرجع السابق.

١٨- عادل غنيم، مرجع سابق، ص ١٠٧، ١٠٨.

- 19- Tschirgi, Dan, The American Search for Mid East Peace, Cairo, American University in Cairo Press, 1991, pp 76-97.
and
Weinbaum, Marvin G, Egypt and Politics of U.S. Economic Aid , London, Westview Press, 1986, p 26.

٢٠- فؤاد عيسى، الانفتاح الاقتصادى: جذوره وأثره على الرفاهه، ترجمة سلوى العترى، فى جوده عبد الخالق (محرر) الاقتصاد السياسى للدخل، مرجع سابق، ص ص ٧٦٤-٧٦٦.

- ٢١- جلال أحمد أمين، محاولة لتفسير الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، مرجع سابق، ٦٠.
- ٢٢- رضا هلال، صناعة التبعية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٧، ص ١٣.
- ٢٣- معهد التخطيط، مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ .
- ٢٤- رضا هلال، مرجع سابق، ص ٦٤.
- ٢٥- وزارة التخطيط الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٨/٨٧-٩٢/٩١، وخطة عامها الأول ٨٨/٨٧، ج ١- المكونات الرئيسية، ١٩٨٧، ص ٥٦، ٥٣ .
- ٢٦- رضا هلال، صناعة التبعية، مرجع سابق، ص ٦٤.
- ٢٧- الجهاز المركزي للمحاسبات، الإدارة المركزية لمتابعة الخطة وتقييم الأداء ، تقرير عن أثر استخدام القروض والمنح الأمريكية المقدمة منذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ على الاقتصاد المصري، ص ٢٢.
- ٢٨- رضا هلال، صناعة التبعية، مرجع سابق، ص ٧٤.
- 29- Weinbaum, Marvin, Egypt and Politics of U.S. Economic Aid, Ibid, p37
- ٣٠- عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة مرجع سابق، ص ص ١٦٨، ١٧٤.
- ٣١- رضا هلال، صناعة التبعية، مرجع سابق، ص ٦٤.
- ٣٢- جلال أحمد أمين، قصة ديون مصر الخارجية...، مرجع سابق، ص ٨٥.
- ٣٣- جودة عبد الخالق، مصر وصندوق النقد الدولي (آليات التبعية في التطبيق)، فسي قضايا فكرية: القاهرة، ع ٢، يناير ١٩٨٦ ص ص ١٤٩-١٦٩.
- ٣٤- رضا هلال، صناعة التبعية، مرجع سابق، ص ٦٥.
- 35- Weinbaum, Marvin G., Egypt and the Politics of U. S. Economic Aid, Ibid, p 38
- ٣٦- وزارة التخطيط، مرجع سابق، ص ٧٨، ٧٩.
- ٣٧- جلال أمين، قصة ديون مصر الخارجية، مرجع سابق، ص ٩٠.
- ٣٨- جلال أمين، قصة ديون مصر الخارجية...، مرجع سابق، ص ٩٧.

- ٣٩- جمال حمدان، شخصية مصر: شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، القاهرة، عالم الكتب ١٩٨٤، ص ص ٢٥١-٣٦٩.
- انظر أيضا:
- وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧-٩١/٩١ وخطة عامها الأول، ج ١، المكونات الرئيسية، ص ص ٢٩٨-٣٠٣.
- ٤٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء المواليد والوفيات ١٩٨٣، مرجع رقم ٧١/١٢٥١١/٨٨، القاهرة، ١٩٨٨، ص
- ٤١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٥٢: ١٩٩٤، يونيو ١٩٩٥، ص ٤٠.
- ٤٢- البنك الدولى للإئشاء والتصير، تقرير عن التنمية فى العالم: الاستثمار فى الصحة، مؤشرات التنمية الدولية، واشنطن، ١٩٩٣، ص ٣٢٤.
- ٤٣- معهد التخطيط، مصر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٥٠.
- ٤٤- المرجع السابق، صفحات متفرقة.
- ٤٥- هانس بنت، وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعى فى مصر فى الثمانينات: دراسة فى سوق العمل، جنيف، مكتب العمل الدولى، ١٩٨٣، صفحات متفرقة
- ٤٦- أمانى قنديل، عملية التحول الديموقراطى فى مصر ١٩٨١-١٩٩٣، القاهرة، مركز ابن خلدون، ١٩٩٥، ص ٩٠، (سلسلة دراسات مشروعات المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى الوطن العربى)
- ٤٧- وزارة التخطيط، سلسلة دراسات إحصائية عن تطور التعليم قبل الجامعى فى مصر فى ثلاثين عاما (خلال الفترة من ٥٩/١٩٦٠-٨٨/١٩٨٩)، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٠.
- ٤٨- المرجع السابق، ص ٧١.
- ٤٩- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للموازنة: الموازنة الجارية فى تمويل التعليم مرحلة التعليم الأساسى خلال العشر سنوات من ٨٠/٨١ إلى ٨٩/١٩٩٠.
- ٥٠- وزارة التخطيط، مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٥٠.

- ٥١- الجهاز المركزي للمحاسبات: الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء لقطاع الخدمات: تقرير عن متابعة وتقييم الخدمة التعليمية المؤداة في جميع مراحل التعليم على مستوى الجمهورية عام ٨٤ / ١٩٨٥، ص ٣٧.
- ٥٢- وزارة التخطيط، مرجع سابق.
- ٥٣- وزارة التعليم، مرجع سابق، ص ٥٧-٦١.
- ٥٤- وزارة التربية والتعليم، تطوير التعليم في مصر: سياسة واستراتيجيته، وخطة تنفيذه التعليم قبل الجامعي، ط٢ منقحة، ١٩٨٩، ص ٢٦٣.
- ٥٥- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الأول، مرجع سابق، ص ٣٣٨-٣٤٥.

3

المعونة الأمريكية

لمصر أم لأمريكا

المعونات الخارجية المقدمة
من منظمة الأمم المتحدة
للتعليم قبل الجامعي في
مصر من ١٩٦١ - ١٩٩٠

تناولت الدراسة في الفصل السابق وضع مصر الاقتصادي والسياسي منذ عشية الثورة، وحتى أوائل التسعينيات، والذي فرض في كل مرحلة من المراحل عوناً في مجالات التنمية المختلفة؛ سواء كان هذه المعونات مالياً أو فنياً مقدمة في صورة قروض أو منح. ولكن هذه المعونات في كل مراحلها كانت مرهونة أولاً وأخيراً بطبيعة النظم السياسية القائمة في مصر، ومدى توافق أنظمتها مع الدول المانحة، والمؤسسات الدولية، ومدى تقبلها أو رفضها للشروط التي تملئها تلك الدول عند كل عون تطلبه مصر.

ولفهم طبيعة هذه المعونات، فمن الواجب تناول الأهداف العامة التي تحكم منح المعونات أو حجبها سواء من الدول المانحة على المستوى الثنائي أو من المنظمات الدولية، ومدى قدرة الدول المتلقية على المناورة في اقتناص الفرص المواتية لطلاب المعونات، أو مدى إدعان هذه النظم تحت ضغط الحاجة من ناحية أو لسيطرة الدول المانحة، وحصارها للدول المتلقية لوضعها دالماً تحت رحمتها، وعرقلة خطط التنمية المستقلة بها وربطها في عجلة النظام الرأسمالي العالمي والحفاظ على الوضع الراهن لكل من الدول المتلقية والمنظمات من ناحية ثانية، وموقف مصر من هذه الضغوط مسن خلال طبيعة العلاقات المتبادلة بين مصر وبين كل من الدول والمنظمات المانحة.

ثم تنتقل الدراسة من الأهداف العامة للعون إلى أهم المنظمات الدولية المانحة له مع توضيح نشأة وطبيعة هذه الجهات ثم رسم شبكة المعونات الخارجية للتعليم قبل الجامعي في مصر في الفترة من ١٩٦١-١٩٩٠.

الأهداف العامة للمعونات الأجنبية

تكاد تكون المعونات من أوسع أدوات السياسة الخارجية انتشاراً (١) والمؤثرة على الخطط التنموية التي تحددها الدول النامية؛ فعلى الرغم من شعارات التنمية المعتمدة على الذات، إلا أن قيادتها تعي جيداً أن الحصول على رؤوس الأموال والمعونات الفنية والخبرات المؤهلة تمثل أحد الأسباب الضرورية لتحديث الاقتصاد (٢)، من خلال ما تقدمه لها الدول المتقدمة من عون إما على المدى الطويل أو على

المدى القصير؛ إلا أن هذه المساعدات في أغلبها لا تستهدف أغراضاً إنسانية (٣)؛ فمن الصعب التسليم بأن المعونات تتجه مباشرة إلى الدول الأكثر فقراً، أو فيما يمكن توظيفه ليضع نهاية للفقر في الدول المتلقية؛ الأمر الذي يتضح من التحليل الأولى للبيانات (٤) والذي غالباً ما يكون إلا عاملاً واحداً من مجموعة العوامل المتشابكة، والتي قد تسودى إلى نتائج خطيرة منها :

١- التفاوت الكبير في نصيب الفرد من مخصصات المعونات، حيث أنها لا تتجه بالضرورة إلى الدول الأكثر فقراً؛ فنجد أن ما تلقتة إسرائيل وهي من الدول المرتفعة الدخل، وما تلقتة مصر؛ وهي من الدول المتوسطة الدخل - حتى فترة الدراسة - أكثر ما تلقتة الصين والهند برغم ما تعانيانه من فقر؛ حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج القومى الأجمالى في مصر ٦٦٠ دولار بينما يبلغ في كل من الصين والهند ٣٣٠ دولار، ٣٤٠ دولار على التوالي.

٢- إن قدراً كبيراً من المعونات مشروط بشراء السلع والخدمات من الدول المانحة حيث لا يعد تمويل التنمية شئ أكثر من المعونات الحكومية المقنعة لصادراتهم؛ فعلى سبيل المثال فإن عون الحكومة البريطانية الرسمية يصرف داخل إنجلترا، وأن ثلثي هذه المعونات يمدّ نظم ووظائف الصناعة الإنجليزية.

كذلك الأمر بالنسبة للمعونات المقدمة من الحكومة الفرنسية، والتي تُقدم في الأغلب الأعم لتابعيها في أفريقيا؛ وهي تعود بشكل عملي مرة أخرى كأموال محولة أو كشكل من أشكال أنظمة التصدير.

كذلك الأمر بالنسبة لليابان وألمانيا حيث أن كل منهما يلعب دوراً بارزاً ومتزايداً في شروط المساعدات التنموية الرسمية، وأن ٨٠ % من القروض الرسمية لأى منهما يرتبط بزيادة نفوذ البضائع والخدمات؛ والذي ينظر إليه باعتباره جزءاً من التقدم العالى للاقتصاد والتجارة (٥)؛ والذي يطرح العديد من الاستفسارات حول مدى تأثير هذه النسبة البسيطة نسبياً (المعونات) على التنمية في الدول المتلقية ومدى مساعدتها في التنمية، كذلك دورها كحافز في التنمية المحلية أو كعائق لها، كذلك فعالية

تدريب وتعليم الذين تلقوا تعليمًا أفضل أو تمكنوا من الحصول على فرص للعمل في سوق العمل نتيجة لهذا المعونات، وما إذا كانت التسهيلات التي توفرها المعونات تذهب إلى مستحقيها ومن هم بالفعل في حاجة إليها، وما إذا كانت سياسات المعونات تقدم حلولاً للمشكلات التي وضعت من أجلها.

وعلى الرغم من وجهة التساؤلات السابقة إلا أنها غير مطروحة من قبل الدول المتلقية، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن اهتمام هذه الدول يكون منصباً فقط للحصول على هذا المعونات لإشغالها بالأعمال الأساسية ليبقى اقتصادها حياً^(٦)؛ وللإجابة على هذه التساؤلات يتم تناول أغراض المعونات مع الاستشهاد في التحليل بوضع مصر في فترات الدراسة - كنموذج حي لأغراض المعونات المختلفة.

ومن هنا يمكن القول بأن هناك شبه اتفاق عام على أن الأغراض الرئيسية للمعونات هي أغراض سياسية في المقام الأول؛ حيث تذهب الفكرة الأساسية حول المعونات إلى أنها تعمل على تقريب الدول من بعضها البعض لخلق عالم واحد. إلا أن هناك أسباباً أكثر تفصيلاً، ودقة لمنح المعونات، والتي تمدنا بتفسيرات للتعامل بين الحكومات المختلفة للمانحة والمتلقية على حد سواء؛ الأمر الذي يسمح لكل طرف من الأطراف بأن يحدد كافة طاقاته للتأثير على الآخر^(٧)؛ فمن جانب الدول المانحة فإنها تحاول أن تفرض سيطرتها وهيمنتها على الدول المتلقية، بينما تحاول الأخيرة اقتناص هذه الفرص للحصول على ما تبتغيه من عون^(٩)

أما فيما يتعلق بالمنظمات الدولية المقدمة للعون فليس الأمر بأحسن حال مما سبق؛ حيث تعكس هذه المنظمات في الأغلب الأعم مصالح دول المركز.

ولتوضيح هذا تصنف المعونات في ثلاثة فصول؛ حيث يتناول هذا الفصل المعونات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، والوكالات المرتبطة بها، الفصل الثاني المعونات المقدمة من البنك الدولي، ثم الفصل الثالث المعونات الثنائية.

المعونات المتعددة الأطراف: منظومة الأمم المتحدة المنظمات الدولية المرتبطة بها:

ترجع نشأة الأمم المتحدة إلى عام ١٩٤٢ حيث اجتمع ممثلو ست وعشرين أمة ليتعهدوا على الاستمرار في محاربة دول المحور.

وفي عام ١٩٤٥ اجتمع ممثلو خمسين دولة لوضع ميثاق الأمم المتحدة، حيث تدارسوا المقترحات التي كان قد تقدم بها كل من ممثلي الصين والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وبناءً عليه فقد تم توقيع الميثاق العام للأمم المتحدة في ٢٦ يونيو ١٩٤٥، وبرزت بصفة رسمية في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥، ومن الجدير بالذكر إن مصر قد وقعت على الميثاق وانضمت رسمياً في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥، أي في نفس اليوم الذي خرجت فيه المنظمة إلى حيز الوجود.

ووضع ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ يونيو ١٩٤٥ بهدف :

- ١- المحافظة على السلم والأمن الدوليين.
- ٢- تنمية العلاقات الودية بين الأمم.
- ٣- التعاون الدولي بين الأمم.
- ٤- التعاون الدولي من أجل حل المشكلات العالمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية، والعمل على تعزيز احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية.
- ٥- تنسيق جهود الأمم في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة.(١٠)

ولتحقيق الأهداف السابقة فقد راعت المنظمة أن يكون هناك العديد من المنظمات و الأجهزة الفرعية التابعة لها كل في مجال تخصصه ومن أهم هذه المنظمات الفرعية والأجهزة المسؤولة عن التعليم والثقافة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبرنامج الغذاء العالمي، اليونيسف، واليونسكو.

أولاً: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: United Nation Development Programme :

نشأ برنامج الأمم المتحدة عام ١٩٦٤ كجهاز متفرع من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتمتع باستقلالية وظيفية، حيث يعتبر من أكبر وأهم سبل تقديم المساعدات

الفنية متعددة الأطراف إلى الدول منخفضة الدخل وتتلخص مهمته فى تنسيق كافة المساعدات التى تقدم من وكالات منظمة الأمم المتحدة فى كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

ويشرف على إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى مجلس للإدارة مكون من ثمانى وأربعين عضواً من ممثلى الحكومات، يختارون على أساس توزيع جغرافى عادل للدول النامية والدول الأكثر نمواً، ويرأس البرنامج مدير يقوم بتيسير العمل بناء على توصيات المكتب الاستثمارى بين المؤسسات، ويعتبر هذا المكتب بمثابة الجهاز الاستشارى المكلف بالتنسيق بين نشاطات الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة والأمانات التنفيذية للوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى العاملة فى إطار الأمم المتحدة.

وتتركز أنشطة البرنامج فى توفير خدمات الخبرة والتجهيزات وتنظيم اللقاءات، وتقديم منح للدراسات والتدريب، والقيام بمشروعات نموذجية، وتطبيقاً لتقنيات الحديثة، بالإضافة إلى الأنشطة الخاصة التى تسبق عمليات الاستثمار والمشروعات التى من شأنها خدمة الأنظمة التعليمية وتعزيزها من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعة مع الإهتمام بالجوانب الحرفية والمهنية، هذا بجانب اهتمامها ببرامج محو الأمية. ويمول البرنامج بمساهمات اختيارية للدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة أو فى الوكالات المتخصصة، ولا تقدم مساعدات البرنامج إلا بناء على طلب الحكومات، وتلبية احتياجاتها، وفقاً لخطط التنمية بهذه الدول، على أن يتولى تنفيذ هذه المساعدات الوكالات المرتبطة بالأمم المتحدة. وهذه الوكالات عبارة عن منظمات منفصلة ذاتية ترتبط بالأمم المتحدة بمقتضى اتفاقيات خاصة، إلا أنها تعمل مع الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاجتماعى والاقتصادى؛ الذى يتولى التنسيق بينها، وتعمل هذه المنظمات وفقاً لتخصصاتها مثل اليونسكو، البنك الدولى للاتشاء والتصوير، منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية العالمية، وغيرهم من الوكالات المختلفة. (١١)

وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائى على تقديم المعونات للتعليم، وإن كان هذا المعونات قليل بالمقارنة إلى المعونات المقدم للقطاعات الأخرى؛ حيث نجد على

سبيل المثال أنه في عام ١٩٨٠ كان مقدار المعونات المقدم لكافة القطاعات على مستوى العالم ١,٤٣٩ , وكان نصيب التعليم ١٧١ بنسبة ١١,٩ % وأخذت هذه النسبة في التذبذب إلى أن وصلت في عام ١٩٨٤ إلى ١٤,٨ % من إجمالي المعونات ثم عادت مرة أخرى في الانخفاض حتى وصلت في عام ١٩٨٨ إلى ١١,٣ % من إجمالي المعونات. وعلى الرغم من ذلك فقد حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعلى معدلات اللون في مجال التعليم بالمقارنة بجهات المعونات الثنائية والبنوك المختلفة (١٢) .

المعونات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعليم قبل الجامعي مصر :

قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول عون له في مجال التعليم قبل الجامعي لمصر عام ١٩٧٤ ، واستمر تقديم المعونات بين مصر والبرنامج بناء على خطة البرنامج والتي تحدد فيها حصة كل دولة، وعليه تحدد مصر احتياجاتها وفقاً لأولويات التعليم بها. وينفذ البرنامج عن طريق اليونسكو باعتبارها الجهة المنوط بها التنفيذ في مجال التعليم وفقاً لمنظومة الأمم المتحدة.

المعونات المقدمة لمصر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ١٩٧٣-١٩٧٨ :

قدم البرنامج عوناً مالياً لمصر وفقاً للاتفاقية رقم مصر/٧١/٥٩٢ /١٣/٩ بتاريخ ٨/يناير/ ١٩٧٣ لقطاع التعليم الفني والهندسي بوزارة التربية والتعليم، على أن تكون اليونسكو هي الجهة المنفذة للمشروع وتحدد البدء في المشروع في أكتوبر ١٩٧٤. وتحددت حصة الحكومة المصرية بمبلغ ٢٢,٧٠٠ جنيه مصرياً، و ٨٥٠, ٨٤٥ دولار أمريكي، بينما تحدد المكون الأجنبي بمبلغ ٨٥٠٠٠ دولار.

وقد تم الاتفاق بين كل من الجانبين المصري وبعثة البرنامج على الآتي:

- * أن تقتصر رسالة المشروع على المعاونة في الحل العاجل لمشكلة العجز في مدرسي أشغال الورش، كما يقوم المعهد بتنظيم دراسات لرفع مستويات مدرسي أشغال الورش التعليمية والتدريبية أثناء الخدمة، كما يعمل المعهد كمركز لتطوير المناهج وطرق التدريس وإبتكار واستعمال معينات التدريس.
- وتشمل مجالات الدراسة ما يلي :

- ١- هندسة ميكانيكية عامة.
 - ٢- هندسة كهربائية.
 - ٣- هندسة الكترونيات.
 - ٤- هندسة سيارات.
 - ٥- ميكانيكا دقيقة وأجهزة .
- الإبقاء على المبلغ المخصص للتجهيزات في الحدود السابق اقتراحها لمعرفة الجانب المصرى وهو مبلغ ٣٩٢٠٠٠ دولار.
- زيادة المعونات من ٧٠٠ , ٠٠٠ إلى ٨٥٠ , ٠٠٠ دولار.
- زيادة المبلغ المخصص للخبراء ويصبح ٣٥٠ , ٠٠٠ دولار.
- تخصيص ثمانى منح للمشروع بالإضافة إلى منحة لمدير المدرسة ومدتها ثلاثة أشهر.

المعونات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى للفترة ٧٧-١٩٨١:

قامت الحكومة المصرية عددا من المشروعات للاستفادة من برنامج التنمية للأعوام ١٩٧٧-١٩٨١، وفقا لأولوية هذه المشروعات. وكانت المشروعات على النحو التالى:

- ١- إنشاء خمس مدارس صناعية نظام الخمس سنوات.
- ٢- نظام التعليم الأساسى من أجل التنمية الريفية.
- ٣- مشروعات تدريبية وتضم :
- إنشاء مركزين للتدريب على معدات الكتب الحديثة فى مجال إعداد المعلم.
- تدريب العاملين بالوزارة أثناء الخدمة على مختلف المستويات اللازمة لرفع مستوى الأداء.
- رفع مستوى الأداء بمدارس التربية الخاصة (المعوقين).
- ٤- التطعيم المستمر، فى إطار التطعيم المتكامل.
- ٥- مشروع إنتاج أجهزة قليلة التكاليف.
- ٦- إنشاء مدرسة فنية زراعية بالإسماعيلية، نظام خمس سنوات، لاستصلاح الأراضى. وقد حددت الوزارة إجمالى التكلفة بمقدار ٣٤٠ , ١٨٠ , ٢ تتحمل وزارة

التربية والتعليم منها ١,٨٦٥,٤٠٠ موزعة كالتالى :

١,٠٢٥,٠٠٤ للمرتبات والمواد الخام و الصيانة. ١٣٥,٠٠٠ للأرض والمعدات.

٤٨٥,٠٠٠ للمباني ومتطلباتها، و ١٠٠,٠٠٠ للأثاث. و ١,٨٦٥,٤٠٠ للنثرات.

ويكون المكون الأجنبى على النحو التالى:

٧٠٠,٠٠٠ للمعدات، ١٧,٠٠٠ للتدريب والمستشارين.

٧- تجريب نظام المدرسة الشاملة ما بعد الإبتدائى من ست سنوات (إعدادى وثانوى)،

فى طنطا ، وسوهاج ، ومرسى مطروح، والوادى الجديد. وقد حددت الوزارة التكلفة

١,٢١٧,٩٠٠.

٨- هذا إلى جانب المشروعات المستمرة والمعتدة، وهى:

- مشروع تغذية المدارس بمعاونة برنامج الغذاء العالمى للأمم المتحدة، والذي بدأ فى

فبراير ١٩٧٢ وينتهى فى سبتمبر ١٩٧٦، وقد تم الموافقة على مده سنة أخرى مع

التوصية باستمرار المشروع أربع سنوات أخرى . كذلك مشروع تغذية المدارس الريفية

والذى تم البدء فيه عام ١٩٧٥ ويستمر لمدة خمس سنوات.

(و هذا سيرد ذكره تفصيلاً فى الجزء الخاص بالمعونات المقدم من برنامج الغذاء

العالمى)

- الاستمرار فى مشروع المعهد الفنى لتدريب مدرسى الورش بمدرسة القبة الثانوية

الصناعية، والذي كان قد تم البدء فيه عام ١٩٧٤.

وقد قام البرنامج بتمويل مشروع تحويل مدرسة القبة الثانوية الفنية من ثلاث

سنوات إلى نظام الخمس سنوات. حيث قدم لها عوناً مالياً وفنياً تمثل فى ٨٦ خبيراً/

شهر، لوضع المناهج إلى أن يتم تغطية المناهج حتى عام ١٩٧٨. وبلغت تكلفة الخبير

٤٠٠ دولار شهرياً. وبلغت قيمة المعدات ١,٤٨٠,٠٠٠ دولار، وبلغت قيمة المنح

دراسية حوالى تسعة عشر منحة للتدريب فى المملكة المتحدة لمدة تتراوح من خمسة

شهور وسبعة شهور.

وفى عام ١٩٧٩-١٩٨١، قدم البرنامج عوناً فنياً ومالياً، تمثل فى خبيرين فى

المتابعة وتدريب المعطمين والتدريبات العملية لمدة ستة وعشرين شهراً، قاما فيها بتدريب ٢٥ معطماً لمدة ثلاثة شهور، كذلك تم مزج المناهج العملية والنظرية. كما شمل المعونات معدات بما يعادل ١,٤٨٠,٠٠٠ دولار، كما قدم البرنامج منحاً تدريبية ببلغ عدد المستفيدين منها ١٩ عضواً، للتدريب في المملكة المتحدة، تم قبلها دورة تدريبية على اللغة الإنجليزية بالجامعة الأمريكية بمصر.

المعونات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمصر في الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦،

حدد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حصة مصر في دورته الجديدة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ بمبلغ ٥٧ مليون دولار. خصص منها ٦,٢١ مليون دولار للمشروعات الجديدة، وباقى المبلغ بقيمته ٣٥,٤ مليون دولار للمشروعات الحديثة. وبناءاً عليه، فقد طلبت وزارة الخارجية من وزارة التربية والتعليم تحديد المشروعات الجديدة وفقاً لأولويات الخطة العامة للدولة ١٩٨٠ - ١٩٨٤.

ومن ثم فقد حددت الوزارة أولوياتها كالآتي:

• مد العمل بمشروع القبة الصناعية للمعطين نظام الخمس سنوات (TTTI) والذي يمول في الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨١.

• أما بخصوص المشروعات الجديدة فقد حددتها الوزارة في الآتي:

١- مشروع تحويل مدرسة المنيل الثانوية الصناعية للبنات إلى مدرسة فنية نظام الخمس سنوات.

٢- مشروع طلب منح في مجال التعليم الأساسي.

٣- مشروع إنشاء خمس مراكز للتربية الاجتماعية بمدارس الوزارة.

٤- مشروع تجهيز ٢٠ مدرسة للمعطين والمطعمات بالوسائل التعليمية.

٥- مشروع التربية المستمرة للمرأة في شمال سيناء. ومشروع لرفع مستوى الأداء بمدارس التربية الخاصة.

٦- مشروع طلب تجهيزات لمراكز التدريب بالوزارة.

وقد تمت الموافقة على تمويل مشروع تحويل مدرسة المنزل الثانوية الصناعية إلى خمس سنوات، وذلك في إطار المشروعات الجديدة. كما تمت الموافقة على مد العمل بمشروع القبة الصناعية للمطعمين بنظام خمس سنوات (TTTI). ويكون الامتداد على فترتين الأولى من ١/٧/١٩٨٢ إلى ٣٠/٦/١٩٨٣، والفترة الثانية ومدتها أربع سنوات. وقيها :

* تم إيقاد موجه تطعيم فنى في ١٩٨٣.

* سفر ١٢٠ معلم لمدة شهر بتكلفة قدرها ٢٧٠ ألف دولار للملكة المتحدة .

* تقديم عون مالى قدره ١,٥٩٠,٠٠٠ دولار فى مقابل ٦١٠,٥٩٤,٧ تدفعها مصر، للتعليم الفنى، وفقا للاتفاقية رقم EGY/86/019/c/01/13 . وخصص لمصر منها ١,٥٩٠,٠٠٠ دولار فى مقابل ٦١٠,٥٩٤,٧ جنيهاً مصرياً للتعليم الفنى، ولمدة أربع سنوات، بهدف تحسين ورفع كفاءة أداء خريجي التعليم الفنى فى جنوب وصعيد مصر فى التخصصات الآتية : الديكور، وصناعة الخزائن، والكهرباء، والنجارة، والإصحاح، و المبانى، وصناعة الصلب. وقد تم إرسال خبيرين لوضع المسودة والمراجعة والتقييم النهائى بتكلفة قدرها ٢٥٠,٠٠٠ دولار، كما تم إرسال خبيرين لكل تخصص لمدة أربع سنوات وبهذا بلغ عدد الخبراء ٦٤ خبيراً ($2 \times 4 \times 8 = 64$) (بتكلفة قدرها ٥١٢ ألف دولار. كما تم تخصيص منحة لمدة ستة أشهر لكل تخصص، بالإضافة إلى تدريب المطعمين لمدة عامين، وبذلك بلغ عدد المستفيدين ٩٦ مستفيداً ($1 \times 6 \times 8 \times 2 = 96$) (بتكلفة قدرها ١٩٢ ألف دولار.

* عون مالى قدره ٧٠٠,٦٢٢ دولار، للتعليم الفنى، لإنشاء مدرسة ثانوية صناعية بمدينة ١٥ مايو نظام ثلاث سنوات، وقد تم حضور خبيران لكل فرقة دراسية لمدة ثلاثة سنوات ($2 \times 3 = 6$) (أجمالى ستة خبراء بتكلفة قدرها ٥٠٠,٠٠٠ دولار، كما تم تخصيص بعثتين لمدة ستة أشهر فى العاملين الأوليين ($2 \times 6 \times 2 = 24$) (بتكلفة قدرها ٤٨,٠٠٠ ألف دولار.

* عون مالى وفنى، لإنشاء مدرسة ثانوية صناعية بالجيزة لتدريب عمال مهرة فى

مجال التكيف والتبريد، وقد تم حضور خبيرين لكل فرقة دراسية لمدة ثلاثة سنوات بتكلفة قدرها ٥٠,٠٠٠ دولار، كما تم تخصيص منحتين لمدة ستة أشهر فلى العاميين الأولين ($2 \times 2 = 4$) (بتكلفة قدرها ٤٨٨ ألف دولار).

المعونات المقدمة من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لمصر في الفترة من ١٩٨٧-١٩٩١

حددت حصة مصر من ميزانية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بمبلغ ثلاثين مليون دولار وفقاً للبرنامج الرابع، والذي يشمل الفترة من ١٩٨٧-١٩٩١، موزعة على كل من وزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي، والصناعة، والزراعة، واستصلاح الأراضي. وقد خص وزارة التعليم مبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ دولار تم توجيهه إلى مدرسة المنيل الصناعية، قسم تصميم الملابس، والمدرسة الصناعية بنين، على أن تكون حصة الأولى ٥٠٠,٠٠٠، والثانية ٧٠٠,٠٠٠ دولار (للتبريد والتكيف).

وكانت وزارة التربية والتعليم قد حددت عدداً من المشروعات. أولها مشروع تطوير تخصص الملابس الجاهزة بالمدارس الصناعية، ثم يليه مشروع تخصص التبريد والتكيف بالمدارس الصناعية لرفع الأداء. وقد رصدت الوزارة مبلغ ٥٥,٠٠٠ دولار للمشروع الأول، ومبلغ ٧٥٠,٠٠٠ للمشروع الثاني.

أما ما حددته الوزارة من مشروعات في قطاع التعليم بشكل عام، فكان مشروع تيسير استخدام الكمبيوتر في مراحل التعليم الابتدائي، ومشروع تحسين العمل في انتاج الوسائل التعليمية لدور المعلمين وهو من المشروعات المرتبطة بخطة الوزارة.

وفي عام ١٩٨٨، تم تخصيص ٦٩٠,٠٠٠ دولار مقابل ١١٢,٠٣٥ من الحكومة المصرية لوزارة التربية والتعليم، توزع كالتالي: الإدارة العامة لتعليم الكمبيوتر التعليم الثانوي بشقيه، وذلك بهدف مواجهة النقص في إمدادات المعونات المقدم من كل من المملكة المتحدة وفرنسا، وتدعيم المعلوماتية، ومساعدة الإدارة المدرسية وهو من المشروعات غير المرتبطة بالخطة المدرجة المقدمة من قبل الوزارة.

١- ومن العرض السابق يمكن ملاحظة عدد من النقاط الواجب أخذها في الاعتبار وهي:

أن المعونات المقدم من البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر عوناً مالياً يؤول تنفيذه إلى اليونسكو باعتبارها الجهة المسؤولة في هيئة الأمم المتحدة عن مجالات التعليم، وبهذا فقد تمت كل المشروعات التي قدمت، بالتعاون مع منظمة اليونسكو. وتحددت معظم المشروعات من قبل وزارة التربية والتعليم، وفقاً لأولويات الخطة المدرجة بالوزارة والتي تتفق مع خطة التنمية العامة للدولة.

وبالنسبة للمعونات المقدمة لمدرسة القاهرة الفنية فيمكن رصد الآتي:

المعدات:

فقد وردت المعدات التي أوصى بها الخبراء في مجالات الكهرباء والسيارات والإلكترونيات و الأجهزة الدقيقة والميكانيكا، بالقدر الذي حُدّد : وهو ١,٤٨٠,٠٠٠ دولار من هيئة اليونسكو لمواجهة الارتفاع الحاد في الأسعار، إلا أنه ظل هناك نقص في المعدات الهامة التي لم ترد لضرورة وجود اعتمادات إضافية.

البعثات:

بالنسبة لما ورد في الإنفاقية من إنفاق بعثات تدريب للخارج. فإنه قد تم إرسال تسعة عشر عضواً للتدريب بالمملكة المتحدة بجامعة كومب لدج، والمعاهد الصناعية والمصانع حسب تخصصاتهم، وكانت مدته تتراوح ما بين خمس شهور وسبع شهور، وكانت النتائج إيجابية ومبشرة سواء في التعامل باللغة الإنجليزية أو في مستوى الكفاءة علمياً وعملياً. وكان من المقرر إنفاق عدد عشرين عضواً سنوياً، إلا أن الاعتماد المالي لم يكن كافياً لتغطية النفقات من جانب اليونسكو لارتفاع التكلفة ارتفاعاً كبيراً.

الخبراء:

كان من المقرر في الاتفاق على عدد رجل/ شهر ١٣٢ براتب شهري ١٠٠٠ دولار إلا أنه ارتفع إلى ٤٠٠٠ دولار شهرياً، الأمر الذي رأت معه اليونسكو خفض فترة الإقامة، مما أدى إلى امتناع الكثير منهم عن الحضور ، حيث وصل فقط ٦٨ رجل/ شهر.

الميزانية:

تبين عند إجراء الحساب الختامي من جانب هيئة اليونسكو وجود وفر في

الميزانية، ناتج عن امتناع الكثير من الخبراء عن الحضور من ناحية، وعدم شراء أنواع هامة من المعدات مرتفعة الثمن، من الناحية الأخرى. وقد تم ترحيل هذا الوفر لميزانية ١٩٨٢/٦/٣٠ (١٣)

أن أول إتفاقية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبين مصر في مجال التطعيم كانت في عام ١٩٧١، إلا أن التنفيذ لم يبدأ إلا في ١٩٧٤، وتعتبر بداية السبعينيات هي البدايات الفعلية لطلب المعونات في مجال التطعيم لما عانى منه الاقتصاد المصري من جراء الحروب من ناحية والافتتاح على الخارج من ناحية أخرى.

أن المعونات المقدمة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يتم في خطوات تبدأ بتحديد الميزانية المقررة على مصر في عدد من القطاعات والتي من بينها التطعيم، ثم تشرع الوزارة في بحث أولويتها من المعونات، ومن ثم توجه المعونات حسب هذه الأولويات. إلا أنه في بعض الأحيان، لا تتطابق المعونات مع هذه الأولويات، كما حدث في مشروع تيسير استخدام الكمبيوتر في مراحل التطعيم العام (المرحلة الابتدائية)، ووجه المشروع إلى التطعيم الثانوى. (١٤)

٥- تركز المعونات المقدمة من الأمم المتحدة بأنه منحة موجهة في الأساس إلى التطعيم الفنى، على الرغم من أن الوزارة تتقدم بالعديد من البرامج في مختلف القطاعات التعليمية. ومن هذه البرامج: منح للتطعيم الأساسى، مراكز التربية الاجتماعية، مشروع التربية المستمرة للمرأة في شمال سيناء، مشروع لرفع مستوى الأداء في مدارس التربية الخاصة (١٥)

٦- ارتفاع تكلفة للخبير حيث وصل في عام ١٩٧٩/٧٤ حيث كان راتب الخبير في هذه الفترة ٤٠٠ دولار أمريكي؛ مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الراتب قد تضاعف بنسبة ٤٠٠% عن الراتب المقرر، مما أدى إلى خفض مدة إقامة الخبراء، الأمر الذى رفضه كثير من الخبراء، وامتنعوا عن الحضور. (١٦)

٧- كثرة عدد الخبراء الأجانب. وقد وصل عدد الخبراء في مدرسة القبة الفنية إلى ثمانى وستين خبيراً أجنبياً، هذا مع الأخذ في الاعتبار الخبراء الذين رفضوا الحضور

حيث كان المقرر رجل/ شهر ١٣٢ ؛ الأمر الذى يؤثر بالتبعية على استقطاع جانب كبير من المعونات، مما يحد من فاعلية المعونات.

٨- تركزت معظم البعثات التعليمية فى المملكة المتحدة لفترات تراوحت ما بين ثلاثة شهور و عامين وفقاً لكل إتفاقية، إلا أنه يمكن القول أن مجموع المبعوثين وصل إلى مائة وثمانية وتسعين مبعوث، فى مقابل نفس العدد من الخبراء؛ إلا أن مقدار تكلفة الخبراء يزيد عن تكلفة المبعوث بحوالى ثلاثة أضعاف؛ فعلى سبيل المثال وصلت تكلفة ستة خبراء لمدرسة الجيزة الثانوية ٥٠.٠٠٠ دولار، فى حين وصلت تكلفة أربع وعشرين مبعوثاً ٤٨.٠٠٠ مع الأخذ فى الاعتبار تكلفة المعيشة فى كل من مصر والمملكة المتحدة من ناحية، وبين مقدار الاستفادة الفعلية للمبعوث؛ والتي قد تفيد فى كثير من المناحى عن الخبراء.

٩- بالنسبة لمشروع إدخال لكمبيوتر فقد كان من ضمن أهدافه مساهمة القطاع الخاص للمشاركة فى:

• نشر الكتب الدراسية.

• تسويق وتعريب وتنمية البرامج.

• الإمداد بالمعدات على أن يتم هذا بالتعاون مع كل من المملكة المتحدة وفرنسا.

الأمر الذى يساعد على تنشيط دور القطاع الخاص؛ وهو من الاتجاهات التى ركزت عليها معظم جهات المعونات، لما يلعبه القطاع الخاص من دور فى تنشيط دورة رأس المال، لصالح الدول الرأسمالية، باعتباره ناقلاً للتكنولوجيا أكثر منه صانعاً لها.

ثانياً: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)؛

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)
النشأة والأهداف:

تعتبر اليونسكو واحدة من المنظمات المتخصصة التى تربطها بالأمم المتحدة إتفاقية وصل باعتبارها من المنظمات التابعة لها. وتختص اليونسكو بشئون التربية والعلوم والثقافة بهدف تنمية أواصر السلم والأمن الدوليين.(١٧)
وترجع فكرة اليونسكو إلى رئيس مجلس التعليم البريطانى؛ حيث دعى حكومات

الدول المتحالفة للاجتماع في لندن لمناقشة فكرة إنشاء منظمة دولية تعمل على تحقيق التعاون في مجالات التربية والثقافة لخدمة أهداف السلام، وبالفعل خرجت الفكرة إلى حيز الوجود، والبذء فى اتخاذ خطوات إجرائية لتنفيذها، ومن ثم فقد عقد مؤتمر تحضيرى، والذي مثله خمس وأربعين دولة؛ رأى البعض منهم ضرورة أن تعمل الوكالات والمؤسسات المتخصصة بعيداً عن السلطة السياسية، بينما رأى البعض الآخر ضرورة أن تكون المنظمة حكومية؛ لأن الحكومات هى التى تملك مقاليد السلطة، وبالتالي فإنها تعطى وزن علمى وفكرى لممثليها؛ ومن ثم فقد حسم الأمر لصالح الطابع الحكومى للمنظمة على أن تفسح مجالاً أمام القيادات الفكرية والعلمية من خلال وسيلتين:

الأولى. وتتمثل فى أن يختار المؤتمر العام أعضاء المجلس التنفيذى من بين أبرز القيادات فى العلوم والفنون والآداب.

الثانية: هى أن تلتزم الدول الأعضاء، بإنشاء لجان وطنية لليونسكو، تضم شخصيات تمثل كافة المؤسسات والتيارات الفكرية والتربوية والثقافية المحلية، بحيث تكون حلقة وصل بين اليونسكو والدول الأعضاء.

ميثاق عمل اليونسكو :

بدأ ميثاق عمل اليونسكو بعبارة "لما كانت الحروب تبدأ فى عقول البشر، ففى عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام"؛ الأمر الذى يبلور أهداف اليونسكو لتحقيق السلام الدولى عن طريق التعاون الدولى فى مجال التربية، والثقافة والعلوم، ومن ثم فقد أوضحت المادة الأولى أساليب تحقيق هذا الهدف على النحو التالى :

١- تسهيل حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة، وتمكين الشعوب من الإطلاع على ما ينشره كل شعب.

٢- اقتراح الأساليب التربوية المناسبة لتهينة أطفال العالم للاضطلاع بمسئوليات الإنسان الحر.

٣- صون وحماية التراث العالمى من الكتب والأعمال الفنية وغيرها من الآثار، ذات الأهمية التاريخية والعلمية.

علاقة اليونسكو بالمعيات والمنظمات المالية:

نصت المادة العاشرة من الميثاق التأسيسي لليونسكو على وجوب ارتباط اليونسكو بالأمم المتحدة؛ على أن تكون وظيفتها هي تقديم المشورة إلى الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل التربوية والثقافية التي تهم الأمم المتحدة.

نظم السياسة باليونسكو:

يتضح مما سبق، أن جميع الدول الأعضاء تشترك من الناحية الفعلية في صنع السياسة بطرق متساوية، إلا أن الأمر ليس صحيحاً على إطلاقه، فالإختلافات الفعلية بين إمكانات وقدرات الدول الأعضاء تعكس نفسها بشكل ملموس على هيكل المنظمة، ووفقاً لميزانية اليونسكو، وحجم مساهمات الدول الأعضاء في الميزانية، والتي تتفاوت تفاوتاً كبيراً؛ فنجد أن حصة الولايات المتحدة تصل إلى ٢٥ ٪، والإتحاد السوفيتي ٢١,٥ ٪ في حين نجد أن ١٠٩ دولة تساهم بمقدار ١ ٪ من الميزانية. الأمر الذي يعكس إمكانية استخدام هذه المساهمات كسلاح سياسي للتأثير على عمل المنظمة في مسائل محددة، من خلال التهديد بالامتناع عن الدفع؛ الأمر الذي يهدد كيان وجود المنظمة لما تعكسه حصة كل دولة في الميزانية العامة، وحصتها في أمانة السر كما حدث في عام ١٩٧٥، عندما سحبَت الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة حصتهما من اليونسكو كنوع من الضغط عليها بشأن إلغاء القرارات التي صدرت ضد إسرائيل؛ والمتعلقة بالأنشطة الإقليمية، وقبول إسرائيل، ورفع العقوبات عنها كما اشترطت الولايات المتحدة عدم تناول موضوع الصهيونية من قريب أو بعد. (١٨)

علاقة اليونسكو بمصر:

بأشرت اليونسكو عملها من خلال الشعبية القومية للتربية والثقافة والعلوم وفقاً للقرار الجمهوري رقم ١٥٨٨٨ لسنة ١٩٦٧ بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لليونسكو لـج. م. ع. و التي تنص على: أن تكون اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم حلقة اتصال بين المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسكو) وبين جميع أجهزة الدولة المعنية بشئون التربية والعلوم.

وتختص اللجنة بما يأتي:

١- العمل على مشاركة جمهورية مصر العربية، مشاركة فعالة فى اعداد وتنفيذ البرامج الدولية والإقليمية المشار إليها، على نحو يتفق مع الأهداف المصرية. وتهئية وسائل الاتصال بهذه المنظمات ولجانها المختلفة، والاشتراك فى تنظيم وإعداد المؤتمرات والندوات والزيارات والمنح والمشروعات التى تمويلها تلك المنظمات أو تشارك فى تمويلها.

٢- إبداء رأى للوزارات والهيئات والأفراد المعنيين بشئون التربية والعلم والثقافة، للتعريف بأنشطتها، وكذلك بأوجه نشاط المنظمات المشار إليها، وكذلك تشجيع الجهود المبذولة من قبل تلك المنظمات بما يتفق مع الأهداف المصرية.

٣- تنفيذ مشروعات فى مجال تخصصها لحساب هيئات دولية أو إقليمية أو أجنبية، وتودع الحصلة مقابل أداء هذه المشروعات فى حساب خاص، وتخصص للصرف منها فى أغراضها وفقا للقواعد المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢، وتتخذ الاجراءات لترحيل فائض هذا الحساب من سنة مالية إلى أخرى، ويخضع الحساب لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات.

الهيكل التنظيمى للجنة القومية لليونسكو:

الجمعية العمومية:

تشكل عضوية الجمعية العمومية برئاسة وزير التعليم وعضوية:

- خمسة من رؤساء الجامعات يختارهم المجلس الأعلى للجامعات.
- الأعضاء الممثلين لجمهورية مصر العربية فى المجالس التنفيذية للمنظمات الدولية والإقليمية المشار إليها.

• رؤساء القطاعات المختصين بوزارة التعليم العالى والتربية والتعليم، والثقافة، البحث العلمى، الاعلام، السياحة، التخطيط والذين يتم اختيارهم الوزراء المعنيين.

• المندوب الدائم ل ج. م. ع. لدى منظمة اليونسكو .

• مندوب عن كل من المجلس الأعلى للثقافة وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا،

والمجلس الأعلى للشباب والرياضة، واتحاد الإذاعة والتلفزيون وهيئة الاستعلامات يختاره الوزير المختص.

* عدد لايجاوز المهتمين بشئون التربية والعلوم والثقافة والمنظمات الدولية يعينون بقرار من وزير التعليم كل سنتين، ويتولى أمين عام اللجنة الوطنية أمانة الجمعية العمومية، وفي حالة غياب الرئيس تختار الجمعية من أعضائها من يتولى رئاسة المجلس.

وتختص الجمعية العمومية بالنظر فى المسائل التالية:

١- إبداء الرأى فى المسائل التى تعرض على المؤتمرات العامة للمنظمات أو المؤتمرات الإقليمية للجان الوطنية .

٢- دراسة التقارير التى يقدمها أعضاء المجالس التنفيذية بالمنظمات الممثلين للجمهورية أو مندوبو الجمهورية لدى هذه المنظمات أو وفود الجمهورية التى تمثلها المؤتمرات العامة للمنظمات.

٣- اعتماد المشروعات التى يقدمها المجلس التنفيذى للجنة أو الأمانة العامة.

٤- الموافقة على مشروع اللائحة التى تنظم شئون اللجنة الوطنية وتصدر بقرار من وزير التعليم.

٥- ويجوز للجمعية العمومية أن تعهد إلى رئيسها أو لجنة من أعضائها بمهمة معينة لمدة محدودة على أن تعرض تقارير بنتائج أعمالها على الجمعية العمومية.

٦- يشكل المكتب التنفيذى برئاسة قطاع العلاقات الثقافية بالتعليم العالى و عضوية كل من أمين عام اللجنة، ورؤساء الإدارات المركزية للعلاقات الثقافية بوزارات .

٧- للتعليم العالى، والتربية والتعليم والثقافة، والأعلام والبحث العلمى.

وتتكون الأمانة العامة للجنة الوطنية من:

* الأمين العام للجنة ويعين بقرار من وزير التعليم.

* مندوبى ج. م. ع. الدائمين لدى المنظمات الدولية والإقليمية المشار إليها.

* هيئة فنية تعاون الأمين العام وتشكل بقرار من وزير التعليم.

* لجان نوعية تحدد اللائحة الداخلية ويصدر بتشكيلها قرار من وزير التعليم.

• عدد كاف من العاملين الفنيين والإداريين بوزارة التعليم العالي ويعين من بينهم الأمين المساعد للجنة وذلك بقرار من وزير التعليم. (١٩)

المعونات المقدمة من اليونسكو للتعليم قبل الجامعي في مصر من ٦٠-١٩٩٠ (٢٠)

تعتبر اليونسكو من المنظمات الدولية المحايدة التي عملت على الحفاظ على التوازن في علاقتها مع مصر والدول العربية في مواجهة سيطرة وهيمنة الدول المتقدمة. وكان أول عون قدم لمصر من قبل اليونسكو في عام ١٩٦٦ للمساهمة في إقامة المركز القومي للتوثيق التربوي*.

قدمت اليونسكو العديد من المعونات بشكل مباشر لخدمة القضايا التعليمية، كما اشتركت مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة كجهة منفذة للعون المقدم منها. ووفقا لما حصلت عليه الباحثة من وثائق كان أول عون قدم للتعليم في عام ١٩٦٦، وفقا للاجتماع الثالث عشر وتم الموافقة عليه في نهاية ١٩٦٦.

وكانت هذه المعونات عونا ماليا وفنيا بمقدار ١٥,٠٠٠ دولار وتوجه هذا المعونات إلى مركز التوثيق التربوي،

ونص هذا الاتفاق على أن يقوم المركز خلال العوام ٦٧-١٩٦٨ بتزويد دول الأقليم بالآتي:

- ١- تنظيم منهج دراسي مدته ثلاثة أشهر لعدد عشرة من الأعضاء المشتغلين بالتوثيق التربوي في دول الأقليم العربي الأعضاء باليونسكو.
- ٢- إعلام الدول الأعضاء بالبرنامج، ودعوتهم إلى تقديم أسماء مرشح أو اثنين يمكن إشراكهما في البرنامج.
- ٣- تعيين لجنة فنية للأشراف على تنظيم برنامج التعاون، ويكون أحد أعضاء هذه اللجنة الخبير المحلي.
- ٤- تعيين مدير المركز للعمل كمدير للبرنامج.
- ٥- استدعاء عدد من المحاضرين اللارمين بصفة غير تفرغية.
- ٦- طلب الكتب والدوريات والوثائق والمعدات المكتبية اللازمة لاحتياجات البرنامج،

ولاحتياجات المركز لاستخدامها في خدماته الإقليمية.

٧- تزويد الدول الأعضاء في اليونسكو بالمعلومات التربوية؛ وذلك من خلال النظر في الاحتياجات اللازمة للدراسات والتوثيق باللغة العربية في ميدان التعليم العام والفنى، وإبداء الرأي والمشورة لليونسكو بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها لمواجهة هذه الاحتياجات.

٨- إعداد وإصدار المادة العربية اللازمة لمراكز التوثيق والبحوث.

٩- التعاون مع اليونسكو في إطار نشاطه الخاص بالمستخلصات.

التمويل:

يخصص للبرنامج نصف المبلغ المرسل من اليونسكو بالعملة المصرية، أى ما يعادل ٧,٥ ألف دولار يصرف منها على مكافآت المبعوثين والمحاضرين والمدرسين والمشرفين والإداريين.

شراء بعض مستلزمات المشروع من الوثائق العربية اللازمة، بما يعادل ٥٤٠ دولار.

إصدار مطبوعات قيمتها ٥٤٦٠ دولار.

عقد مؤتمرات بما يعادل ٥٠٠ دولار.

تكاليف سفريات البحث الميداني بما يعادل ١٠٠٠ دولار.

وفي عام ١٩٧٨ قدمت اليونسكو عوناً مالياً (غير محدد) لمركز تطويع الكبار بمرس الليان.

وفي عام ١٩٨١-١٩٨٣ أعلنت الأمم المتحدة عن تخصيص عام ١٩٨١ عاماً دولياً للمقعدين، وعليه، فقد تحدد المعونات في صورة عون مالى مشروط على ألا يزيد عن ٢٠,٠٠٠ دولار على أن تراعى اليونسكو عند بحث الطلبات الآتى:

١- أن تسهم في توسيع المعرفة، وإنشاء التعاون الدولي وتحقيق أهداف التنمية.

٢- الحاجة إلى تحقيق توزيع جغرافى عادل للمعونة في نطاق هذا البرنامج.

٣- تتعهد الجهة الطالبة للعون القيام بمسؤوليتها المالية والإدارية الكاملة إزاء المشروعات والبرامج التي تقدم إليها المساهمة.

٤- فى حالة المعونات المالية: تقدم الجهة بياناً فى ختام المشروع توضح فيه أن الإعتمادات المخصصة استخدمت فى تنفيذ المشروع، كما تتعهد بإعادة أى اعتمادات لم تصرف فى المشروع قبل ٣١ ديسمبر من السنة الأولى للميزانية السابقة.

٥- فى حالة المنح: تتعهد الجهة الحاصلة على المعونات بتحمل تكاليف جواز السفر والكشف الطبى ومرتبآت أصحاب المنح طوال فترة غيابهم بالخارج، وأن تضمن وظيفة مناسبة لصاحب المنحة عند عودته.

٦- تتعهد الجهة الحاصلة على المعونات، بصيانة وتأمين أى ممتلكات تقدمها اليونسكو فى نطاق برنامج المساهمة، من لحظة وصولها حتى لحظة تسليمها.

وقد صنفت المشروعات كالتالى:

أ . مشروعات وطنية.

ب . مشروعات على مستوى الإقليم، والإقليم الفرعى، وفيما بين الإقليم ومشروعات باسم المنظمات الدولية غير الحكومية.

وحددت التكلفة على أن تكون ٦٥٠٠ دولار شهرياً للخبير، ٤٣٠٠ دولار شهرياً للمنحة الدولية، ٢٥٠٠ للمنحة الإقليمية، ١٧٠٠ دولار شهرياً للمنحة الإقليمية الفرعية.

وتكون المعونات المقدمة من اليونسكو على برنامج المساهمة، فى صورة خبراء أو منح أو معدات ووثائق، أو تنظيم اجتماعات أو مؤتمرات أو ندوات أو دورات تدريبية أو خدمات ترجمة تحريرية وفورية فى حالة الاجتماعات، أو تكاليف سفر المشتركين أو الخبراء، أو أية خدمات أخرى تهدو ضرورة يتفق عليها.

ويراعى أن تتعهد الجهة بترثة اليونسكو من أى متطلبات أو مسئوليات تنتج عن الأنشطة المقدمة فى نطاق البرنامج.

وفى نفس الفترة قدمت اليونسكو إلى مصر:

١- عوناً مالياً بما يعادل ١٠,٠٠٠ دولار لمدارس المكفولين، والتربية الخاصة، ومشروع طلب منح وخبير فى التعليم الأساسى.

٢- عوناً مالياً بمقدار ٨٠٠, ٠٨٦, ١٢ دولار لادارة التربية، بهدف مشروع تجهيز

ست معامل للعلوم بمراكز التدريب في محافظتى الاسكندرية وبورسعيد.

- ٣- عوناً مالياً قدره ٨٠٠, ٠٨٦, ٨ دولار لانشاء مبنى تعليمى. (غير محدد الغرض)
- ٤- عوناً مالياً قدره ٥٠٠, ٥٨٦, ٣٤ دولار لمضامين وأساليب التعليم وتقنياته.
- ٥- عوناً مالياً بما يعادل ١١١, ٩١١, ٢٧ دولار لتدريب العاملين في مجال التربية.
- ٦- عوناً مالياً بما يعادل ٥٠٠, ٦٠٨, ٤ دولار لتعليم الكبار.
- ٧- عوناً مالياً بما يعادل ٦٠٠, ٨٩٦, ٢٤ دولار للنهوض بالتعليم التقنى والمهنى.
- ٨- عوناً مالياً بما يعادل ١٠٠, ٦١٤, ١٣ دولار لبرامج محور الأمية.
- ٩- عوناً مالياً بما يعادل ٧٠٠, ١٧٦, ١٤ دولار لبرامج التنمية الريفية المتكاملة.
- ١٠- عوناً مالياً بما يعادل ٧٠٠, ٩٧٩, ٣ دولار للتربية البيئية والإعلام البيئى.

المعونات المقدمة من اليونسكو عام ١٩٨٥:

قدمت اليونسكو عوناً لمصر فى المجالات الآتية:

- ١- منح دراسية.
- ٢- تقديم معدات.
- ٣- تنظيم اجتماعات وسمينارات.
- ٤- توفير خدمات ترجمة فورية.
- ٥- تحمل نفقات سفر المشاركين أو لإيفاد خبراء استشاريين.

المعونات المقدمة من اليونسكو لمصر لعام ٨٦ / ١٩٨٨:

- ١- قدمت اليونسكو لمصر عوناً مالياً وفنياً (غير محدد) للمركز القومى للبحوث التربوية يتمثل فى أجهزة ومعدات (أجهزة ميكروفيلم، وميكروفيش) لتطوير مركز الوثائق، تمهيداً لتحويله مركز معلومات.
- ٢- قدمت اليونسكو عوناً (غير محدد) للقيام بإجراء دراسة عن واقع التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر تناولت التعليم النظامى وغير النظامى مع إبراز خطط ومناهج التعليم الفنى والمهنى، كذلك قدمت عوناً لاجراء دراسات تمهيدية حول تطوير الصناعات التربوية.

المعونات المقدمة من اليونسكو في الفترة من ١٩٨٨/١٩٨٩:

- وجه المعونات المقدم من اليونسكو في هذه الفترة في المقام الأول لعمل ندوات واجتماعات حول الآتي:
- ١- عوناً مالياً بما يعادل ٣٠٠٠ دولار للمركز القومي للبحوث التربوية، بهدف إقامة ندوة حول موضوع التجديد التربوي.
 - ٢- عوناً مالياً بما يعادل ٢٠٠٠ دولار، لعقد الاجتماع الرابع للمجموعة الفنية لسبرامج التجديد التربوي.
 - ٣- عوناً مالياً بما يعادل ٢٠٠٠ دولار للمركز القومي للبحوث التربوية، لعقد ندوة عن إعداد معلم التعليم الأساسي في البلاد العربية.
 - ٤- عوناً مالياً بما يعادل ١٠٠ دولار، لعقد حلقة دراسية حول التخطيط المتكامل للإصلاحات التربوية.

المعونات المقدمة من اليونسكو لمصر في الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١:

- توجه المعونات المقدمة من اليونسكو إلى مصر في الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ في المجالات التالية:
- ١- عوناً مالياً بما يعادل ٦٠٠٠ دولار لكلية التربية جامعة عين شمس، لإعداد وثيقة عن البيئة في مناهج التعليم الأساسي.
 - ٢- عوناً مالياً بما يعادل ٤٠٠٠ دولار لمحافظة بورسعيد، للقيام بدراسة حول الخريطة التربوية حتى عام ٢٠٠٠ للمحافظة.
 - ٣- عوناً مالياً بما يعادل ٥٠٠٠ دولار لكلية الحقوق جامعة عين شمس، للقيام بدراسة حول البعد الدولي في مناهج التعليم.
 - ٤- عقد دورة تدريبية في المناهج بدور المعلمين.
 - ٥- مشروع طلب منح في مجال الإدارة.
 - ٦- مشروع طلب منح للمسؤولين عن إدارة الأقسام الداخلية بدور المعلمين والمعلمات.
- ويلاحظ على المعونات المقدم من اليونسكو أنه عوناً يتم وفقاً لما نصت عليه

المواثيق الرسمية المنتظمة لعمل اليونسكو، ويخدم في المقام الأول تنمية وتدعيم التعليم في الدول المتلقية للمعونات والتي بينها مصر حيث ساهم المعونات المقدم من اليونسكو في العديد من التطورات الخاصة بالتعليم قبل الجامعي ومحو الأمية وتعليم الكبار وذلك من خلال التنسيق بين الجهات المعنية بالتعليم، كذلك فقد ساهم المعونات المقدم من اليونسكو في إنشاء الكثير من المؤسسات على المستوى القومي الخاصة بالتعليم في مصر مثل أقلية مركز التوثيق التربوي، مركز تعليم الكبار بـسرسل اللبان والذي خصص لمصر ثلث المنح الدراسية، كذلك مركز تعليم الكبار ومحو الأمية بـحلوان والذي تم بناء على طلب مصر من اليونسكو؛ حيث وفرت مصر المكان والمبنى، وقامت اليونسكو بإمداد المركز بالأجهزة والتدريب للراشدين لعمل المركز.

وتعتبر اليونسكو من المنظمات المحايدة التي تعمل في مجال التعليم والثقافة، والتي حاولت جاهدة في أن تكون مستقلة، وعدم العثول إلى الضغوط السياسية التزامساً بالأهداف العامة لاشائنا. كذلك فإن وجود اللجنة الوطنية، والممثلة في وزير التعليم وعدد من المختصين من الجهات المختلفة، ساعد إلى حد كبير في تحديد أولويات المعونات وفقاً لرؤية مصر.

كما يلاحظ على المعونات المقدمة من اليونسكو، أنه عوناً مالياً وفنياً؛ حيث تساعد اليونسكو في إقامة الندوات واللقاءات المختلفة على المستوى القومي والمحلى لتبادل الخبرات والرؤى المطروحة لتطوير التعليم. كذلك إمداد مصر بالأجهزة الفنية والمعدات والتدريب على تقنيات التعليم وأساليبه المختلفة. هذا بجانب كون اليونسكو كجهة منفذة لبعض مشروعات المنظمات الدولية الأخرى، كما هو الحال مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة كما بينت الدراسة من قبل.

ثالثاً، اليونسكو : United Nations Children Fund (UNICEF)

نشأت اليونسكو كهيئة دولية لاستكمال عمل لجنة لإغاثة الأطفال المضارين من جراء الحرب العالمية الثانية؛ وفقاً للإتفاقية الدولية رقم ٥٧، ومن الجدير بالذكر أن الهيئة أنشأت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٦، وتتمتع الهيئة بوضع

يشبه الاستقلال الذاتي حيث يتولى أموره مجلس تنفيذى يتألف من ممثلي ثلاثين دولة ينتخبهم المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة، ويتولى إدارة أعماله مدير تنفيذى يساعده هيئة من الموظفين بمقر الأمم المتحدة.

ويرجع النصيب الأكبر من دخل الصندوق إلى المعونات المقدم من الأفراد والحكومات والمتطوعين؛ والمتمثل في الأدوات والخدمات التكنولوجية للأطفال والمراقبين للتغلب على إعاقاتهم. كما تقدم اليونيسف عونها في العديد من المجالات: كالصحة والتغذية والتعليم والتدريب المهني، بالإضافة إلى مساعدة الحكومات على تقدير حاجات أطفالها الأساسية، ووضع البرامج الشاملة لمجابهة هذه الحاجات.

وتتمثل المعونات المقدمة من اليونيسف في صورة توفير أجهزة وأدوات مثل المعدات اللازمة للمراكز الصحية، والأدوية، وأجهزة حفر الآبار، ومواد الحدائق المدرسية، والمعدات اللازمة لمراكز الحضانة، والأجهزة اللازمة لإنتاج الكتب المدرسية. ولم تقدم الخدمات بشكل فعال إلا بعد عام ١٩٥٣ وفقاً للمعاهدة رقم ٤١٧؛ والتي تم بمقتضاها توجيه المعونات إلى الدول النامية بما فيها دول شرق وغرب أفريقيا.

ومع عام ١٩٦١ بدأت اليونيسف في توجيه المعونات إلى كل من التعليم الابتدائي والثانوي.

ومع عام ١٩٧٢ بدأت اليونيسف توجيه اهتمامها إلى التعليم غير الرسمي للأطفال والمراقبين، كذلك الإهتمام بالتغذية المدرسية بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي WFP وتعمل اليونيسف على توفير الخدمات الأساسية، والمشاركة الشعبية، والتكنولوجيا الملائمة للجماعات المحرومة للدول النامية،

ومع عام ١٩٨٦ توسع نطاق عمل اليونيسف في مجال التعليم الإبتدائي؛ حيث بدأت بالتعاون مع اليونسكو العمل في مجالات التخطيط التربوي، وتعديل المناهج، وتدريب المعلمين، والعمل على تحسين الكفاءة الداخلية.

المعونات المقدمة من اليونسف للتعليم قبل الجامعي في مصر في الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٠ (٣٠)

قدمت اليونسف أول معونة لها للتعليم قبل الجامعي في مصر للمناطق العراقية الجديدة لخدمة أغراض العملية التعليمية؛ وظلت هذه المعونات تقدم بدون برنامج مخصص للتعليم حتى بداية التسعينيات. (٢١)

ففي عام ١٩٧٠/١٩٧١ قدمت اليونسف عوناً مالياً وفنياً، يتمثل في أجهزة ومعدات للخدمات التعليمية بما يعادل نحو ١٩٠ ألف وصل إلى مليون دولار في نهاية ١٩٧٥، ووجهت هذه المعونات إلى المناطق العراقية الجديدة في جنوب وغرب الدلتا، شرق ووسط الدلتا، وغرب مديرية التحرير، مصر الوسطى حيث عملت المعونات على خدمة الدراسات العملية بالابتدائي مع التركيز على احتياجات الطفولة في هذه المرحلة، كذلك البحوث اللازمة بالخدمات الصحية والتعليمية في هذه المجتمعات.

وفي عام ١٩٧٨/٧٦ قدمت اليونسف عوناً آخر (غير محدد) لدور المعلمين والمعلمات، بغرض المساهمة مع كل من الوزارة والبنك الدولي في تجهيز وتأثيث خمسة عشر دار نموذجية للمعلمين والمعلمات بأقسامها الداخلية.

كما ساهمت اليونسف في تنمية وتنفيذ المشروع الخاص بالتعليم الأساسي التجريبي الذي قامت به الحكومة في عام ١٩٧٧، من خلال المعونات المقدمة لتدعيم تدريس العلوم والدراسات الصلية، عن طريق تقديم التسهيلات ومعينات التدريس لمعاهد تدريبية لـ ٦٦ من مدرسي التعليم الإبتدائي، ٦٦ مدرسة ملحقة و ٢٧٠ مدرسة إبتدائية، ٣٠ مدرسة إعدادية. بالتجهيزات المناسبة اللازمة للتعليم الأساسي والعلوم التطبيقية في حدود ٦٠٠ ألف دولار.

قدمت اليونسف عوناً في مجال المناهج، وذلك لدعم التدريس أثناء الخدمة بمشرفين لمشروع التعليم الأساسي ولتطوير المعينات التعليمية بما في ذلك إنتاج دليل للمعلمين والمشرفين.

ساعدت اليونسف في إجراء تقييم لمشروع التعليم الأساسي؛ والذي كان له

الفضل في الكشف عن العديد من المشكلات المتمثلة في:

- ١- وجود نقص في برامج التدريب أثناء الخدمة بالتعليم الأساسي.
- ٢- وجود عدد كبير من المعلمين غير المؤهلين .
- ٣- ضعف الصلة بين كل من التعليم النظري والعملي.
- ٤- النقص في الأماكن والتجهيزات والأدوات التعليمية التعزيزية، التي يحتاجها تنفيذ البرامج.

بادرت اليونيسف بتقديم عوناً في عام ١٩٨١ لحوالي مائة من مدارس الفصل الواحد، بغرض دعم برامج الحكومة، وتوفير فرص التعليم للأطفال خارج نظام المدرسة الرسمية.

وقد ساهمت اليونيسف في مجال التوسع في برنامج مدارس رياض الأطفال في جميع أنحاء البلاد، حيث قدمت اليونيسف عوناً غير مباشر لمدارس رياض الأطفال، من خلال دعم عملية التوسع في وحدة إنتاج اللعب التي توجد بمركز التدريب القومي بإمبابية، والذي تديره وزارة الشؤون الاجتماعية وهي الوحدة المنوط لها إنتاج اللعب التعليمية والترفيهية التي تستخدمها مؤسسات التعليم قبل المدرسي والتي تتبع الحكومة. ويلاحظ من المعونات المقدمة اليونيسف أنها عوناً موجهاً إلى خدمة العملية التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي ورياض الأطفال، والذي يساعد على تنمية العملية التعليمية ومعينات التدريس ولعب الأطفال .

كذلك يلاحظ اهتمام اليونيسف بالمناطق الحضرانية الجديدة، والذي عمل على التكامل حيث ركز المعونات على مجالات مختلفة تهتم الشباب والطفولة، والتي حرصت فيها أن تكون هذه المجالات في الصحة والرياضة والتعليم بشكل متكامل.

كما حرصت اليونيسف في المعونات المقدمة، على الاهتمام بالمناطق الفقيرة والقرى الهامشية التي لا يسمح حجمها بإنشاء مدرسة ابتدائية منتظمة من خلال مدرسة الفصل الواحد.

كذلك راعت اليونيسف تدعيم خدمات الصحة المدرسية والعناية بالرعاية

الصحية الأولية وهو من الأمور المحمودة في تقديم المعونات.

رابعاً: برنامج الغذاء العالمي (WFP) World Food Programme (٢٢)

بدأ نشاط برنامج الغذاء العالمي في عام ١٩٦٣، بهدف استثمار فائض الغذاء من الدول الغنية لدعم عمليات التنمية. وقد بدأ البرنامج كمشروع تجريبي صغير تحت رعاية مشتركة بين هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية العالمية FAO، وكانت بدايته البرنامج في السنوات الثلاث الأولى ١٠٠ مليون دولار، ثم وصل تقديم المعونات في علم ١٩٨٢ فقط إلى مائة مليون دولار أمريكي .

وتعتبر تنمية الموارد البشرية من أهم الأهداف التي يحرص عليها البرنامج من خلال التعليم، ومن ثم فقد أصبح تغذية الأطفال من أهم النشاطات التي يركز عليها البرنامج.

وقد كان عام ١٩٧١ هو أول عام لعقد أول إتفاقية مع برنامج الغذاء العالمي، وقد وجه المعونات في صورة عون غذائي لمدارس التعليم الفني؛ بهدف الارتقاء بهذا النوع من التعليم وتشجيع الطلبة للإقدام على التعليم الفني. المعونات المقدمة من برنامج الغذاء العالمي للتعليم قبل الجامعي في مصر من ١٩٧١-١٩٩٠ (٢٣)

أبرمت الإتفاقية الأولى رقم ٦٤ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٧١ ولمدة خمس سنوات وهي منحة عينية متمثلة في وجبات غذائية (لبن مجفف، دقيق، زيت طعام)، بما يوازي ٧٠٠، ٧١٣، ٩ دولار في مقابل ٧٠٠، ٧١٢، ٢ دولار من الحكومة المصرية، وقد وزعت كالتالي:

300، 433 دولار تكاليف موظفين محليين ، ٢٣٠٠، ٤٢ دولار، تكاليف شحن ونقل لميناء الإسكندرية.

330، 43 دولار تكاليف استلام ونقل من الميناء إلى نقاط التوزيع.

وفي عام ١٩٧٨ حصل التعليم الفني (المدارس الثانوية الزراعية، والمدارس الثانوية الصناعية بنين، والمدارس الثانوية الصناعية بنات)، ودور المعلمين والمعلمات على منحة أخرى ولمدة أربع سنوات تتناقص تدريجياً حتى نهاية الفترة حتى تصل إلى

٢٥%. وهي كسابقتها منحة عينية متمثلة في عون غذائي بما يعادل ١٨٠، ١٨، ٦٠٠ دولار في مقابل ١١٤، ٤٩٧، ١ دولار من الحكومة المصرية. وتكون المساهمة بمقرر يومي من دقيق والبن الجاف لمدة ٢٥٠ يوم للطالب الداخلي، ١٨٠ يوم للطالب الخارجي، و٢٦ يوم للتدريب الصيفي في المدارس الثانوية الزراعية، بما في ذلك أيام الخميس من كل أسبوع للطلبة الخارجيين، في مقابل ذلك تقوم الوزارة (الجانب المصري) بتقديم خبز بلدى، وجبن رومى محلى يوميا في الأيام المقرر بها التغذية. وتهدف هذه المنحة إلى تحسين قدرات التلاميذ بالمدارس الفنية .

أما بالنسبة للتعليم الابتدائي فقد حصل على منحتين: الأولى إتفاقية رقم ٢٠٤٦ بتاريخ ١٩/٧/١٩٧٥، والتي تقضى بأن يساهم البرنامج في تغذية تلاميذ المدارس الابتدائية الرسمية والخاصة المجانية بريف بعض المحافظات (خارج عواصم المحافظات وبنادر المراكز)، وذلك من خلال تقديم دقيق القمح، وبن جاف منزوع الدسم، وتقدم بواقع ستة أيام أسبوعيا، لفترة ١٨٠ يوما في العام، وتقدر هذه المنحة بحوالى ٩٧٣، ٠٠٠، ٤٠ دولار أمريكى، شاملة تكاليف النقل والشحن والرقابة المحلية.

وشملت هذه المنحة في العام الأول عدد ٧٤٤، ٦٦٩ تلميذ في ست محافظات هي: أسوان، قنا سوهاج، كفر الشيخ، أسيوط، البحيرة.

وفي العام الثانى وصل عدد التلاميذ المستفيدين من المعونات إلى ١٢١، ٠٠٠، ١ تلميذ ليضم أربع محافظات أخرى (بالإضافة إلى المحافظات السابقة) وهى المنيا، وبني سويف، والغبوم، والمنوفية.

على أن تخفض قيمة مساهمة البرنامج من دقيق القمح بواقع ٢٥%، ٥٠%، ٧٥%، بدءا من العام الثالث وحتى نهاية المنحة وهو العام الخامس، على أن تحل الحكومة المصرية محل البرنامج في هذا التخفيض، وأن تحل محله بعد انتهاء مدة المشروع.

وقد تم مد الإتفاقية رقم ٦٤٤ في نوفمبر ١٩٧٧ بعون غذائى بما يعادل

٦٠٠٠، ١٨٥، ١٨ دولار : قمح، ابن مجفف، مسلى، تكلفة الشحن والنقل الخارجى،

والعاملين، ووجهت هى الأخرى لتلاميذ التطعيم الإبتدائى بريف مصر.

وفى عام ٨٤ / ١٩٨٥، حصلت مصر على منحة عينية أخرى، ممثلة فى عون غذائى وجه إلى التلاميذ فى كافة المراحل التعليمية.

يلاحظ من تاريخ أول إتفاقية مع برنامج الغذاء العالمى فى ١٩٧١، تزامنه مع المعونات المقدم من جهات أخرى.

يلاحظ أيضا أنه تم توقيع الإتفاقية رقم ٢٠٤٦ فى ١٩٧٥، إلا أن مناقشتها فى مجلس الشعب والموافقة عليها فى ١٩٧٦، علما بأن البند رقم ١٢ ينص على التنفيذ من تاريخ توقيع الإتفاقية. (تم تعديل الإتفاقية فى ٨ / ١٠ / ١٩٧٥ بناء على مقترحات برنامج الغذاء العالمى).

يلاحظ استخدام مصطلح التطعيم الأساسى فى الإتفاقيات ، حيث أنه فى هذه الفترة كان التطعيم الإبتدائى و أن التطعيم الأساسى طبق فى مصر عام ١٩٨١، والمحاولات السابقة لم يقدر لها النجاح.

ومن الأمور المحدودة لبرنامج الغذاء العالمى إهتمامه بالمناطق الريفية بعيدا عن محافظات العواصم والبندار مما يعنى وصول المعونات إلى المناطق الأكثر فقرا. كذلك راعى المعونات التوزيع الجغرافى بين الوجه البحرى والوجه القبلى.

و لقد روعى فى المعونات أن جهات الرقابة والتقييم الصحى والتطعيمى لجنة مشتركة من وزارتى الصحة والتطعيم، أى بمعرفة الجانب المصرى مما يقلل من التدخل الأجنبى من ناحية، ويقلل تكلفة الخبراء من ناحية أخرى، الأمر الذى يجعل الاستفادة من المعونات أكثر فعالية.

المراجع

- ١- السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسة التعاون الدولي، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٨ ص ٦٠.
- ٢- السيد الحسيني، التنمية والتخلف...، مرجع سابق، ص ١٤٢.
- ٣- ميرل، مارسيل، سوسولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة القاهرة : دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٢٦٠.
- 4-Tibor, Mende, From Aid to Recolonized: Lesson of Failure, London, Harrap, 1973, p67.
- 5- Tibor, Mende, Ibid, pp 67-69.
- 6-Guy, Arnold, Aid and Third World: The North and South Divid, London, Robert Royce Limited, 1985, p 21,22.
- 7- Ibid.
- 8- William, B, Quannndt, The United State and Egypt: An Essay on Policy for the 1990 for the 1990's, Cairo, American University Press, 1990, P P 8-11.
- ٩- الأمم المتحدة، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة : ملخص لأغراضها وبفاتها وأوجه نشاطها، القاهرة
- ١٠- انظر في ذلك : المرجع السابق، ص ٥٤، ٥٥ .
- United Nations, International Development Strategy for Third Nations Development Decade, Various Padgs.
- United Nations, Development Program Activities and Achievements, Various Pages.
- موسوعة العلوم السياسية ، مرجع سابق، ص ١١١١، ١١١٢ .
- 11- Unisco, Trends in the External Financing of Education in Developing Countries by International and Multilateral Financing Agancies, Paris, 1990, p1.
- التفاصيل في:
- ١٢- وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الخارجية، إتفاقية رقم مصر/ ٧١/ ٥٩٢/ ٩/ ١٣ بتاريخ ٨ يناير ١٩٧٤ .
- ١٣- وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، تقرير عن نتيجة بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو بشأن المعاونة على إنشاء مدرسة فنية صناعية نظام الخمس سنوات.

١٤-وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الخارجية، مذكرة بشأن موافقة الوزارة على ٨/ ١٢/ ١٩٧٩ على مد مشروع مدرسة الفنية الصناعية لإعداد المدرسين بالقبة لمدة ثلاثين شهرا بحيث يستمر العون خلال عامى ٨٠/ ١٩٨١ وجـزء من ١٩٨٢.

١٥-وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الخارجية، مذكرة للعرض على السيد الأستاذ نائب الوزير بشأن مد مشروع مدرسة القاهرة الفنية بالقبة لمدة ٣٠ شهرا، والذي ينفذ بمعاونة برنامج الأمم المتحدة موقعة بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٧٩.

١٦-وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتعليم الصناعى، إدارة الخطة، تقرير بشأن مشروعات الوزارة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية البرنامج القومى ٨٢/ ٨٦) والمشروعات الجارية ومنها مشروع مدرسة القاهرة الفنية الصناعية للمعتمدين بالقبة.

١٧-وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الخارجية، تقرير عن اجتماع لجنة المعونة الفنية بوزارة الخارجية مقدم من مكتب وزارة التربية والتعليم للخدمات المركزية والعلاقات الخارجية.

١٨-وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الخارجية، المشروعات المقدمة من الوزارة على برنامج الأمم المتحدة (الخطة الرابعة)وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الخارجية ، مذكرة للعرض على السيد الأستاذ نائب الوزير بشأن طلب الموافقة على مد العمل بمشروع مدرسة القبة الفنية ضمن برنامج الأمم المتحدة وإعادة النظر فى ترتيب مشروعات الوزارة فى الدورة الجديدة ١٩٨٢/١٩٨٦، بتاريخ ٢٢/٣/ ١٩٨٢.

١٩-وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الخارجية، مذكرة بشأن احتياجات وزارة التربية من المعونات الدولية لخدمة أهداف التنمية فى البرنامج القطرى للدورة القادمة (١٩٨١/٧٧).

٢٠-وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتعليم الثانوى، إدارة الخطة والتنظيم،

21-United Nations Development Programme, Forma for both Small- Scale and Large- Scale Projejects, 1978 .

22-United Nations Development Prooramme, Project of Government of Egypt , EGY/86/019/c/01/13.

23-United Nations Development Programme, Project of the Government of

the Arab Republic of Egypt, EGY/88/035/A/01/13.

٢٤ - وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتعليم الصناعي، غدارة الخطة، تقرير بشأن مشروعات الوزارة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (البرنامج القومى ٨٢ / ٨٦) والمشروعات الجارية ومنها مشروع مدرسة القاهرة الفنية الصناعية للمعلمين بالقبة، ١٩٨٢.

٢٥ - وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، تقرير عن اجتماع لجنة المعونة الفنية بوزارة الخارجية مقدم من مدير مكتب وزارة التربية والتعليم للخدمات المركزية والعلاقات الخارجية، بتاريخ ٦/٧١/١٩٨٦.

٢٦ - يرجع في هذا الصدد إلى وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، مشروعات الخطط المقدمة من الوزارة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، سنوات مختلفة.

٢٧ - وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتعليم الصناعي، إدارة الخطة، تقرير بشأن مشروعات الوزارة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (البرنامج القومى ٨٢ / ٨٦) والمشروعات الجارية ومنها مشروع مدرسة القبة الفنية الصناعية للمعلمين بالقبة، مرجع سابق.

٢٨ - برجاء النظر فى : الأمم المتحدة، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، ١٩٧٠، مرجع سابق، ص ٩٦.

٢٩ - الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص ١٠٥٥.

٣٠ - انظر فى ذلك الآتى : حسن نافعة، العرب واليونسكو، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون، والآداب، ١٩٨٩، (سلسلة علم المعرفة ع ١٢٥)، ص ص ١٩-٤٨.

٣١ - العرب وأزمة اليونسكو ، فى السياسة الدولية ع ٩٣، يوليو ١٩٨٨ ص ص ١٠-٦٣.

٣٢ - ولمزيد من التفاصيل حول موقف الولايات المتحدة الأمريكية من اليونسكو انظر: برهان غليون، الصراع على اليونسكو ومكانة القضية العربية ، فى السياسة الدولية، ع ٩٢، أبريل ١٩٨٨. ص ص ١٩٤-٢٠٠

- ٣٣- قرار جمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٨ لسنة ١٩٦٧ بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لليونسكو ل ج م ع .
- ٣٤- راجع : وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، تقرير عن الاجتماع الثالث عشر حول أقامة المركز القومى للتوثيق التربوى.
- ٣٥- _____ ، _____ ، مسودة منظمة اليونسكو فى مجال التربية، الدورة ٨١ / ٨٣ على البرنامج العادى.
- ٣٦- _____ ، _____ ، مكاتبة من منظمة اليونسكو بتاريخ ١٢ / ٩ / ١٩٨٣ لبرنامج المساهمة لعامى ٨٤ / ٨٥ .
- ٣٧- _____ ، _____ ، عقد بين منظمة اليونسكو ووزارة التربية والتعليم والبحث العلمى لانشاء مركز متعدد القوى لتعليم الكبار ١٩٧٧ .
- ٣٨- اليونسكو، بيان بحصر المساعدات التى تلقتها مصر من اليونسكو والاسكو وأسيسكو للسنوات الخمس من ٨٧-١٩٩٢ .
- ٣٩- المركز القومى للبحوث التربوية، تقارير تطور التربية و التعليم فى مصر سنوات متفرقة.
- ٤٠- وفقا لما توصلت إليه الباحثة .
- ٤١- انظر : الأمم المتحدة، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ٦٠ .
- 42-Hawes, Hughs, et al, Education Priorities and Aid Responses in Sub-Saharan Africa: Report of a Conference at Cumberland Lodge, Windsor 4-7 December 1984, London, Overseas Development Administration, 1986,
- ٤٣- وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، ملخص للإتفاقية الثانية المنعقدة بين ج م ع واليونيسف حول المشروع المتكامل للطفولة والشباب فى المجتمعات الحديثة، مارس ١٩٧٠ .
- ٤٤- وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، إتفاقية رقم ٦ فى مجال التعليم الأساسى بين وزارة التربية والتعليم وهينة اليونيسف لمدة عامين من ١٩٧٧-١٩٧٩ .
- ٤٥- وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، مكاتبة من التعليم

- الإبتدائي لوكيل الوزارة للتعليم الإبتدائي ودور المعلمين بتاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٨٠.
- ٤٦-وزارة التربية والتعليم، بيان بالاتفاقيات التي تم توقيعها والتي لم يتم توقيعها بين وزارة التربية والتعليم والمنظمات والهيئات الدولية والدول الأجنبية.
- ٤٧-وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، موجز عما ورد بشأن المساعدات المقدمة من اليونيسف من ١٩٧٧ / ١٩٨٥.
- ٤٨- من خلال المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين عن التعليم باليونيسف.
- 49- Ingram, Jams c., Twenty Years of WFP Assistance to Education and Related Fields, (1963-1983: Aids to Programming UNICEF Assistance To Education, Paris, Unisco, 1983, p1-3.
- ٥٠-الأمم المتحدة، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ٥٩.
- ٥١- راجع : مجلس الشعب، الفصل التشريعي الأول، الدورة الثالثة، ١٩٧٤.
- ٥٢-مجلس الشعب، الفصل التشريعي الأول، الدورة الخامسة، ١٩٧٦/٦/٢٧.
- ٥٣-مجلس الشعب، الفصل التشريعي الثاني، اجتماع غير العادي في ٣ / ١٠ / ١٩٧٨.
- ٥٤-وزارة التربية والتعليم، نشرة عامة رقم (١٠) بتاريخ ٧ / ٣ / ١٩٧٨، القاهرة، ١٩٧٨.
- ٥٥-المركز القومي للبحوث التربوية، تقارير تطوير التعليم في مصر للسنوات من ١٩٨٠ - ١٩٩٠.

4

المعونة الأمريكية

لمصر أم لأمريكا

المعونات المقدمة من البنك
وصندوق النقد الدوليين
للتعليم قبل الجامعي في
مصر من ١٩٦١ - ١٩٩٠

أولاً: البنك الدولي . النشأة والأهداف:

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية ضرورة وجود نظام تربوى وثقافى لتبنى فكرة السلام والأمن الدوليين، كان هناك أيضاً ضرورة لنظام الاقتصادى عالمى جديد؛ من شأنه حفظ التوازن الاقتصادى بين الدول سواء الدافئة أو المدينة على حد سواء، ومن ثم فقد اجتمعت أربع وأربعون دولة فى مدينة 'بريتون وودز' بالولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة قواعد السلوك النقدى، وبالفعل دخل البنك الدولى حيز التنفيذ فى ١٩٤٥، وأصبح بذلك إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، إلا أن الظروف التى كانت وراء إنشائه جطت من الطبيعى أن يتزعم المشروع كل من بريطانيا وأوروبا فى محاولة لاستعادة مكانتهما الاقتصادىة فى العالم قبل الحرب فى مواجهة الولايات المتحدة؛ والتى خرجت بعد الحرب كأكبر دولة دائنة فى العالم، وبالتالي فإن المنافسة قد حسنت لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. (١)

وقد تلخصت أهداف البنك فى النقاط التالية:

- (١) المساعدة فى تعمير وتنمية أقاليم الدول الأعضاء؛ وذلك بتقديم التسهيلات لاستثمار رؤوس الأموال للأغراض الإنتاجية؛ والتى أضيرت من جراء الحرب العالمية الثانية.
 - (٢) تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة؛ عن طريق الضمان والمساهمة فى القروض أو استثمارات القطاع الخاص.
 - (٣) تشجيع النمو المتوازن فى الأجل الطويل للتجارة الدولية، والمحافظة على التوازن فى ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء؛ والتى يتمكن البنك من مساعدتهم فى رفع مستوى المعيشة، وتحسين فرص العمل فى هذه الدول.
 - (٤) التنسيق بين القروض التى يقدمها البنك، أو يضمنها مع القروض الدولية من خلال المصادر الأخرى؛ عن طريق إعطاء الأولوية للمشروعات الكبيرة.
- ويراعى البنك فى عملياته فاعلية الاستثمارات الدولية وفقاً للشروط التجارية

فى أقاليم الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مساهمته فى التحول التدريجى من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم (٢)

ومن الجدير بالذكر أن موقف الاتحاد السوفيتى فى مؤتمر "بريتون وودز" كان ضد هذه الإتفاقية، وبالتالى رفض التصديق على الوثيقة؛ لما تنطوى عليه من هيمنة الولايات المتحدة. وكرد فعل أسرع الاتحاد السوفيتى بالتعاون مع الدول الاشتراكية بتكوين مجلس للعون الاقتصادى المتبادل (الكوميكون).

أما بالنسبة للدول النامية- والتي كانت مازالت مستعمرات - فلم تستطع أن تعبر عن أمانيتها، الأمر الذى انعكس على الوثيقة؛ حيث خلت من أى إشارة عن مدى مساهمة البنك فى حل مشكلات الدول النامية. إلا أنه من الجدير بالذكر أن مصر قد شاركت بدور فعال فى مؤتمر بريتون وودز؛ حيث أثار الوفد المصرى قضية الإفراج عن الأرصدة الأسترالية، والتي تراكمت كديون على بريطانيا لمصر إبان الحرب، وكانت واجبة السداد. إلا أن البنك الدولى لم يقدم حلاً لهذه القضية، بل أنه أعلن أنها مشكلة تخص الدول الدائنة والمدينة، وبالتالى فإنها ليست من صلاحيات البنك، وبهذا اتضح منذ الإرمصاصات الأولى مدى هيمنة الدول الرأسمالية على أسلوب عمل البنك وفقاً لما تقتضيه مصالحها الخاصة. (٣)

مجموعات البنك الدولى :

وينقسم البنك الدولى إلى ثلاث مجموعات هي:

البنك الدولى للإنشاء والتعمير

International Bank for Reconstruction and Development

وكالة التنمية الدولية

International Development Association

مجلس التمويل الدولى

International Finance Corporation

وتشترك المجموعات الثلاث السابقة فى الوظائف الرئيسية والتي نص عليها ميثاق البنك من حيث الإقراض، وتقديم النصح. إلا أن كلا من هيئة التنمية الدولية، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير يتقاسمان نفس العاملين بينما ينفرد الأخير بمجموعة

العاملين والعمليات الوظيفية الخاصة به، مع الاشتراك بالجانب الإدارى والخدمى مع البنك الدولى (٤)

الهيكل التنظيمى للبنك الدولى:

يتولى إدارة البنك من الناحية الرسمية مجلس للمحافظين، ممثلين للدول الأعضاء، يجتمعون مرة كل عام لاتخاذ القرارات الهامة التى يبت فيها البنك.

ولسهولة سير العمل اليومى بالبنك الدولى؛ يقوم البنك بتعيين اثنين وعشرين مديراً تنفيذياً، على أن يتم تعيينهم من قبل الدول الأعضاء صاحبة أكبر أسهم فى البنك، وهم بالترتيب الولايات المتحدة، وهى تملك ٤٢ ، ١٩ %، واليابان وتملك ٢٥ ، ٥٠ %، وألمانيا وتملك ٤٩ ، ٥٠ % والمملكة المتحدة ٢٧ ، ٥٠ %، فرنسا ٢٧ ، ٥٠ %، أما الباقون فينتخبهم الأعضاء الآخرون الأقل شأناً وكفاءة. وعادة ما يكون المدير من مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية.

ونظراً لما تتمتع به الولايات المتحدة من قوة تصويتية، لما تملكه من أسهم، فإنها بالتالى هى المهيمنة على مقدرات الأمور، وصناعة القرار فى البنك، بالإضافة إلى أن المدير التنفيذى ليس له مطلق الحرية فى اتخاذ التدابير بدون الرجوع إلى مواقف الكونجرس الأمريكى (٥)

دور الولايات المتحدة فى صناعة القرار بالبنك الدولى:

لما كان للولايات المتحدة الأمريكية النصيب الأكبر من الأسهم فى كل من البنك الدولى وهيئة التنمية الدولية، وكذلك منصب المدير التنفيذى، والذى لم يكن له أى سلطة لاتخاذ أى قرار داخل البنك إلا بعد استشارة وزير خزانة الولايات المتحدة، والمجلس الاستشارى القومى، والذى يضم بين صفوفه، وزراء الخارجية والتجارة والمالية ومدير وكالة التنمية الأمريكية؛ فقد أصبح للقرار يصنع فى داخل الولايات المتحدة، وبموافقة الكونجرس الأمريكى، الذى له حق المنع أو المنع لأى دولة وفقاً لمصالحه الخاصة. الأمر الذى اتضح جلياً فى حالة مصر عندما سحب البنك تمويله المقدم لبناء السد العالى بعدما رفض فوستير دالاس وزير الخارجية الأمريكى تمويل المشروع (كذلك الوضع لثيلى وفييتام وبولندا وتشيكوسلوفاكيا). الأمر الذى يوضح أن

صناعة القرار داخل البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية، يتم مسبقاً داخل الولايات الأمريكية قبل أن يخرج إلى حيز التنفيذ. (٦)

علاقة البنك الدولي بالمنظمات الدولية في مجال التعليم:

تشير الدلائل إلى أن علاقة البنك الدولي واليونسكو من العلاقات التي يسودها التوتر إلى حد كبير حيث بدلت العلاقة بينهما على سبيل التعاون في مجال التربية؛ وفقاً على ما ينص عليه دستور اليونسكو من وضع اليونسكو في خدمة المنظمات الدولية، وتقديم المساعدة لها، ومن ثم فقد وقع البنك مع اليونسكو في عام ١٩٦٤ على اتفاق تعاون يضع الأخير بمقتضاه أعضاء قسمه المختص بتمويل التربية في خدمة البنك لتحديد وإعداد مشروعاته في مقابل تمويل البنك بنسبة الثلاثة أرباع موظفي اليونسكو، وظلت مشروعات البنك قائمة على خدمة التعليم المهني، والفني، وربهطه بالهالة دون تقديم خدمات اجتماعية تُذكر، إلا أن الأمر اتضح بشكل أكثر عندما نشر البنك أول تقرير له عن التربية، والذي زاد فيه من عدد العاملين في مجال التربية عن عدد العاملين باليونسكو، بل لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما أخذ البنك يتعدى على إعداد وتحديد المشاريع التربوية، وتجميد عدد العاملين في برنامج التعاون، في حين أن عدد عامليه التربويين ظل في زيادة مضطردة، مما وضع اليونسكو في موقف حرج، إلا أن البنك لم يمثل لاحتجاج اليونسكو (٧)

العلاقة بين البنك الدولي ومصر:

أوضحت الدراسة دور مصر منذ بداية إنشائه، حيث كانت من الأعضاء المؤسسين. وفي عام ١٩٦١ طلبت مصر من البنك قرضاً لتمويل السد العالي، وقد تمت الموافقة المبدئية عليه إلا أن سوء العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر أدى إلى انسحابها مع بريطانيا وبالتالي فقد تم سحب موافقة البنك الدولي على المشروع. إلا أن العلاقات قد أسؤنت من جديد في بداية السبعينيات.

وتصل مجموعة البنك الدولي مع مصر وفقاً لاحتياجات الأخيرة. ويصل كل من البنك الدولي ووكالة الإماء الدولي IDA - ليس فقط باعتبارهما جهات تمويلية - ولكنهما تعملان كحافز لمناقشة السياسات الاقتصادية والقضايا الجوهرية الخاصة بالاستثمار.

وفي خلال الثلاث سنوات من ١٩٩٠-١٩٩٢ تعاقد كل من البنك الدولي وهيئة الإئتماء الدولي على ستة قروض، وأربعة اعتمادات بإجمالي ٩٦١٣ مليون دولار أمريكي، وكان التركيز الأساسي لقروض البنك للإصلاح الهيكلي، والذي استنفذ حوالي ٣٢% من إجمالي المبلغ، تلاه في الأهمية قطاع الطاقة والكهرباء ثم الصناعة حيث كانت النسبة الموجهة لكل منهما ٢٧%، ٢١% على التوالي، أما الموارد البشرية فقد كان نصيبها حوالي ١٩%.

وفي سبتمبر ١٩٩٣ وصل عدد القروض والاعتمادات الممنوحة لمصر إلى سبعة وخمسين قرضاً، وثلاثين اعتماداً بإجمالي ٣ ، ٤ بليون دولار أمريكي، وقد استخدم نصف المبلغ في قطاعي الصناعة بينما وجه ٢٢% من إجمالي المبلغ إلى قطاع الزراعة، بينما حصل قطاع تنمية الموارد البشرية على ٨%، أما الجزء المتبقى وهو ٧% وجه إلى الإصلاح الهيكلي.

سياسات البنك الدولي في مصر:

وضع البنك الدولي استراتيجياته في المعونات المقدمة لمصر لمساعدة الحكومة على استكمال برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي، ومساعدة المشروعات التي تهدف إلى التنمية الاقتصادية، كما تهدف إلى مساعدة القطاع الخاص في مشروعاته المختلفة سواء الزراعية أو الصناعية أو المياحية، كما يضع البنك الدولي في استراتيجياته المساعدة في تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم الأساسي والصحة.

ولتحقيق ما سبق يأخذ البنك على عاتقه (٨)

أشكال المعونات المقدمة من البنك الدولي للتعليم:

لما كان البنك يضع بعض الاعتبارات عند تقديمه المعونات حيث يرى أنه من الضروري أن يتلقى المعونات (القرض) وفقاً لاهتمامات البنك التمويلية بإعتباره هيئة معاونة من جهة، وهيئة تنمية تهدف إلى تشجيع التنمية في الدول الطالبة للمعونة (٩) ومن ثم فقد بدأ البنك تقديم أول عون في مجال التعليم عام ١٩٦٢، من أجل تحسين نوعية المؤسسات التعليمية من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعية، وتدريب المعلمين، والتعليم غير النظامي بما في ذلك محو الأمية.

ويساهم البنك الدولي مشروعات التدريب المهني والزراعي. كذلك يساعد فسي تطوير المناهج، و التلفزيون والراديو التعليمي، والدراسات التعليمية، والخرائط التربوية، وإنتاج وتوزيع الكتب المدرسية والوسائل التعليمية، ويذهب الجزء الأكبر من المعونات إلى تحسين وتخطيط وإدارة وتقديم البرامج التعليمية (١٠)

من الجدير بالذكر أن نظرة البنك الدولي للتربية في البداية على أنها مصدر استهلاك أكثر منها استثمار، واعتبر أن تمويل المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية يشكل نوعاً من العبث، أو أمراً غير ذي أهمية، وأنه من المفترض أن يوجه المعونات إلى التدريب والصالة، ومن ثم فإن المعونات المقدمة من البنك الدولي يتجه مباشرة إلى التعليم التقني والمهني؛ والذي يراه أكثر ملاءمة للجدول النامية (١١) الأمر الذي ستوضحه شبكة المعونات المقدمة للتعليم في مصر المقدمة من البنك الدولي للتعليم قبل الجامعي في مصر من ١٩٧٤-١٩٩٠.

تقدم معونات البنك الدولي في صورة قروض طويلة الأجل، من خلال هيئة الإنماء الدولي، بشروط ميسرة متمثلة في عمولة ارتباط لا تتجاوز ٠,٥ ٪ إلى ١ ٪ سنوياً، مع دفع مصروفات خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة مسحوبة من أصل مبلغ القرض (١٢).

ومن الأمور الجديرة بالذكر أن البنك الدولي يقوم بعمل دراسات للجدوى، قبل الموافقة على منح القرض (١٣) للتأكد من مطابقة المشروع لاهتمامات البنك.

المعونات المقدمة من البنك الدولي للتعليم قبل الجامعي في مصر من ١٩٧٥-١٩٩٠ (١٤)

قام البنك الدولي بعمل دراسة استطلاعية عن التعليم في مصر خلال شهرى مارس وإبريل عام ١٩٧٥، وكانت نتائج هذه الدراسة تتضمن:

- ١) تنظيم العمل في الأجهزة وحجم ونوعية العمالة بها.
- ٢) نظام التعليم، والهيكل التعليمي الحالي، والاستراتيجية التعليمية في مصر.
- ٣) نظم الامتحانات. هيئات التدريس. مشروعات تطوير التعليم وتنميته في المراحل المختلفة.

وقد علق البنك الدولي مقدار المعونات المالية المقدرة للتعليم المصرى على ضوء النتائج التى أوردتها التقرير، وعلى ما بذلته مصر من جهود فى حل مشكلاتها التعليمية قبل أن تتلقى أى عون.

كما أوضح التقرير أهم المشروعات التى يمكن أن يسهم بها :

١- معاهد إعداد الفنيين.

٢- إعداد مدرسى المرحلة الأولى.

٣- المدارس الثانوية الشاملة.

كما رأى البنك أنه لى تحقق امكانيات التقدم السريع، يجب أن تعطى الأولوية لبرامج إعداد ورفع كفاءة الفنيين المدربين لكل من المستويات العليا والمتوسطة الأمر الذى يساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية فى ميادين التصنيع والزراعة. كما أنه من الواجب الاهتمام بطبع الدراسات العملية بالطابع التطبيقي بما يقابل احتياجات البلاد الاقتصادية. مما يجعل تقديم المعونات لمصر له مبرراته فى مجال تعديل الخطط والبرامج وتطوير خططها.

ولما كانت مصر قد بدأت فى تطوير مدارس التعليم الفنى، والتى قد تم تنفيذها مع بعض الدول الأجنبية والمنظمات الدولية (مدرسة جلال فهمى، ومدرسة القبة الفنية، ومدرسة محرم بك، المدرسة الفنية المصرية بدار السلام) فقد رأى البنك ضرورة توفير عشر مدارس فنية صناعية وزراعية نظام الخمس سنوات، وذلك بتحويل بعض المدارس الصناعية والزراعية نظام الثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

وعليه فإن البنك اقترح إنشاء ٤-٦ مدارس فنية صناعية، وتحويل ٣-٥ مدارس ثانوية صناعية، بينما رأى قطاع التعليم الفنى بوزارة التربية والتعليم، أن سياسة الدولة تتطلب أن يكون التعديل كالتالى:

(١) إنشاء خمس مدارس صناعية نظام الخمس سنوات.

(٢) تحويل ثلاث مدارس صناعية لنظام الخمس سنوات.

(٣) تحويل مدرستين ثانويتين زراعتين لنظام السنوات الخمس.

وقد وضعت التكلفة المبدئية وفقا لما اقترحه البنك على النحو التالي:

المباني: من ٦-٨ مليون دولار.

المعدات: من ١٠-١٥ مليون دولار.

المعونات الفنية: ٨ مليون دولار.

أى إجمالى من ٨, ١٦ - ٨, ٢٣ مليون دولار.

على أن تتحمل الحكومة المصرية تكاليف المباني والتعديلات المطلوبة للمدارس المحولة (عدا مدرسة الاسماعلية الزراعية) وعلى أن يقوم البنك الدولى بالمساهمة فى المشروعات بعد عامي. هذا، بينما أوضحت دراسات القطاع الفنى بوزارة التربية والتعليم أن التكلفة تزيد بمقدار ٣ مليون دولار عما اقترحت دراسة البنك، وعليه فإن التكاليف المنتظر أن تتحملها الحكومة المصرية تبلغ ١٠, ٠٦٠ مليون دولار بما يعادل ٤, ٠٢٤ مليون جنيه مصرى فى مقابل: ١٦, ٠٦٠ مليون دولار بما يعادل ٦, ٧ مليون جنيه مصرى من البنك الدولى.

نموذج بالمشروعات المقترحة من البنك الدولي للتعليم فى مصر عام ١٩٧٥

| مقترحات الوزارة | | مشروعات البنك | |
|-----------------|--------------------------------|---------------------|---|
| الموقع | التخصص | الموقع | التخصص |
| القاهرة | منسوجات صوفية وقطنية | القاهرة | نسيج الأقمشة الصوفية والمخلوطة وصباغة المنسوجات القطنية والمخلوطة |
| الإسكندرية | صناعات بتروكيماوية | الإسكندرية | ميكانيكا دقيقة وبصريات |
| بورسعيد | بناء سفن وهندسة بحرية | بورسعيد | بناء وإصلاح السفن والصناعات البحرية |
| كفر الشيخ | كفر الشيخ | جارات وميكنة زراعية | جارات والآت زراعية |
| السويس | صناعات بتروكيماوية | السويس | _____ |
| المنصورة | جارات وميكنة زراعية | المنصورة | جارات والآت زراعية |
| طنطا | منسوجات قطنية ومتجتمسة | طنطا | نسيج الأقمشة الصوفية وصباغة المنسوجات القطنية والمخلوطة |
| الجيزة | أجهزة كهربائية ومشروعات صناعية | الجيزة | _____ |
| أسيوط | _____ | أسيوط | الهندسة الكهربائية والصيانة الفنية |
| سوهاج | أجهزة كهربائية ومشروعات صناعية | سوهاج | _____ |
| أسيوط | أجهزة كهربائية ومشروعات صناعية | أسيوط | أجهزة الكهرباء والصيانة الفنية |

المصدر: وزارة التربية والتعليم، مذكرة بشأن تقرير البنك الدولي للتصوير والتنمية الذى قدمته البعثة الاستطلاعية للتعليم، ١٩٧٥.

هذا بالإضافة إلى مدرسة فنية زراعية بالاسماعيلية، وتحويل مدرسة معسوط الثانوية الزراعية إلى مدرسة فنية.

وقد أعادت الوزارة ترتيب أولوياتها وخلصت إلى عدد من المشروعات التى لها الأولوية لكى يتولى البنك تمويلها، مع الحكومة المصرية على أن تكون كالاتى:

أولاً: التعليم الصناعى: تحويل ثلاث مدارس إلى نظام الخمس سنوات. وإنشاء خمس مدارس نظام الخمس سنوات .

ثانياً: التعليم الزراعى: تحويل مدرسة مسطر إلى نظام الخمس سنوات. وإنشاء مدرسة بالاسماعيلية نظام خمس سنوات .

ثالثاً: الثانوى العام: تحويل مدرستين إلى نظام التعليم الشامل. وإنشاء ثلاث مدارس جديدة .

ويكون إجمالى التكلفة ٢٢٥, ٣٥ مليون دولار، يساهم البنك الدولى بمبلغ ١٦٥, ٢١ مليون دولار، وتحمل الحكومة المصرية باقى التكلفة ومقدارها ١٤, ٠٦٠ مليون دولار.

ثالثاً: مشروعات البنك المقترحة للتعليم الثانوى:

رأى تقرير البنك الدولى أن السياسة التعليمية فى مصر تنجه إلى تطبيق نظام المدرسة الشاملة. ومن ثم فقد أوضحت بعثة البنك فى التقرير مقترحاتها بشأن تطبيق هذا النظام حيث رأت أن المشروع يتضمن بناء وتجهيز ثلاثة مدارس ثانوية وتحويل مدرستين ثانويتين حاليتين؛ بحيث تتلاءم مع النظام الجديد، كما اقترح التقرير أن تكون أعداد الطلاب فى المدرسة الواحدة بين ٨٦٤-١٠٨٠ طالباً، على أن تكون كثافة الفصل حوالى ٣٦ طالباً، أى حوالى ٢٤ فصلاً، كما يرى أن تختار المدرستان اللتان سيتم تحويلهما، بعد أخذ القرار فى كثافة الفصول .

كذلك، فإنه من الواجب أن تتوزع هذه المدارس على جهات مختلفة من الجمهورية كنموذج يمكن تعميمه إذا ما نجحت التجربة، وعليه فقد تم اقتراح منطقة القناة، والوادي الجديد، ومنطقة من مناطق صناعة النسيج، وأحد المناطق الريفية .

ووضعت البعثة التكلفة المبدئية للمشروع بحوالى ٩, ٣ مليون دولار لتحمل الحكومة المصرية منها ٢٠٢ مليون دولار، وتحمل البنك ٧, ١ مليون دولار.

وقد رأت الوزارة أن يعطى هذا المشروع الأولوية؛ نظراً لأهميته فى خطة

التطوير التي وضعتها الوزارة للتعليم الثانوى.

رابعا: مشروعات البنك المقترحة للتعليم الإعدادى:

رأى التقرير أنه يمكن تحسين التعليم الإعدادى من خلال الآتى:

- ١) توفير المباني المدرسية الملائمة والمجهزة تجهيزاً جيداً.
 - ٢) رفع كفاية الإدارة المدرسية.
 - ٣) إعادة النظر فى مناهج العلوم والرياضيات.
 - ٤) إدخال موضوعات عملية إلى جانب المناهج النظرية حتى تتحقق تربية حديثة متوازنة.
 - ٥) تحديث إعداد المعلم.
 - ٦) الاهتمام بالأنشطة المتصلة بالعلوم والتربية بواسطة الراديو والتلفزيون.
 - ٧) تأهيل المعلمين تأهيلاً تربوياً.
- وقد اقترح التقرير نموذجاً يتمثل فى اتجاهين:
- مدرسة من ثمانية فصول إجبارية.
- مدرسة ثانوية من أربعة فصول متنوعة التشعب.

أو

- أ- مدرسة ثانوية إجبارية.
 - ب- مدرسة ثانوية من ثلاثة فصول.
 - ت- إطالة مدة الجامعة عاماً دراسياً آخر.
- بينما رأت الوزارة - بالنسبة لدمج التعليم النظرى بالعملى - فإنه تم الأخذ به، إلا أن المدارس تفتقر إلى الورش والتجهيزات والخامات وبعض الفنيين، مما أدى بها إلى عدم القدرة على تحقيق أهدافها.
- أما بالنسبة لسن الإلزام، فقد رأت الوزارة ضرورة الاهتمام أولاً بالمباني المدرسية والتخطيط لها؛ لكى تواجه الإعداد المتزايدة من التلاميذ، كما يتطلب أعداداً أكثر من المدرسين بما يكفى لمواجهة التجربة.

أما تطبيق نظام الثماني سنوات، فقد رأت الوزارة أنه يمكن النظر فيه بعد تقييم نتائج تجربة المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر.

خامساً: مشروعات البنك المقترحة للتعليم الابتدائي:

نقد التقرير أسلوب النقل الآلي بالمرحلة الابتدائية، حيث أن هذا الأسلوب استُخدم دون اتخاذ أى ضمانات لنجاحه، مما يؤدي إلى ارتفاع أعداد الراسبين فى الصفوف الثانى والرابع والسادس فى حالة إجراء امتحانات جدية. كذلك، يرى التقرير، ضرورة تدريب مدرس التعليم الابتدائي على تشخيص حالات التخلف ونواحي النقص عند التلميذ، كما أنه من الضروري تدريب المدرس على الاختبارات التشخيصية، وعلى التعليم العلاجى، وعلى التدريس فى الفصل الواحد لمجموعات، وأن يكون الهدف من عملية التقييم هو التشخيص العلاجى وليس الرسوب، وعليه فقد اقترح التقرير أن يُعين الاختصاصيون فى التعليم العلاجى بالمدارس.

بناءً على الدراسة السابقة فقد تم منح مصر قرضاً قيمته ٢٥ مليون دولار بفوائد ٤/٣ % تدفع نصف سنوية على المبالغ المسحوبة كمصاريف إدارية، وفوائد مع سداد القرض بدءاً من ١٩٧٨ حتى تاريخ الانتهاء فى ٢٠٢٧.

وهدف المشروع إلى:

- ١) تنوع وتطوير التعليم الابتدائي والثانوي والفنى والمهنى متضمناً:
- ٢) إنشاء وتجهيز المدارس والمعاهد التى شملها المشروع.
- ٣) زيادة وتطوير مدرسى المرحلة الابتدائية والمدرسين الفنيين العاملين فى المدارس والمعاهد التى تضمنها المشروع.
- ٤) تدريب التعليم الاعداى والثانوى الشامل على أساس رائد يعطى اهتماماً أكبر بالدراسات العملية.
- ٥) تحسين خطط التعليم والتدريب وتنمية القوى العاملة من خلال دراسات ملائمة وقد وجه المعونات إلى القطاعات الآتية:

أولاً: التعليم الفنى:

مدرسة للغزل والنسيج بشبرا، ومدرسة غزل ونسيج بطنطا، ومدرسة ميكانيكية

بأسوان، ومدرسة مسطرد الزراعية، ومدرسة القاهرة الفنية بالقبة.

هذا إلى جانب القيام بالآتى:

- ١- دراسات عن التخطيط التطبيعى.
- ٢- عمل تصميمات معمارية لدور المعلمين والمعلمات، والتي من المنتظر تنفيذها فى الدفعة الثانية من القرض.
- ٣- تدريب المعلمين على استخدام وصيانة الأجهزة التعليمية.
- ٤- إعداد قوائم التجهيزات اللازمة للمدارس الشاملة.
- ٥- تطوير مناهج واعداد قوائم الأجهزة، لمدارس الوزارة المدرجة بالمشروع وعددهم ٢٣ معهداً للتدريب والتعليم.
- ٦- منح دراسية وبرامج تدريبية، للمدرسين المؤهلين المختارين وهيئات الادارة بمعدل ٦٥ منحة سنوياً.

خدمات الخبراء وبرنامج الدراسة والمنح الدراسية:

المنح المخصصة للمدارس الشاملة : ترواح مدة المنح ما بين ثلاثة وتسعة شهور، وبلغ مجموعها ثلاثاً وتسعين منحة فى مجالات التخطيط والإدارة، والإشراف، ومدرسى المعلم، والتوجيه التطبيعى.

الخبراء والمنح المخصصة للمدارس الفنية لتدريب المعلم:

• اثنتا عشر منحة لكل مجال من: الكهرباء والميكانيكا، والألكترونيات من شهرين إلى ستة شهور.

• وتسعون منحة فى مجالات: التخطيط والإدارة، والإشراف ، ومدرسى المعلم ، والتوجيه التطبيعى.

الخبراء:

• اثنا عشر خبيراً فى مجالات التكنولوجيا الآلية ، تكنولوجيا الكهرباء، والإلكترونيات

الخبراء والمنح المخصصة للتخطيط وهيئة الإشراف:

• عشر منح، لمدة تتراوح ما بين شهرين وخمسة شهور، للتخطيط وهيئة الإشراف.

• ثمانى وأربعون منحة، لموجهى البرامج، لمدة تتراوح ما بين ستة وثمانية شهراً.

• ثمانى وعشرون منحة، لمديرى ومساعدى المدارس، لمدة تتراوح ما بين ستة وثمانية شهراً.

• مائة وثمانى وستون منحة، للمدرسين الأوائل، لمدة تتراوح ما بين ستة وعشرين وثمانية وعشرين شهراً.

منح وزارة التخطيط :

• منحتان لوزارة التخطيط، لمدة تتراوح ما بين شهر وشهرين.

• ثلاثون منحة، لمديرى المعاهد، لمدة تتراوح ما بين خمسة وستة شهراً.

• مائة واثنان، منحة لمشرفى الورش، لمدة تتراوح ما بين ستة و سبعة عشر شهراً.

• مائة وثلاثة منحة، للموجهين، لمدة تتراوح ما بين ستة وسبعة عشر شهراً.

خبراء الأجهزة:

• أربعة عشر خبيراً، لمدة تتراوح ما بين شهرين وسبعة أشهر، فى القوائم والمواصفات.

• خمسة عشر خبيراً، لمدة تتراوح ما بين ثلاثة وخمسة أشهر فى مجال التدريب على الاستعمال، والصيانة.

• اثنا عشر خبيراً، لمدة شهر فى مجال الإدارة وتنظيم الورش.

• ستة وثلاثون خبيراً، لمدة ثلاثة عشر شهراً للمناهج والمعدات.

• ثلاثة خبراء ،لمدة ثلاثة أشهر فى مجال فنى معامل والبصريات.

خبراء لمراكز التدريب المهنى وحرف الصناعة:

• أربعة خبراء، لمدة تتراوح ما بين شهر وأربعة أشهر، فى مجال المناهج والتجهيزات.

• أربعة خبراء، فى مجال آلات الديزل البحرية.

• أربعة خبراء، فى مجال العمليات الكيماوية.

• أربعة خبراء، فى مجال التدريب الكيمايى وإعداد المشروع.

وفى عام ١٩٧٧، تم توقيع اتفاقية أخرى بين البنك ومصر، بمبلغ ٢٥ مليون دولار، لأربع وزارات وهى : التعليم، والتعظيم العالى، والصناعة، الإسكان والتعمير.

ويهدف المشروع إلى:

- ١) تحسين مستويات الفنيين المهرة وأشباه المهرة.
- ٢) تحسين كفاءة المدارس الثانوية، عن طريق المناهج الدراسية في ثلاث من المدارس الشاملة .
- ٣) زيادة وتطوير تدريب المعلمين الأوائل والفنيين والموجهين.
- ٤) تحسين التخطيط التعليمي والتدريب وتنمية القوة العاملة.

مكونات المشروع:

- ١) عشرون مبنى لمراكز التدريب المهني.
 - ٢) ثلاثة مراكز لتدريب المدربين.
 - ٣) عشرة مراكز صناعية تدريبية.
 - ٤) خمسة معاهد تدريب.
 - ٥) مدرسة لتدريب المعلمين.
- وقد رأت لجنة التقويم - والتي قامت بزيارات ميدانية للمشروع، واختبارات للموارد ومن خلال المناقشات مع مجموعة وكالة الإنماء الدولية، والمسئولة عن المشروع - رأت اللجنة، أن كفاءة المعلمين في كل من التعليم والتدريب العالي غير مرضية وخاصة بالنسبة لمعظم التعليم الفني؛ نظراً لعدم وجود التعليم الصلي، وأن معظم الدراسات دراسات نظرية.
- كذلك فقد رأت اللجنة، أن المشروع لم يحقق النجاح المرغوب في تحقيق التكامل والتعاون بين الوزارات المختلفة.

وفي عام ١٩٧٨ وقعت إتفاقية أخرى بمبلغ ٤٠ مليون دولار، على أن يبدأ في

١٩٧٩ وينتهي في ١٩٨٥.

وهذا المشروع إلى :

- ١) تنمية وتدريب الفنيين والمهرة وأشباه المهرة، لمواجهة متطلبات الصناعة.
- ٢) مساعدة وتحسين كفاءة للتعليم الثانوي، من خلال توفير فرص التدريب المتنوعة

لكل التلاميذ.

٣) تحسين وزيادة تدريب معلمى التعليم الإبتدائى، والثانوى، و الفنى.

٤) تحسين أبحاث التعليم والعمالة والتخطيط.

٥) توسيع وتحسين التعليم العام.

٦) توسيع الفرص التعليمية والتدريبية فى المناطق الفقيرة.

وقد وضعت أهداف المشروع على المستوى الفنى، على أن يمد وزارة الصناعة والتعدين والتي تم انشاؤها وتجهيزها فى قويسنا والتي كان من المنتظر أن تساعد كلا من الطلاب والمعلمين على حد سواء.

هذا بالإضافة إلى تجهيز ست مدارس فنية لتحويلها إلى نظام الخمس سنوات. بهدف إعداد العمال المهرة وأشباه المهرة، كما يمد المشروع وزارة التربية والتعليم، بأثاث ومعدات فنية لمسبعة عشر مدرسة إبتدائية، وأربع مدارس ثانوية لتمكينهم من دراسة المجالات الصلبة، علاوة على أجهزة ومعدات لأربع مدارس زراعية.

وفى نفس العام قدم البنك الدولى منحة للقيام بدراسة ميدانية حول المهارات الأساسية، ومدى احتفاظ من يتركون المدرسة، وعلاقة ذلك بأساليب التعلم، وبعض المتغيرات البيئية .

وقد كان اقتراح البنك، أن يقوم بدراسة حول مدى احتفاظ المتسربين من المدرسة الإبتدائية بالمهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، على أن تجرى الدراسة على عينة من المتسربين من الصفوف من الرابع الإبتدائى وحتى الأول الإعدادى، وعلى مدى الثلاث سنوات من ١٩٧٥-١٩٧٧، على أن يتضمن دراسة لأسباب الفشل والنجاح فى الدراسة الإبتدائية، والعوامل المساعدة فى تعلم المهارات الأساسية، والاحتفاظ بها، والأسباب الأساسية وراء مشكلة التسرب. وقد وافقت الوزارة على أن تكون الدراسة مدخلا للتعليم الأساسى، وليست قاصرة على الفقد والتسرب.

وقد رأى البنك أن الأهداف العامة للبحث هي:

١- معرفة المعطيات الحالية للتعليم الإبتدائى من حيث: أهدافه، ومحتواه ومعالمه،

والإمكانات التعليمية المتاحة.

٢- دراسة مدى فعالية المعطيات في اكتساب التلاميذ مهارات الاتصال الأساسية (القراءة والكتابة والحساب)، ومدى احتفاظهم لهذه المهارات بعد تركهم المدرسة ما بين الصفيين الرابع الابتدائي والأول الإعدادي.

٣- إعداد برنامج علاجي للتعليم الذاتي، يقدم لعينة من المتسربين من المدرسة الابتدائية، ومن فصول تعليم الكبار بهدف إعادة صقل مهارات الاتصال لدى هؤلاء الأفراد من ناحية، واختيار أسلوب التعليم كأحد البدائل التعليمية، التعليم الأساسي غير الرسمي.

٤- اختبار مجموعة فروض تتعلق بتحديد العوامل المؤثرة في تعلم المهارات الأساسية.

ورأت بعثة البنك الدولي أن العائد المتوقع من البحث هو الوصول إلى توصيات تركز على أسس علمية، تساعد متخذ القرار فيما يتعلق بـ:

- ١) تحديد نوعية التعليم الأساسي من حيث المحتوى، وسنوات الدراسة.
 - ٢) تحسين معطيات التعليم الابتدائي الحالي، بوصفه الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، واللازمة لتطوير مهارات العمل للكبار.
 - ٣) تقديم بدائل تعليمية لمكافحة الأمية، باستخدام أسلوب التعليم الذاتي غير الرسمي.
- وفي عام ١٩٨٠ وقعت إتفاقية أخرى، وفقاً للمشروع الثالث للتعليم، بهدف مساعدة الحكومة على تنمية مشروعاتها في قطاعات : الزراعة، والصناعة، والصحة، من خلال :

- ١- تدريب قوى عاملة وعمال مهرة .
- ٢- تنمية مهارات التدريس في المدارس الثانوية والجامعة.
- ٣- تنمية الإدارة.

وقد قام المشروع بتفعيل المناهج وتحسين طرق التدريس، كذلك فقد وُجد أن هناك مؤشرات طيبة في كل من كم وكفاءة الخريجين من العمال المهرة وأنشأه المهرة.

كذلك، فقد ساهم البنك الدولي، في إنشاء أربع مراكز تدريب فسي المجالات الزراعية، التي ألحقت بالمدارس الزراعية. والمساهمة في إنشاء ومد المعاهد الفنية المتوسطة، بالمعدات والآلات وتطوير التخصصات والمناهج الدراسية والمعاهد الفنية للتعليم الصناعي.

وفي عام ١٩٨٨/ ٨٦ قدم البنك الدولي قرضاً آخرًا للتعليم الفني، بهدف صيانة للتجهيزات ، وإنشاء مؤسسات لتدريب العاملين.

وقد ساهم البنك في تغطية بعض النفقات التي صادفت مشروعات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث قام بتغطية نفقات بعض المنح الدراسية والبحوث، فسي المشروع (رقم مصر ٥٩٢/ ٧١) والخاص بمدرسة القاهرة الفنية بالقبة.

ومن العرض السابق يلاحظ عددا من النقاط الواجب الالتفات إليها وهي:

* أن بداية تقديم المعونات لمصر كانت في ١٩٧٥، وهي فترة الإعلان الرسمي لانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، والتي تعتبر شريطة لتقديم المعونات والتي رأت وزارة التربية والتعليم أهمية تنفيذ المشروعات التعليمية في إطار الانفتاح الاقتصادي. هذا من جانب، ومن جانب آخر هو التوجه السياسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وإعلان النظام السياسي عن استعداده للتفاوض مع إسرائيل لتحقيق السلام الشامل في المنطقة.

* أن الوزارة أعادت ترتيب أولوياتها ؛ حيث نجد أن هذه الأولويات قد طابقت مقترحات بعثة البنك الدولي في الاتفاقية الخاصة بالقرض المقدم في ١٩٧٦، وقيمته ٢٥ مليون دولار.

* اتجاه مشروعات البنك الدولي إلى قطاعات التعليم الفني، وتمهين التعليم بصفة أساسية ؛ حيث كانت المعونات الوحيدة المقدمة لقطاع غير قطاع التعليم الفني، هو المنحة المقدمة لبحث المهارات الأساسية في التعليم الابتدائي ومدى احتفاظ من يتركون الدراسة بها "والذي اتخذ بناءً عليه قرار تطبيق نظام التعليم الأساسي في مصر. ومن المعروف أن صيغة التعليم الأساسي هي صيغة تهدف دخول المجالات الطمية في التعليم الأساسي، كذلك عنى البنك الدولي بالعمل على تغيير نظام الثانوى، وذلك بإدخال نماذج

المدرسة الثانوية الشاملة .

* حرص البنك الدولي على مشاركة الجهات الانتاجية المختلفة مثل وزارة الصناعة، ووزارة الأشغال، ووزارة التعبير والمجتمعات العمرانية الجديدة، بهدف التكامل فى اعداد العمال المهرة والفنيين الأول. وإن كان هذا من الأمور التى قد تبدو طيبة والواجب أخذها فى الاعتبار، إلا أن تقارير تقييم البرامج قد أثبتت عدم جدية الهيئات الأخرى فى التعاون مع مدارس التعليم الفنى؛ مما أسفر عن تبديد قدر كبير من المعونات المقدمة. (١٥)

* لم تشر تقارير التقييم، إلى الجهات التى يُطلب منها الأجهزة المختلفة، كذلك لم تُسرد فى تقارير البنك جنسية الخبراء، وإن كان الشكل العام للتقارير يوحى بالتركيز على كل من بريطانيا والولايات المتحدة، حيث تم تدريب عدد من المبعوثين داخل المملكة المتحدة، كذلك قد أبدى بعض العاملين بأن معظم الأجهزة فى مدرسة مسطرد الصناعية كانت من الولايات المتحدة الأمريكية (١٦)

* لم يرد فى أى تقرير من تقارير البنك والتى تم الحصول عليها تكلفتة الخبراء أو المبعوثين، وقد قدر عدد الخبراء فى المشروع الأول ٥٩ استشارة — ٣٠٧ خبير، وعدد ٤٢٧ لمائة.

* وبالنسبة لمشروع مدرسة القاهرة الفنية، فقد طُلب من قبل الوزارة لتغطية المنح المقدمة من البرنامج الائمانى للأمم المتحدة فى تحويل المدرسة إلى نظام الخمس سنوات (١٧)

* إشراك عدد من المؤسسات والدول الأخرى، مثل بنك التنمية الأفريقى والسدى مساهم فى المشروع الأول، والمملكة المتحدة فى المشروع.

* تحرص سياسة البنك على تمهين التعليم فى العالم الثالث، الأمر الذى يؤكد على النظرة البرجماتية إلى التعليم باعتباره هو المقياس الأساسى لموتى العمل؛ حيث يكون العمل هنا هو الحاجة الأساسية الواجب إشباعها وليس التعليم فى حد ذاته، كذلك يرى البنك أن توسيع التعليم الأساسى فى الدول النامية من شأنه أن يحد من الطلب على

التعليم الثانوى العام، ومن ثم الجامعى من جهة، ومن جهة أخرى فإن التعليم الأساسى يمكن الأطفال من الحصول على الخبرة التعليمية التى تمكنهم من العمل الحر

Self employment

* كذلك يرى البنك أن المؤسسة التعليمية تتميز بأدائها لوظيفتين هما : الحفاظ على النظام من جهة، وإدارة التغيير من جهة أخرى. وتختلف هاتين الوظيفتين باختلاف النظام والهيكل الإدارى والأفراد العاملين فى النظام، وقد يكون من مظاهر نجاح التطوير التعليمى هو بناء وحدات لإدارة التجديد، ويتم هذا بطريقتين هما :

(١) تقوية مؤسسات السياسة والتخطيط .

(٢) تطوير الطاقات الخاصة لتنفيذ برامج الاستثمار التى تهدف للتغيير.

ومن التجارب التى أثبتت نجاحاً تلك التجارب التى أخذت فى اعتبارها تعزيز المؤسسات النوعية والتى من شأنها تعزيز التغيير المؤسسى. وبالتبعية، فإن غياب مثل هذه المؤسسات النوعية يؤدى إلى انخفاض كفاءة الإصلاح التعليمى، الأمر الذى يوضح تركيز البنك الدولى على مشاركة المؤسسات السياسية الأخرى التى سبق الإشارة إليها.

* هذا إلى جانب التوصيات التى يعونها البنك فى سياساته والتى تعتبر من الأمور غير المباشرة فى التأثير على التعليم؛ والتى قد تكون من أهم الشروط التى يمنح على أساسها المعونات، والتى يتم تنفيذها من قبل السياسات المحلية؛ حيث يرى البنك الدولى أن توزيع الاتفاقيات الحكومية للتعليم فى معظم البلدان النامية غير عادل؛ حيث أن القليل من الأفراد تتاح لهم فرص الدخول إلى التعليم العالى والذى يحوز القدر الأكبر من الاتفاقيات الحكومية، هذا بالإضافة إلى أن المستفيدين من هذه الاعانات هم الأغنياء فقط وليس المعوزين؛ والذين تتاح لهم الفرص المختلفة فى كل المستويات التعليمية وبالأخص التعليم الجامعى؛ الأمر الذى يعكس بدوره على المساواة الاجتماعية. ومن ثم يقترح البنك حزمة من السياسات لترشيد تمويل التعليم وإعادة نفقات التعليم العالى، وإعادة توزيع الاتفاقيات الحكومية على المستويات ذات العائد الاجتماعى الأعلى.

* يرى البنك ضرورة التخلّى عن مركزية إدارة التعليم العام وتشجيع التعليم الخاص،

والجهود الذاتية. وتؤكد سياسات البنك بأن هذه السياسات من الممكن أن تكون غير عملية من الوجهة السياسية إلا أنه يؤكد على ضرورة تبني مثل هذه السياسات تدريجياً. • يركز البنك على ضرورة فرض رسوم تعليمية الأمر الذي يساهم في الحد من الأقبال على التعليم الثانوي ومن ثم التعليم الجامعي، كذلك فهو يساعد على زيادة فاعلية الكفاءة الداخلية بالإضافة إلى دوره في زيادة الاستيعاب في التعليم الابتدائي من خلال العائد؛ والذي يوظف للمدارس الابتدائية، وأخيراً فهو عامل من عوامل كل من المساواة الاجتماعية و الاقتصادية، حيث يسهم في توزيع أكثر عدلاً للدخل (١٨)

ثانياً: صندوق النقد الدولي.

نشأة صندوق البنك الدولي:

كانت نشأة صندوق النقد الدولي كمثيلة البنك الدولي، والمنبثق عن مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤. وبينما كان الغرض من إنشاء البنك الدولي هو توفير الاعتمادات المالية طويلة الأجل في المشروعات الإنتاجية، كانت وظيفة صندوق النقد الدولي هو الحد من مشكلات ميزان المدفوعات في الأجل القصير، والصل على تثبيت أسعار الصرف بين الدول الأعضاء، وتجنب فرض قيود على الصرف والعمل على النمو المتوازن للتجارة الدولية؛ باعتبارها وسائل أساسية وهامة لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل، والتوظيف، ونمو التجارة العالمية، والاستثمارات الدولية.

وقد حدد ميثاق عمل الصندوق في مادته الرابعة أن القيمة التبادلية لعملة أي عضو سيعبر عنها بالذهب كأساس مشترك، أو بما يعادله من دولار أمريكي.

كذلك فقد نصت أحكام صندوق النقد الدولي على أن لكل دولة عضو ٢٥٠ صوتاً بالإضافة إلى صوت واحد لكل مائة ألف دولار من حصتها؛ وبالتالي فإن القوة التصويتية داخل البنك ترتبط بحصة هذه الدول داخل الصندوق، وعليه فإن مقدرات الأمور أصبحت في يد الدول

الرأسمالية الكبرى، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية (١٩)؛ وبالتالي فإن صنع القرار في صندوق النقد الدولي يسير على نفس النهج صناعة القرار بالبنك الدولي؛ من

حيث علاقته بالولايات المتحدة عليه.

ومن الجدير بالذكر أنه ليس لأي دولة الحق في عضوية البنك الدولي، وبالتالي الحق في الاقتراض منه، إلا إذا كانت عضواً بصندوق النقد الدولي.

سياسة صندوق النقد الدولي (٢٠)

تركزت سياسات صندوق النقد الدولي على تقديم المعونات المالي المتمثل فسي صورة قروض طويلة وقصيرة الأجل للدول الأعضاء؛ التي تعاني عجزاً في ميزان المدفوعات، أو تلك التي تعاني مشكلات في تسديد ديونها، ومن ثم تلجأ إلى الصندوق في محاولة لإعادة جدولة هذه الديون. إلا أن هذا المعونات المقدمة من صندوق النقد الدولي هو عون مشروط بحزمة من السياسات، والقواعد التي يضعها الصندوق، والتي تعتبر واجبة الإلتزام من العضو المدين، والذي يتعهد بتنفيذها من خلال خطاب النوايا (٢١)؛ وهذا الخطاب من حيث الشكل هو وثيقة تصدر من الدولة المدينة إلى مدير الصندوق متضمنة ما تعزم الحكومة تنفيذه من سياسات اقتصادية، وفي فترة برنامج المعونات، هذا من ناحية الشكل، أما من ناحية المضمون؛ فإن هذا الخطاب ما هو إلا محصلة مناقشات، ومفاوضات بين كل من الدول الطالبة للعون، وبين الصندوق، والذي لا يتعهد بأي قرض إلا إذا تعهدت الدولة بتنفيذ هذه السياسات، بسل من حق الصندوق معاقبة الدولة إذا لم تلتزم بالتعهدات الواردة به (٢٢)

والسياسات التي يطلبها الصندوق تدور حول المحاور الآتية:

١- اتباع سياسة مالية انكماشية للحد من التضخم؛ عن طريق تخفيض عجز الموازنة العامة، وزيادة الضرائب، وأسعار السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة، وتخفيض الإنفاق العام.

٢- اتباع سياسة نقدية، وإئتمانية انكماشية؛ عن طريق الحد من زيادة الإئتمان المصرفي.

٣- تحرير المعاملات الخارجية بإلغاء اتفاقات الدفع الثنائية، وعدم زيادة الضرائب الجمركية على الصادرات والواردات.

٤- تحرير سعر الصرف، وإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي مع تخفيض قيمة العملة الوطنية.

٥- تشجيع رأس المال الفردى والمحلى والأجنبي، ومنحة الضمانات والأمنيات التى من شأنها التوسع فى الاستثمار.

وقد كان أول اتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولى عام ١٩٦٢، والسذى تم بناءا عليه تخفيض الجنيه المصرى بنسبة ٢٠%، مع بعض الإجراءات الأخرى من بينها، توحيد سعر الصرف على جميع المعاملات عدا رسوم قناة السويس، ورواتب المبعوثين من الطلبة إلى الخارج.

إلا أن المرحلة الهامة فى تاريخ العلاقة بين مصر وصندوق النقد الدولى كانت بعد الأخذ بسياسة الافتتاح الاقتصادى؛ حيث تقدمت مصر بطلب من الصندوق لتمويل ميزان المدفوعات، والحصول على تسهيلات لدفع التزامات الدين الخارجى، الأمر الذى رأى معه الصندوق تكوين لجنة استشارية لمصر مكونة من الدول الدائنة، هذا مع مطالبة مصر بضرورة الأخذ بخطوات جادة للإصلاح الاقتصادى من خلال برنامج مدته ست سنوات.

ومن الجدير بالذكر أن تنفيذ هذا البرنامج قد كلف مصر الكثير؛ حيث نجم عنه انتفاضة الشعب فى يناير ١٩٧٧ (٢٤).

أما مصير التعليم فقد خفضت ميزانيته من ١٥% عام ١٩٧٥ إلى ١١, ٦٠% عام ١٩٧٧. (٢٥)

وفى عام ١٩٨٨ تعهدت مصر من خلال خطاب النوايا بأنها سوف تعزّم خفض تكلفة الاستثمار؛ وفى المقابل سوف تحصل رسوما من أجل تقديم عدد من الخدمات؛ والتي كانت تُقدم بالمجان مثل الخدمات الطبية والتعليمية؛ الأمر الذى يوفر خمسين مليون جنيها مصريا (٢٦).

هذا إلى جانب البحث عن سبل جديدة لإلغاء المجانية، والتي كانت قد أرسيت منذ الستينيات، والتي دعت الحاجة إلى إضفاء الشرعية لها أمام الرأى العام مرة أخرى

إلى عقد مؤتمر قومي للتعليم لمناقشة خطة الحكومة من خلال وثيقة استراتيجية تطوير التعليم (٢٧) والتي سيتم مناقشتها في حينها.

وعلى الرغم من أن الدستور المصري ينص على مجانية التعليم، إلا أن الحكومة قد فرضت رسوماً على عدد من الخدمات التعليمية، والتي تعهدت بها الصندوق النقد الدولي.

هذا إلى جانب الآثار الاجتماعية المترتبة على سياسات الاستثمار الأجنبي؛ وما يشكله من خطورة على تكافؤ الفرص التعليمية؛ والتي أدت إلى انتشار المدارس الأجنبية الخاصة، ومدارس اللغات، والمدارس الإسلامية الخاصة؛ والتي تدرس هي الأخرى بلغات أجنبية؛ الأمر الذي يخلق ويعيق التناقضات داخل المجتمع، حيث أن هذه النوعية من المدارس تفرز العديد من الثقافات المتباينة، فتجد الثقافة العليا المحلية، والثقافة الشعبية؛ والتي تؤدي إلى القطيعة بين الثقافة الحاكمة؛ والتي تدين بالولاء للثقافات الغربية، والقيم المرتبطة بها من مصدر التفكير والتصور الشامل، والتنظيم الإداري والعلى السياسي، كما يبعث على فقدان الثقافة القومية إمكانية نموها ذاتياً فتضطر إلى الاعتماد على الخارج بشكل أكثر ثقلاً لتأمين ما تحتاجه من معارف، وتقنيات ضرورية لتيسير المجتمع والدولة. وبقدر ما تصبح هذه الثقافة العليا أجنبية مقبولة من معظم الفئات، تتدهور في نفس الوقت الثقافة الشعبية، وتتحط قيمها الروحية، والمعنوية، ويحل محل هذا التفاعل بين الثقافات رفض وعنف متبادل؛ وهكذا تتحول كل ثقافة منهما إلى جماعات متميزة تحاول كل منها أن تؤكد تميزها ووجودها أمام الجماعات الأخرى، وتغذى مشاعر العداء لها بقدر ما تخفى عجز الثقافة الوطنية ككل عن تأمين الحلول الملائمة والإجابات الفعالة على المشكلات التي يطرحها الواقع المتغير، وتبقى النخبة المحلية تبحث عن أيديولوجيات تستطوع من خلالها أن تتحالف وتتفاهم مع للنخبة المسيطرة؛ الأمر الذي يولد التناقض الدائم بين الرغبة العامة في إحداث تغييرات بنوية وجذرية تتطلع إليها فئات المجتمع، وبين الحفاظ على الوحدة الوطنية أو الهوية كمصدر للمساواة، وعندما يتضارب مطلب الهوية مع مطلب التغيير؛

تفقد الجماعة كل إمكانية على الحركة والمبادرة في النزاعات الداخلية.

وفي الاتجاه المقابل تضطر الثقافات الأخرى توظيف نفسها في المعركة السياسية والأهداف على حساب وظائفها العقلية والعلمية المبدعة، بل وتظل تابعة إلى الإبداع الخارجي، وعاجزة في نفس الحين عن الاستقلال بمصادر إبداعها، وتحول تدريجيا دون الدعوة إلى العلم أكثر مما تصبح هي بذاتها ثقافة العلم والعقل؛ وبهذا يفقد المجتمع استقلاله الفكري (٢٨)

الأمر الذي يفسر ما آل إليه المجتمع المصري من تفسخ في نميجه، وما يعانيه من تناقضات علمانية، وسلفية، وأصولية تحاول أن تفرض نفسها على الساحة، والتي كانت نتيجة حتمية لتعدد النظام التعليمي داخل مصر.

يتضح مما سبق مدى تأثير المعونات المالي المقدمة من صندوق الدولي؛ والذي يشكل خطورة على جسد التعليم، والذي يجد سبيله من خلال الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها مصر، كذلك فهو يعكس في مضمونه تناقضات فيما يفرضه من سياسات تكيف هيكلية؛ تؤدي إلى خفض الاتفاق على التعليم، في الوقت الذي تقدم فيه الدول الرأسمالية المسيطرة على سياسات الصندوق عونا لتساعد به مصر في حل مشكلات تمويل التعليم.

المراجع

- ١- رمزى زكى، التاريخ النقدي للتخلف...، مرجع سابق، ص ص ١٤٨ - ١٥٣.
و انظر أيضا:
- World Bank, Guidelines Procurement under IBRD Loans and IDA Credits, Washington, D.C, 1992.
البنك الدولي، دورة المشروع في البنك الدولي، واشنطن ، منظمة الشرق الأوسط وشمالى إفريقيا، د.ت.
_____، مجموعة البنك الدولي _____،
_____، د.ت.
٢ - صفوت عبد السلام عوض الله، البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية، القاهرة، الأهرام الاقتصادي، ع ٥١، مايو ١٩٩٢، ص ٦٥.
لمزيد من التفاصيل انظر أيضا:
World Bank, Guidelines Procurement Under IBRD Loans and IDA Credits, fourth ed., 1992.
٣- رمزى زكى، التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق، ص .
4-World Bank, The World Bank & International Finance Corporation, Washington, 1983, P .
٥- بيار، شيريل، فح القروض الخارجية: صندوق النقد الدولي والعالم والعالم الثالث، ترجمة بيار عقل، بيروت، دار الطليعة ١٩٧٧، ص ٢٠٧.
لمزيد من التفاصيل انظر أيضا:
كونابل، بارير ب. رسالة البنك الدولي فى عالم متغير، فى مجلة التمويل والتنمية، البنك الدولي، ديسمبر ١٩٨٦، مج ٢٤، رقم ٤.
King, Kenneth, Op.Cit., Various pages.
٦- بايير، شيريل، البنك الدولي، دراسة نقدية ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، القاهرة، دار سينا للنشر، ١٩٩٤، صفحات متفرقة.
لمزيد من التفاصيل، انظر لنفس المؤلفة، فح القروض الخارجية، مرجع سابق، صفحات متفرقة.

٧ - زكى العادى. التاريخ السرى للبنك الدولي، القاهرة. دار سينا للنشر ١٩٩٢، ص ص ٧٣ - ٧٦.

انظر ايضا : فرسبورز، أدريان، عشرون عاما من مساعدات البنك الدولي للتربية الأساسية: عرض وتقييم، ليونمكو، مستقبلات، (مج ٢١، ع ٣، ١٩٩١) ص ص ٣٧٣ - ٣٩٠.

8- World Bank: Egypt and The World Bank: Background Information Note, The World Bank and North Africa Region, 1933.

9-The World Bank, Guidelines Proucurement Under IBRD Loans and IDA Credits, Ibid, p 6.

10-The World Bank, Guidelines Proucurement Under IBRD Loans and IDA

١١ - زكى العادى، المرجع السابق، ص ٥٧.

12- Unisco, Trends in the External Financing of Education, Ibid, p 24

١٣ - ج م ع، وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، مذكرة مرفوعة لوزير التربية والتعليم بشأن قرض قيمته خمس وعشرين مليون دولار من البنك الدولي، مرجع سابق.

١٤ - وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، مذكرة بشأن تقرير البنك الدولي الذى قدمته البعثة الاستطلاعية للتعليم، ١٩٧٥.

وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، خطاب من وزير التعليم إلى وزير الاقتصاد بشأن مقترحات الوزارة حول مشروعات البنك التى قدمتها البعثة الاستطلاعية للتعليم فى ١٩٧٥.

وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية مذكرة للعرض على الأستاذ نائب الوزير بشأن مد مشروع مدرسة القاهرة الفنية بالقبة لمدة ثلاثين شهرا والذى ينفذ بمعاونة البرنامج الإئمانى للأمم المتحدة، ١٩٧٩.

وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، بنود اتفاقية البنك الدولي على منح مصر مبلغ ٢٥ مليون دولار لتمويل مشروعات التعليم، ١٩٧٦.

وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، بيان بالاتفاقيات التى تم توقيعها، والتى لم يتم توقيعها بين وزارة التربية والتعليم والمنظمات والهيئات الدولية

والدول الأجنبية، ١٩٨٠.

المركز القومي للبحوث التربوية، مذكرة للعرض على مجلس وكلاء الوزارة بشأن المشروع المقدم من البنك الدولي لإجراء بحث ميداني فسي مصر حول: المهارات الأساسية للتعليم، ومدى احتفاظ من يتكون الدراسة بها، وعلاقة ذلك بأساليب التعليم الإبتدائي وبعض المتغيرات البيئية، ١٩٧٧ .

المركز القومي للبحوث التربوية، خلاصة لمشروع البنك الدولي لإجراء بحث ميداني فسي جمهورية مصر العربية حول المهارات الأساسية للتعليم، ...، ١٩٧٧.

المركز القومي للبحوث التربوية، مجموعة من الخطابات المتبادلة بين البنك الدولي والوزير، وخطابات بين البنك ومدير المركز القومي للبحوث التربوية بالإنجليزية (أصول) بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٧٧، ١١، ١٥ أكتوبر ١٩٧٩، ١٩ نوفمبر ١٩٧٩، و ١٣ مايو ١٩٨٠ .

المركز القومي للبحوث التربوية، مذكرة بشأن ماتم إنجازها.

المركز القومي للبحوث التربوية، مذكرة بالميزانية المقدمة من البنك الدولي .

World Bank, Office Memorandum, Egyptian Literacy Study Program Report, May, 1980.

World Bank, Project Performance Report: ARE First Project, (Credit 681-EGI Report No. 5070).

World Bank, Project Completion Report: Egypt Second Project (Credit 808-EGI).

World Bank, Egypt Third Education Project (Credit 1069-EGT 11 1987).

15- IBRL, Project Completion Report: Egypt Second Education Project (Credit 808 EGY).

١٦ - مقابلة شخصية مع أحد المعلمين بالمدرسة.

١٧ - وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية، مذكرة بشأن مشروع مدرسة القاهرة الفنية لمدة عشرين شهرا والذي ينفذ بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تاريخ ٨ / ١٢ / ١٩٧٩ .

18- World Bank Papers no.44,53, op cit.

١٩ - السابق .

٢٠ - رمزي زكي، مرجع سابق، ص ص ١٥٤-١٥٩.

- ولمزيد من التفاصيل حول نشأة صندوق النقد الدولي أنظر :
- بايبر، شريل، صندوق النقد الدولي ، مرجع سابق.
 - ولنفيس المؤلفة ، البنك الدولي ، مرجع سابق.
 - زكى العايدى ، مرجع سابق.
 - صفوت عبد السلام، مرجع سابق.
 - جاي، دارام، صندوق النقد الدولي ودول الجنوب، مرجع سابق.
- 21- Shadler, Susan and others, Economic Adjustment in low-Incom Countries: Experince Under the Enhanced Structural Adjustment Facility, Washington, IMF, 1993, p 1-4.
- ٢٢- محمد نور الدين، المؤسسات الدولية وديون العالم الثالث، فى السياسة الدولية ، القاهرة، ع ٨٦، أكتوبر ٨٦، ص ١٣٨-١٤٦.
- ٢٣- جودة عبد الخالق، مصر وصندوق النقد الدولي: آليات التبعية فى التطبيق، فى السياسة الدولية، القاهرة ، الأهرام، الكتاب الثانى، ١٩٨٦، ص ص ١٤٩-١٦٩.
- ٢٤ - جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص ١٤٩-١٦٩.
- وانظر أيضا:
- حسين كامل بهاء الدين، الجامعات وتحديات العصر، فى مجلة أدب ونقد، يناير ١٩٩٦، ع ١٢٥، ص ص ٢١-٣٢ (ملف خاص)
- ٢٥- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة ، مرجع سابق، ص
- ٢٦- ج م ع، خطاب النوايا لعام ١٩٨٨.
- ٢٧- أحمد عبد الله، الآثار السياسية لتقشف العالم الثالث، فى السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام ، ع ٩٣ ١٩٨٨، ص ص ٢٠٣-٢٠٧.
- ٢٨- برهان غليون، مرجع سابق، ص ١٣٧.

5

المعونة الأمريكية

لمصر أم لأمريكا

المعونات الخارجية للتعليم
قبل الجامعى فى مصر من
١٩٦١ - ١٩٩٠ فى إطار
التعاون الثنائى

يقصد بالتعاون الثنائي: ذلك المعونات المتفق عليه بين بلدين وفقاً لبروتوكولات التعاون بينهما، وقد أبرمت مصر مع معظم دول العالم اتفاقات تعاون في كافة المجالات. وسيتعرض البحث لأشكال المعونات المقدمة من بعض الدول الأجنبية في مجال التعليم قبل الجامعي في مصر، وقد حددت هذه الدول، لما لها من وزن نسبي في مجالات المعونات الخارجية للتعليم في مصر.

أولاً: المعونات المقدمة للتعليم من المملكة المتحدة (ما وراء البحار):

UK Overseas Development Administration.

أصدرت الحكومة البريطانية في السبعينيات ما يسمى بالورقة البيضاء لتمويل التعليم في الدول النامية، والتي تركز فيها على أهمية التعليم كأساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار الآتي:

- ١) إلى أي مدى يمكن تقديم المعونات للتعليم، وما هي أفضل الوسائل لتقديمه؟
 - ٢) ما هي أكثر الأهداف التي تقدم لها المعونات أهمية؟
 - ٣) ما هي حقوق الأشخاص في التعليم في ضوء احتياجات الدولة الاقتصادية؟
 - ٤) ما هي أفضل الوسائل والطرق والفلسفات التعليمية التي يمكن استيرادها من الخارج بحيث لا تؤثر على هوية البلد المتلقي وثقافته.
- وتولى هيئة التنمية لما وراء البحار اهتماماتها إلى:

- ١- التدريب، وخاصة فيما يتعلق بتنمية مهارات المخططين، الإداريين، والمديرين، والمفتشين في كل من بريطانيا والدول النامية.
- ٢- تعليم اللغة الإنجليزية.

- ٣- تقديم المعونات في التعليم الفني والمهني على جميع المستويات والأشكال، بما في ذلك ميادين الزراعة والصناعة والإدارة، مع التركيز على اللغة الإنجليزية المتخصصة.
- ٤- تشجيع التعاون مع المؤسسات التعليمية الثانوية بين بريطانيا والدول النامية، تجريب وتحديث التعليم غير الرسمي، وكل من التعليم النظامي وغير النظامي في النخوم، وخاصة تدريب المديرين ومجموعة القادة، كذلك في تصميم معدات غير مكلفة لمحو الأمية الوظيفي.

٥- التعاون في تطبيق تقنيات التعليم عن بعد، وإنتاج البرامج والأدوات لكل من التعليم الرسمي وغير الرسمي.

٦- توفير الكتب اللاتمة للفصول الدراسية، وتنمية خدمات المكتبات.

٧- بحوث التعليم والخاصة بتمويل التعليم.

٨- تقييم المعونات المقدمة للتعليم (١)

المعونات المقدمة من المملكة المتحدة للتعليم في مصر للتعليم قبل

الجامعي من ١٩٦٦-١٩٩٠

ترتبط مصر بالمملكة المتحدة باتفاق ثقافي موقع في ٢٦ / ٩ / ١٩٦٥، واتفاق

تعاون فني موقع في ١٢ / ١١ / ١٩٧٤، وينفذ هذين الاتفاقين عن طريق برنامج تنفيذي

كما هو الحال مع الدول الأخرى بل يتم عن طريق تبادل الخطابات بين الجانبين. (٢)

قدم الجانب البريطاني أول معونة للتعليم في عام ١٩٦٦، متمثلة في منحتين
لمدرسي اللغة الإنجليزية، لمدة عشرة أشهر. ومنحتين لمدة ستة أسابيع .

وفي عام ١٩٦٨ قدم الجانب البريطاني :

(١) مدرب في وظيفة بالوحدة اللغوية التابعة للوزارة بمنشوية البكري.

(٢) خمس منح لمدة شهر في مجال تدريس العلوم.

(٣) منحة واحدة لمدة ستة أسابيع للقائمة على الإشراف على الوحدة اللغوية بمركز
التدريب الرئيسي بالإسكندرية.

(٤) عشرة منح لمدة ثمانية عشر شهراً للدراسة في كلية هدرسفيلد للتعليم الفني.

(٥) منحتان لمدة ثلاثة أسابيع لحضور حلقة دراسية لمفتشي اللغة الإنجليزية.

وفي عام ١٩٧٠ وجهت المعونات إلى:

(١) المساهمة في عقد حلقة دراسية عن طرق تدريس العلوم، في الثانوى في القاهرة.

(٢) المساهمة في عقد حلقة دراسية عن طرق تدريس العلوم، ومعرض للأجهزة العلمية
التعليمية

(٣) المساهمة في عقد حلقة دراسية

كما قدم الجانب البريطاني منح في المجالات الآتية:

- ١- منحتان لاثنتين من كبار موظفي التطعيم الفني، للتعرف على التطعيم الفني لمدة ست أسابيع.
 - ٢- ثلاث منح لثلاثة موظفين جدد من التطعيم الفني، للدراسة في كلية "مدرسفيلد" لمدة أسابيع.
 - ٣- منحة واحدة لمدة شهر، للتدريب على استخدام المعمل اللغوى الذى يقدمه المجلس البريطانى.
 - ٤- أربع منح لمدة ثلاثة شهور، لحضور البرنامجين اللذين ينظمهما مركز التلفزيون التطعيمى.
 - ٥- ست منح لمدة شهر للمفتشين والمفتشين الأوائل، في اللغة الإنجليزية لحضور حلقة دراسية بلندن.
 - ٦- منحتان دراسيتان في الرياضيات والطوم، مدة كل منهما ثلاثة شهور، للتدريب على المناهج الابتدائية.
 - ٧- أربع منح لمدرسى اللغة الإنجليزية، مدة كل منهما ثلاثة أسابيع .
- وفي عام ١٩٧١ قدم الجانب البريطانى عوناً في المجالات الآتية :
- (١) عقد حلقة دراسية لتدريس الطوم في المرحلة الثانية.
 - (٢) عقد ثلاث حلقات دراسية، في الرياضيات الحديثة في الثانوى، وفي الطوم في الابتدائي.
 - (٣) استخدام خبيرين في الرياضيات الحديثة والطوم، للعمل في تدريب المعلمين في منشية البكرى.
 - (٤) أربع منح لأربعة من المهتمين بالتلفزيون التطعيمى لمدة شهر.
 - (٥) عشر منح لمدة خمسة عشر شهراً لمدرسى التطعيم الفنى الصناعى والتجارى.
 - (٦) ست منح لمدة ثلاثة شهور لمدرسى الرياضيات الأوائل.
 - (٧) أربع منح لمدة ست أسابيع لمدرسى اللغة الإنجليزية.

- ٨) منحتان لمدة ثلاثة شهور للإذاعة المدرسية.
٩) أربع منح لمدة ثلاثة شهور للتلفزيون التعليمي.
١٠) عشر منح سنوياً، مدة كل منهما عامان، للحصول على الماجستير في اللغة الإنجليزية.

وقد اقترحت الوزارة على الجانب البريطاني بعض المعونات المطلوب في المجالات الآتية:

- أ- تقديم أجهزة وأدوات تعليمية.
ب- تقديم أجهزة ومعدات لازمة لفصول ومدارس التربية الخاصة بأنواعها.
ج- عوناً فنياً لإنشاء مدرسة صناعية ذات خمس صفوف متضمناً خبراء ومنحاً وأجهزة ومعدات.
د- المعاونة في إنشاء دائرة تلفزيونية مغلقة خاصة بالوزارة.
وفي عام ١٩٧٢ قدم الجانب البريطاني عدداً من المنح الدراسية في المجالات الآتية:
١) عشر منح لمدرسي اللغة الإنجليزية للحصول على الماجستير.
٢) خمسة زيارات دراسية لمدة شهر للمفتشين العاملين والمفتشين الأوائل.
٣) منحة لمدة ثلاثة أسابيع لمدرس أول لغة إنجليزية.
٤) منحتان من معهد التربية بجامعة نيوز أدهما للحصول على دبلوم الدراسات التربوية مدة كل منهما عام دراسي.
٥) منحتان للتدريب على استخدام الوسائل السمعية والبصرية لمدة خمس عشر أسبوعاً.

كما تم إيفاد أربعة خبراء لتدريب المدرسين أحدهما بمركز التدريب بالإسكندرية على حساب الجانب البريطاني، وثلاثة خبراء بمركز التدريب بمنشأة البكرى بعقود.
وقد عرض الجانب البريطاني عوناً في المجالات التالية والتي تم الموافقة عليها من الجانب المصري:

- عقد حلقة تدريب صيفية في تدريس العلوم يشترك فيها خبراء من الجانب البريطاني،

بغرض الاشتراك في وضع كتب الرياضيات للإعدادي.

- * عرض باستخدام مدرسين للغة الإنجليزية يعفود، على أن يكون التعامل معهم مثل التعامل مع المدرسين الفرنسيين، وقد طلبت الوزارة استخدام أربعة مدرسين.
- * كذلك تم الاتفاق على تحويل مدرسة محرم بك الفنية بالإسكندرية، من نظام الثلاث سنوات إلى الخمس سنوات.

ولم يثبت من الوثائق التي تم الحصول عليها أن هناك عوناً فني الفترة من ١٩٧٢ وحتى ١٩٧٧، وقد تم في الفترة من ١٩٧٧ الحصول على عون قليل تمثل فني سفر موجهين أولين لإجتزاً لمدة أسبوعين. كذلك تم إيفاد خبيرين لتدريب مدرسي المدارس التجارية على الكتاب المستعمل في اللغة الإنجليزية.

ثم عادت المعونات في عام ١٩٧٨ حيث قدم الجانب البريطاني عدداً من المعونات فني مجالات مختلفة وهي:

منح في مجال اللغة:

- اتفقت المملكة المتحدة على تقديم عدداً من المنح الدراسية في مجال تعليم اللغة الإنجليزية، لكل من التعليم العام والفني، حيث قدمت :
- * تسع وعشرون منحة للتعليم العام، ومنحتان للتعليم التجاري .
 - * سفر أربعة موجهين أوائل لمدة أسبوعين .

في مجال العلوم والرياضيات:

- * تم منح تسع منح لمدرسي الرياضيات عام ١٩٧٨/١٩٧٩ لمدة عام دراسي.
- * تسع وعشرون منحة للعاملين والخريجين من مدرسة محرم بك الفنية.
- * ذلك فقد أقام الجانب البريطاني معرضاً للكتب والصور في خدمة التعليم بأنواعه فني الفترة من ٧٨/١/٢١ وحتى ١٩٧٨/٢/٢٤.

وفي عام ١٩٧٩ تم تقديم المعونات في عدد من المناحي التعليمية كالآتي:

منح في مجال اللغة:

- (١) أربع وعشرون منحة، للدراسة بجامعة كولنستر لمدة ستة أشهر للتعليم العام.

٢) منحتان للدراسة بنفس الجامعة للتعليم الفني.

٣) إحدى عشر منحة لمدة عام لمدارس التعليم الفني: أربع منح للصناعي، ثلاث منح للزراعي، أربع منح للتجاري. بالإضافة إلى :

• اثنتا عشر منحة لمدرسة الزاوية الحمراء.

• خمس عشر منحة في مجال التعليم الفني للعاملين والخريجين في مدرسة محرم بك الفنية

٤) كذلك فقد استأنفت المملكة المتحدة تقديم المعونات لمدرسة محرم بك الفنية بالإسكندرية وقد قدمت للمدرسة تجهيزات بما يوازي ٨٠٠ ألف جنيه إسترليني.

٥) عدد من الفنيين والمتطوعين حسب حاجة العمل.

٦) معمل لغوي.

وفي نفس العام تم عقد اتفاقية بين كل من مصر والهيئة الدولية للتنمية، والخاصة بتمويل المشروع رقم ٨٦٨ مصر، وبين المملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية. بهدف تقديم عوناً مالياً وفنياً، بهدف توسيع أو نشر التسهيلات اللازمة لتأثيث أو تجهيز مدرسة لتدريب المعلمين الفنيين بوزارة التربية والتعليم بدار السلام، ومدارس التدريب الفني بالوردبان، وبورسعيد. على أن تقدم المملكة المتحدة عوناً مالياً وقدره ٢٣٠ ألف إسترليني بما يعادل (مليون دولار)

اتخذت المعونات الفنية الأشكال التالية:

• تدريب في المملكة المتحدة لمواطني ج م ع. المرشحين من قبل الحكومة المصرية.

• تقديم الخدمات الاستشارية والخدمات الخاصة بزيارة الخبراء البريطانيين.

وقد تولى المجلس البريطاني إدارة البرنامج باستشارة التعليم الفني وهيئة التدريب.

و تقدم مصر دون التزام مالي إلى المستشارين والخبراء جميع وسائل الراحة والتسهيلات المعقولة التي يطلبونها أثناء تواجدهم فيها.

كذلك فقد قدمت المملكة المتحدة عوناً لمدرسة الزاوية الحمراء الثانوية الصناعية إلى مدرسة فنية على نظام الخمس سنوات لإعداد المعلمين العاملين

الصناعيين للمدارس الثانوية الصناعية والفنية في مجال الصناعات الخزفية (تجارة عامة، وصناعة أثاث، وحديد مشغول، وأثاث معدني)

وفي مجال النسيج (الغزل، النسيج، والملابس الجاهزة، والستريكو) وإعداد مدرّس التعليم الأساسي ومدرّبي مراكز التدريب في المجالات السابقة. وقد بدأت الدراسة بهذه المدرسة في عام ١٩٨٠/٧٩.

وقدّر إجمالي المعونات في المجالات السابقة بحوالي ٤٩, ٢ مليون جنيه إسترليني للأغراض التالية:

- (١) تقديم عدد من المستشارين الفنيين في التخطيط والاستشارات الفنية.
- (٢) المنهج الخاص بتدريب المدرسين الفنيين العظميين خلال الدورة الدراسية بما يتوافق مع فرص العمالة، مع تحديد وتوصيف المعدات حسب المنهج الدراسي.
- (٣) تقديم معدات خاصة بالتدريس لبعض المتخصصين والمساعدة على تركيب وتجهيز مثل هذه المعدات.
- (٤) المعاونة في تنظيم دورات دراسية متكاملة في مجال تدريب المدرّس الفني.
- (٥) إعداد مناسب لعدد من الزيارات في العامين الأولين.
- (٦) تقديم مساعدة لتطوير تدريس اللغة الإنجليزية بالمدارس وخاصة بالنسبة للدورة الدراسية.

(٧) هذا بالإضافة إلى ست منح في مجال التربية البيئية والسكانية على أن تقوم الحكومة المصرية بالمسئوليات التالية:

- ١- مواصلة إنشاء مدرسة الزاوية الحمراء.
- ٢- تنفيذ مزيد من مواد البناء.
- ٣- دفع جميع النفقات المحلية اللازمة والتسهيلات الخاصة بالمستشارين تتضمن بسدّل السكن وتقديم خدمات السكرتارية والانتقال.
- ٤- السماح لجميع المعدات المستوردة للمشروع بالدخول دون دفع رسوم جمركية وضمانات تخليص الجمارك.

ومع عام ١٩٨٠ قدم الجانب البريطاني عوناً في المجالات الآتية:

(١) حضر خبيران من مؤسسة لونجمان للنشر، لزيارة بعض المدارس والاشتراك في تدريب مدرسي اللغة الإنجليزية.

(٢) ثلاثون منحة للدراسة بجامعة كولتستسر لمدة ستة أشهر.

(٣) استكمال تنفيذ برنامج البنك الدولي للمساعدات الفنية لمشروع التعليم الثاني، والخاص بالمدارس الصناعية نظام الخمس سنوات، لإعداد الفنيين في مجالات صناعة السفن والهندسة البحرية والبتروكيمياويات وماكينات الديزل والميكانيكا والكهرباء والإلكترونيات والجرارات والآلات الزراعية، وإعداد المعطمين الصناعيين والمدرسين في مجال العمارة، وخصصت المنحة المقدمة من بريطانيا وقيمتها ٥٢٣ ألف جنيه إسترليني، لتغطية نفقات سفر بعض هيئات التدريس لبريطانيا، واستقدام خبراء لتدريب المدرسين محلياً.

(٤) أربع منح لمدة ثلاثة شهور .

(٥) اثنا عشر منحة لمدة عام. (تم الموافقة على سفر ثلاثة فقط)

(٦) عشرون منحة لمدة ثلاثة شهور (سافر واحد فقط، ولم تتلق الوزارة رداً من الجانب البريطاني فيما يخص الباقي).

وفي عام ١٩٨٤ قدم الجانب البريطاني عدداً من المنح، وبياناتها كالتالي:

(١) ثمانى وعشرون منحة للمعطين.

(٢) تدريب إحدى عشر معلم وموجه لغة عربية.

في عام ١٩٨٦ / ١٩٨٨ قدم الجانب البريطاني عدداً من المنح الدراسية للتعليم الفني لإعداد معلمي الأمن الصناعي، والتعليم الزراعي قسم الإنتاج الحيواني، لكل من مدرستي جرجا الفنية للصناعية، المدرسة التجريبية الفنية الزراعية لاستصلاح الأراضي بالإسماعيلية. كذلك المساهمة في إنشاء مدرسة متخصصة للإنتاج الحيواني نظام الثلاث سنوات. وقد بلغ عدد المنح المقدمة تسع عشر منحة ثمانى منها في مجال الأمن الصناعي— وإحدى عشر منحة لتدريس اللغة الإنجليزية.

المساهمة في إنشاء بنك الأسئلة.

المعونات المقدمة لعام ١٩٨٨/١٩٩٠:

اشتركت كل من بريطانيا وفرنسا في تقديم عدد من المنح التدريبية، لديوان عام الوزارة لتدريب العاملين بالوزارة على استخدام الحاسب الآلى، كما تم تقديم عدداً مسن الأجهزة والبرامج. وقد شارك معهما البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بالتعاون مع شركة بنها للكمبيوتر في مصر.

يلاحظ على المعونات المقدمة من المملكة المتحدة :

- * أن القاسم الأكبر من المعونات يوجه إلى تدريب اللغة الإنجليزية، وقد استمر هذا الاتجاه منذ توقيع البرتوكول في عام ١٩٦٥، وحتى منتصف السبعينيات.
- * تميزت المعونات البريطانية بالتنوع في مجالاته، حيث عنى بمادتي الرياضة والعلوم، وهو من الاتجاهات المحمودة للمعونة.
- * تميزت المعونات البريطانية بالتنوع في مراحل التطعيم المختلفة، حيث شمل التطعيم الابتدائي والثانوي العام والفنى.
- * كذلك تميزت بمراعاتها لتوجيهه نحو كل من الوجه القبلى مثل مدرسة جرجا، والوجه البحرى. إلا أن التركيز الأكبر فى المحافظات الأم كالقاهرة والإسكندرية.
- * لم يرد فى تقارير ومكاتبات وزارة التربية والتطعيم سبب توقف المعونات فيما بين ١٩٧٢، ١٩٧٧. (حسب علم الباحثة)
- * تم توجيه المعونات منذ ١٩٧٧ للتطعيم الفنى والمشاركة فى تحويل بعض المدارس الصناعية من نظام الثلاث سنوات إلى الخمس سنوات. وهو من المشروعات التى أخذت بها مصر من منتصف السبعينيات، أيضاً تمشياً مع اتجاهات المعونات العامة المقدمة من المؤسسات الدولية.
- * غالباً ما يتم تقديم المعونات وفقاً لرؤية الجانب البريطانى، وعادة يتم الموافقة على المقترحات المقدمة بشرط عدم تحمل الجانب المصرى التكلفة، وخاصة ما إذا كان متعلق باستقدام خبراء.

* فى بعض الأحيان لم يستجب الجانب البريطانى لمقترحات الوزارة من حاجتها لبعض المعونات، حيث أشارت بعض المكاتبات عن احتياجات الوزارة لبعض المشروعات فى عام ١٩٧٢، مثل المشروعات الخاصة بالتربية الخاصة، والدائرة التلفزيونية الخاصة بالوزارة إلا أنه لم ترد فى أى من التقارير أى رد من الجانب البريطانى سواء بالسلب أو الإيجاب.

* غالبا ما يتم تخفيض عدد المنح من الجانب البريطانى أو عدم الالتزام بها جملة.

(منح عام ١٩٨٠ والخاصة بموجهى اللغة الإنجليزية) بدون إبداء الأسباب.

* فى بعض الأحيان يوقف الجانب البريطانى بعض المنح (منح ١٩٨١) بدون إبداء الأسباب.

* يتم عمل اختبارات قبل سفر المرشحين، وعادة ما تكون النتيجة سلبية، وبالتالي يفقد الجانب المصرى المنح المقدمة.

ثانياً: جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية سابقاً) :

وقعت كل من ألمانيا ومصر اتفاقاً ثقافياً فى مارس ١٩٦٥ على أن يوضع برنامج تنفيذى له كل عامين. وبناء عليه، فقد تم توقيع أول اتفاقية للوعن بينهما فى عام ١٩٧٠، تمثل فى عون مالى وفنى لتأسيس مدرسة شبرا الثانوية الفنية الصناعية.

وفى عام ١٩٧٢ قدمت ألمانيا الشرقية عوناً لمصر، لإنشاء المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر ذات الثمانية فصول، بهدف الكشف عن مدى إمكانية ضم التعليم الابتدائى والإعدادى مع خفض سنوات الدراسة من تسع فصول إلى ثمانية فصول، بهدف مد سمن التعليم الأساسى من جهة، وإحداث التكامل بين العلوم وتطبيقاتها العملية والعمل الإنتاجى وتحديث مقررات العلوم من جهة أخرى. على أن يتحمل الجانب الألمانى نفقات سفر الخبراء، وانتقالاتهم داخل مصر، ومصاريف دراسة اللغة الإنجليزية، كما يتحمل نفقات أسرهم داخل ألمانيا. هذا فى مقابل أن يقوم الجانب المصرى يتحمل نفقات سفر الخبراء أثناء الأجازة السنوية، وتحمل نفقات الأمتعة

الزائدة، وتحمل نفقات العلاج بالإضافة إلى خمسين في المائة من تكاليف مستشفيات الدرجة الأولى، كما يتحمل أجور سكن الخبراء.

في عام ١٩٧٦، اتفقت كل من مصر وألمانيا على أن تعين ألمانيا خبراء بمدرسة شبرا الثانوية الفنية، ولمدة أربع سنوات، في المجالات التالية:

- (١) خبيران للآلات نظري وعملي.
 - (٢) خبيران لصيانة السيارات نظري وعملي.
 - (٣) خبيران للتيار الثقيل نظري وعملي.
 - (٤) خبيران للتيار الضعيف نظري وعملي.
 - (٥) محاضر في اللغة الألمانية.
 - (٦) تبعث جمهورية ألمانيا خبيراً في البرمجة لمدة ثلاثة أشهر في الربع الأخير من ١٩٧٦ لإعداد كوادر مصرية للتدريب على استخدام الحاسب الآلي.
 - (٧) تمنح ألمانيا لمصر عدداً من المنح سنوياً من ٧٦ وحتى ١٩٧٨ من أجل النهوض بمستوى التعليم الفني في المجالات التالية:
- * خمس منح للأعضاء البارزين من هيئة التدريس في مدرسة شبرا الميكانيكية، لمدة عشرة شهور لحضور برنامج تأهيلي إضافي في إحدى المعاهد العليا للهندسة بألمانيا.
 - * خمس منح لخريجي مدرسة جلال فهمي بشبرا، للدراسة بالمعاهد العليا للهندسة بألمانيا للحصول على بكالوريوس الهندسة، على أن يصلوا بعد تخرجهم كمدرسين بالمدرسة.
 - * تمند وزارة التربية والتعليم بألمانيا الشرقية، الكتب الدراسية المتعلقة بتدريس اللغة الألمانية مجاناً وحتى عام ١٩٨٠.
 - * الاستمرار في تأهيل مدرسة مدينة نصر التجريبية ذات الثمانية صفوف، من خلال عمل الخبراء الألمان في مواد الرياضيات والطبيعات والأحياء والبوليتكنيك.
 - * استمرار عمل أربعة خبراء بالوزارة في مواد الرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء.

- * هذا بالإضافة إلى استقبال وزارة التربية بجمهورية ألمانيا الديمقراطية أعضاء من هيئة التدريس وهيئة الإدارة ممن يصلون بمدرسة مدينة نصر؛ وذلك بغية تطوير النظم التعليمي والتربوي في المدرسة، وقد تلقى الجانب المصرى المنح التالية:
- * خمس منح لمدة ثلاثة أشهر ونصف الشهر في التخطيط والإدارة.
- * خمس عشر منحة لمدة عشر شهور في الرياضيات والطبعية.
- * خمس عشر منحة لمدة عشرة شهور في الكيمياء والأحياء للعام الدراسي ١٩٧٦/١٩٧٧.

* خمس منح لمدة عشر شهور للمهندسين من هيئة التدريس بمدرسة شبرا الفنية بجامعة زفيكار الفنية .

* كذلك تم الاتفاق في نفس البرتوكول على أن تضع ألمانيا تحت تصرف وزارة التربية والتعليم المصرية خمس منح لخمس تلاميذ، من المتفوقين والمتخرجين من مدرسة شبرا الفنية للدراسة في كلية تدريب المهندسين بألمانيا.

* تقدم ألمانيا عشرين منحة صيفية لمدرسي اللغة الألمانية المصريين، للدراسة والتدريب في كلية التربية بجسترو، وتتحمل ألمانيا تكاليف السفر ذهاباً وعودة.

* تستقبل وزارة التربية والتعليم في ألمانيا اثنين من كبار الموظفين في التربية، وذلك لمدة أسبوعين في أغسطس ١٩٧٦ للاشتراك في الندوة الدولية السابعة في التربية.

المعلومات المقدمة لعام ١٩٧٨-١٩٨٠.

اتفق كل من الجانب المصرى والألماني في عام ١٩٧٨ على مواصلة التعاون في المجالات التالية:

- (١) استمرار عمل الخبراء الثلاثة، في مواد الفيزياء والبيولوجيا والكيمياء في المدرسة التجريبية الموحدة حتى عام ١٩٨١.
- (٢) يساهم الخبراء الألمان في الإعداد والإشراف على دورة تدريبية لمدة أسبوعين لمدرسي المدرسة للتجريبية الموحدة.
- (٣) تقدم وزارة التربية والتعليم بجمهورية ألمانيا الديمقراطية لوزارة التربية والتعليم

بمصر مائة وعشرين نسخة من الكتاب المدرسى لتعليم اللغة الألمانية للصف السابع ومائة وعشرين نسخة للصف الثامن من كتاب تعليم اللغة الألمانية.

٤) تواصل جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) تعيين مستشارين لمدرسة القاهرة/ شبرا الفنية، وعددهم تسعة مستشارين فى المجالات الآتية:

- * مستشاران فى الميكنة (نظرى وعملى).
- * مستشاران فى هندسة السيارات (نظرى وعملى).
- * مستشاران فى هندسة تيار الضغط العالى (نظرى وعملى).
- * مستشاران فى هندسة الضغط المنخفض (نظرى وعملى)
- * محاضرين فى اللغة الألمانية.

٥) تقدم وزارة التربية والتعليم بجمهورية ألمانيا الديمقراطية - مجاناً - لوزارة التربية والتعليم بمصر الكتب الدراسية الخاصة بتعليم اللغة الألمانية بمدرسة شبرا الفنية، وذلك للعامين ٧٨-١٩٧٩، ٧٩-١٩٨٠.

٦) ترسل جمهورية ألمانيا الديمقراطية لوزارة التربية والتعليم بمصر وفداً مكوناً من ثلاثة من كبار الموظفين، لتبادل الخبرات الخاصة بزيادة التعاون فى مشروع مدرسة القاهرة/ شبرا الفنية وحتى عام ١٩٨٠ ، لمدة لا تزيد عن أسبوعين.

٧) تقديم عدد من المنح للعامين ٩٧٧٩-١٩٨٠ ، ٨٠/١٩٨١ فى المجالات التالية:

- * اثنتا عشر منحة لمدة عشرة أشهر لمدرسى الرياضيات والفيزياء.
- * اثنتا عشر منحة لدراسة إضافية مدتها عشرة أشهر لمدرسى الكيمياء ، والأحياء للعام الدراسى ٨٠/١٩٨١.

- * خمس منح لهيئة التدريس بمدرسة القاهرة/ شبرا الفنية لدراسة إضافية فى المسواد الفنية بالكلية العليا للهندسة .

- * خمس منح لخريجي مدرسة القاهرة شبرا الفنية اليسارزين للتدريب كمهندسين وللحصول على دبلوم إحدى كليات الهندسة العليا بجمهورية ألمانيا الديمقراطية. على أن يعملوا بعد المنحة بالمدرسة.

٨) تستقبل وزارة التربية والتعليم بألمانيا، وفدا من وزارة التربية والتعليم بمصر للاشتراك فى الندوة التربوية الثامنة المنعقدة فى برلين.

٩) تستقبل وزارة التربية والتعليم بألمانيا، عشرين مدرساً للغة الألمانية للاشتراك فى الدورات الدراسية الصيفية لمدرسى اللغة الألمانية لمدة أربعة أسابيع .

١٠) وفى عام ١٩٨٠ تم الاتفاق بين وزاراتى التعليم بمصر وألمانيا على :

* مواصلة الخبراء الألمان التسعة للعمل فى مدرسة القاهرة/ شبرا الفنية.

* استمرار عمل الخبراء الثلاثة بمدرسة مدينة نصر.

* استمرار عمل المستشارين الأربعة بوزارة التربية والتعليم.

* تقدم وزارة التربية والتعليم بألمانيا لوزارة التربية والتعليم بمصر عدد مائة وخمسين نسخة من كتاب تعليم اللغة الألمانية للصف السابع ، ومائة وخمسين نسخة أخرى من كتاب تعليم اللغة الألمانية للصف الثامن مجاناً.

* تستقبل وزارة التربية والتعليم بألمانيا وفداً من ثلاثة مسئولين بمدرسة مدينة مصر لمدة أسبوعين.

١١) تقدم وزارة التعليم بألمانيا المنح التالية للعام الدراسى ١٩٨٢/٨١ خمس منح لمدة عشرة أشهر لمعلمى وموجهى الرياضيات والفيزياء والبوليتكنيك.

١٢) تستقبل جمهورية ألمانيا الديمقراطية عشرة من مدرسى اللغة الألمانية للاشتراك فى الدورة الصيفية لمعلمى اللغة الألمانية لمدة أربعة أسابيع.

١٣) وفى عام ١٩٨٦ / ٨٤ قدمت ألمانيا الديمقراطية خمس منح لمعلمى اللغة الألمانية.

١٤) وفى عام ١٩٨٨ / ٨٦ قدم الجانب الألمانى عوناً فنياً متمثلاً فى عدد من الخبراء فى تدريس العلوم والرياضيات، كما قدمت أربع منح لمدرسى العلوم والرياضيات.

يلاحظ على المعونات المقدمة من ألمانيا الديمقراطية (الشرقية سابقاً) :

١) أن الجانب الألمانى قد التزم بما تم الاتفاق عليه مسبقاً.

٢) يلاحظ اهتمام الجانب الألمانى بالتركيز على المواد العلمية والرياضيات فى المقام

الأول، بجانب اهتمامه باللغة الألمانية وهو من الجوانب الطيبة للعون الألماني.

٣) حرص الجانب الألماني على تقديم منح لخريجي مدرسة القاهرة/ شبرا للالتحاق بالتعليم العالي بألمانيا على أن يقوموا بالتدريس في نفس المدرسة.

٤) يلاحظ أيضاً استمرار عمل نفس الخبراء والمستشارين لفترات طويلة، الأمر الذي يساعد على تحقيق أقصى استفادة من تواجدهم لصقل خبراتهم ومعرفتهم بالجانب المصري.

ثالثاً: المعونات المقدمة من فرنسا للتعليم قبل الجامعي في مصر من ١٩٩٠-٧٦

وَقَّعَ أول برتوكول تعاون بين مصر وفرنسا عام ١٩٦٨، إلا أن أول عون تلقته مصر من فرنسا في مجال التعليم قبل الجامعي في عام ١٩٧٦ (وفقاً لما توصلت إليه الدراسة)

للعمل على نشر تعليم ولغة وأدب وحضارة البلد الآخر في جامعاته ومدارسه في المرحلتين الإعدادية والثانوية، ومعاهد التعليم الفني والتجاري.

قدم الجانب الفرنسي عوناً (غير محدد بالوثائق الرسمية) إلى مصر لإنشاء المركز الفرنسي لتعليم الرياضيات، وتم حضور خبير رياضيات لإعداد البرامج والكتيب الدراسية، كما تم عقد ثلاثة دورات تدريبية لمدة ثلاثة أشهر للموجهين ، وتقديم ثمانى منح لستة مدرسين وثلاث من الموجهين لمدة شهر.

وفي عام ١٩٧٧/١٩٧٨ قدم الجانب الفرنسي معونة لإنشاء مدرسة تجارية ببورسعيد: حيث قدم الجانب الفرنسي اثنين من مدرسي اللغة الفرنسية، وفي إعداد برامج وخطة الدراسة بالمدرسة وفي اختيار العدد المقرر من المدرسين. على أن يقوم الجانب المصري بإنشاء وبتأثيث المبنى.

في عام ١٩٧٩/١٩٨٠ اتفق كل من الجانب المصري والفرنسي على الآتي:

أولاً: التربية العامة:

* يتبادل الطرفان وفداً، من ثلاثة أعضاء يمثلون التعليم العام والفني، في زيارة لمدة أسبوعين للتعرف على نظم التعليم وإحداث التعديلات التي أدخلت في هذه المجالات.

* يتبادل الطرفان المعلومات فى مجال البحث والدراسات التربوية، وكذلك فى قطاع التعليم العام والفنى.

ثانياً: تعليم اللغة الفرنسية:

بالنسبة لوزارة التعليم والمدارس الرسمية :

(١) تم تقديم أثنى عشر منحة تدريبية لمدة تسعة أشهر، لموجهى ومدرسى اللغة الفرنسية.

* منح دراسية صيفية للتدريب اللغوى والتربوى (غير واضح العدد) .

* كما اتفق الطرفان على دراسة إنشاء مدرسة حكومية رائدة لتعليم اللغة الفرنسية كلفة أولى، بالمراحل الإعدادية والثانوية تضم تلاميذ يرغبون فى دراسة اللغة، على أن يكونوا من أحياء القاهرة المختلفة.

(٢) مدارس الليسيه الفرنسية:

* اتفق الطرفان على استحداث وظيفة مساعد فرنسى للمدير المصرى.

* استمرار الجانب الفرنسى فى مدارس الليسيه باحتياجاتها من المدرسين لتعليم اللغة والرياضيات والعلوم باللغة الفرنسية.

* بالإضافة إلى تقديم خمس منح تدريبية صيفية و فى نفس المجالات.

(٣) تعليم الرياضيات والعلوم:

الاستمرار فى تزويد وزارة التربية والتعليم المصرية عدداً من المنح فى مجال الرياضيات تدعياً لنجاح المركز الفرنسى لتعليم الرياضيات، وقد تم تقديم الآتى:

* خبير للرياضيات لإعداد البرامج والكتب الدراسية.

* ثلاث منح تدريبية لمدة ثلاثة شهور لموجهى الرياضيات .

* ثمانى منح تدريبية لمدة ستة أشهر لمدرسى الرياضيات.

* دعوة ثلاثة موجهين عموميين فى مادة العلوم لمدة شهر، لزيارة المدارس الفرنسية كبادرة للتوسع فى مجال التعاون بين البلدين ليشمل العلوم بجانب الرياضيات.

التعليم الفني:

تم إرسال مدير مساعد فرنسي ، ومستشار فني لكلٍ من الشعب الثلاث بالمدرسة، كما تم مواصلة خطط التجهيزات المشتركة.

المنح:

قدم الجانب الفرنسي خمس عشر منحة (غير محدد بالوثائق نوعية هذه المنح). وفي عام ١٩٧٩/١٩٨٠ قدمت فرنسا منحاً تدريبية لمدرسة الليسيه في مجال اللغة الفرنسية، والرياضيات، كما قدمت بعض من الوسائل التعليمية، والكتب الدراسية. وبلغ عدد المنح المقدمة اثني عشر منحة لمدة تسعة أشهر لمدرسي اللغة الفرنسية، وخمس منح دراسية في مجال الرياضيات.

وفي عام ١٩٨٦/١٩٨٨ اشتركت فرنسا مع المملكة المتحدة في مشروع إدخال الكمبيوتر، وتدريب العاملين في مجال الكمبيوتر بالوزارة، حيث قدمت فرنسا برنامج الكمبيوتر، وبعض الأجهزة، و تم حضور إحدى عشر خبيراً لتدريب معلمي اللغة الفرنسية وإعداد الكتب. بالإضافة إلى:

- * خمس وعشرين منحة لمدة شهر لمدرسي اللغة الفرنسية.
 - * منحتان لمدة شهرين لمدرسي الرياضيات.
 - * ست منح لمدة ثلاثة عشر شهراً لمدرسي الرياضيات.
- يلاحظ على المعونات المقدمة من فرنسا للتعليم قبل الجامعي في مصر عدد من النقاط نتلخص في:

- (١) ضائلة المعونات المقدمة من فرنسا بالمقارنة للدول الأخرى.
- (٢) تركيز المعونات المقدمة من فرنسا في المقام الأول على تطوير وإحياء اللغة الفرنسية، سواء لمدارسها مثل مدرسة الليسيه أو المدارس الحكومية الرسمية العام منها والفني.
- (٣) يلاحظ أن المجال الوحيد غير اللغة الفرنسية، كان في مجال الرياضيات. و كانت

هناك بداية تعاون في مجال العلوم، إلا أنه لم يرد في التقارير التي تم الحصول عليها ما إذا كانت هذه البداية قدر لها الاستمرار أم لا.

(٤) من الأمور المحمودة المساهمة في إنشاء مدرسة بورسعيد التجارية، وهي من المناطق التجارية التي تناسب نوعية التعليم، وتعتبر مدينة بورسعيد هي المدينة الوحيدة التي امتد إليها المعونات الفرنسية.

(٥) شاركت فرنسا في السنوات الأخيرة بعض الدول وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تقديم المعونات المتمثلة في أجهزة الكمبيوتر، وتكاد تكون المشاركة الأولى لها مع جهات أخرى. (وفقاً لما تم الحصول عليه من معلومات)

رابحاً: الولايات المتحدة الأمريكية :

طبيعة العلاقات بين مصر و الولايات المتحدة :

حاولت الولايات المتحدة بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ احتواء مصر لصالح سياستها في المنطقة؛ فبداية لم تستجب لاستجداد الملك فاروق، وقد كانت حسابات كل من مصر والولايات المتحدة كمحاولة من كل منهما لكسب تأييد الآخر له. ففى الوقت الذى رأى رجال الثورة فى مصر أن العلاقة مع الولايات المتحدة ضرورية للعديد من الاعتبارات هي :

(١) إذا كانت بريطانيا هي العدو الرئيسى فى المنطقة لما تحتله من أراضى فى المنطقة، وخاصة لقناة السويس؛ لذا فإنه من الضرورى توطيد صلتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ لاتخاذها عاملاً ضاعطاً على بريطانيا؛ حتى يمكن التخلص منها، والذى يمثل أهم الأماني الوطنية.

(٢) كانت الولايات المتحدة تعكس صورة مقبولة، مرتبطة بجهودها فى خدمة السلام العالمى والعمل على القضاء على الاستعمار، وخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية اسم يكن لها أى ماضٍ استعمارى فى منطقة الشرق الأوسط.

(٣) الرغبة فى إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية من خلال ما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة من عون.

٤) تقوية الجيش المصرى من خلال ما يمكن الحصول عليه من سلاح من الولايات المتحدة الأمريكية

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد راعت عدة اعتبارات أهمها:

- ١) إن احتواء الثورة يعنى تقييد دور الاتحاد السوفيتى فى المنطقة.
- ٢) المساعدة على قبول الحكومة المصرية مبدأ الدفاع المشترك فى الشرق الأوسط، وخاصة مبدأ الصلح مع إسرائيل.
- ٣) إقناع حكام المنطقة بإقامة أحلاف دفاعية لتطويق الاتحاد السوفيتى والذى تبلور فى إضافة بند سرى فى برنامج النقطة الرابعة لتدريب عدد من الجيش المصرى فى صفوف الولايات المتحدة الأمريكية

٤) رغبة الولايات المتحدة فى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، وخاصة بعد ضعف القوات البريطانية فى المنطقة، ورحيل قواتها تدريجيا من المنطقة.

وقد أدى الموقف السلبى من جانب الاتحاد السوفيتى، والذى كان يرى أن الثورة ما هى إلا انقلاباً عسكرياً للإمساك بالحكم، كما رأى أن عدم تحرك بريطانيا لإجهاض الثورة ما هو إلا صراع بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة، من أجل فرض أوضاع سياسية جديدة فى المنطقة. إلى انفراد الولايات المتحدة بدور الوسيط بين الحكومة المصرية، وحكومة بريطانيا حتى يتم الجلاء بل رأت أن الحكومة البريطانية أصبحت حجر عثرة فى التواجد الأمريكى فى المنطقة، وعليه فقد كانت أول صفقة أسلحة سرية لمصر من الولايات المتحدة فى عام ١٩٥٣.

وفى نفس الوقت لعب عبد الناصر دوره فى كسب تأييد الولايات المتحدة؛ الأمر الذى اعتقد معه وزير خارجية الولايات المتحدة بأن عبد الناصر سوف يكون أول المنضمين إلى 'حلف الحزام الشمالى' إلا أن عبد الناصر أعلن أن التعاون الذى كان يبتغيه هو التعاون الجماعى العربى، ولن يتورط فى الارتباط بأى حلف مشترك للدفاع عن الشرق الأوسط.

وعليه فقد باركت الولايات المتحدة اتفاقية الجلاء، ورأت أنها استطاعت أن

تسبب مصر إلى جانبها، ومن ثم فقد تلقت مصر ٤٠ مليون دولار مع وعود أخرى بمساعدات عسكرية واقتصادية وفقاً لبرنامج الأمن القومي، والتي كانت على أمل انضمام مصر إلى حلف الحزام الشمالي.

ولم تلبس القوى الغربية من تعثر قيام حلف الحزام الشمالي، نتيجة لتعارض المصالح بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم لجأت إلى العمل على قيام حلف بغداد ليكون بمثابة العمق الإستراتيجي لحلف شمال الأطلسي، وجنوب شرق آسيا، وأن تتولى بريطانيا مهمة تنفيذه. بينما كانت الولايات المتحدة تعصل من وراء الستار حتى لا تفقد تأييد الدول العربية. إلا أن عبد الناصر أدرك حقيقة الموقف، وأعلن مناهضته لقيام هذا الحلف، وشن هجوماً إعلامياً ضارياً على السياسة الغربية. وعلى الرغم من هذا فلم تكن الولايات المتحدة على استعداد لاتخاذ موقف ضد مصر إزاء موقفها من حلف بغداد لاقتناع الولايات المتحدة بأن الاتفاق مع مصر أفضل بكثير من المفاوضات مع دول الشرق الأوسط الأمر الذي دعى إسرائيل لشن هجوم على قطاع غزة لإحراج الولايات المتحدة الأمريكية وإفساد علاقتها مع مصر، مما دفع مصر للجوء لطلب السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهذا بدوره أدى إلى مساومة الولايات المتحدة لمصر؛ فوضعت السلاح في مقابل دخول مصر إلى منظمة الدفاع المشترك هنا تأكد لعبد الناصر أن من المستحيل أن تأخذ الولايات المتحدة موقفاً حيادياً تجاه العالم الثالث، وأنها في ذلك مثلها مثل الدول الغربية؛ ومن ثم فقد أستغل الحروب الباردة للمضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والاتجاه نحو الشرق؛ والتي كانت بمثابة رد الفعل الطبيعي للتحرر من السيطرة الغربية.

وقد ساعد عبد الناصر في هذا تغير السياسة السوفيتية بعد موت ستالين، وتطلعها إلى مزيد من التعاون مع دول الشرق الأوسط؛ حيث وجدت في مواقف مصر المختلفة إزاء حركات التحرر، وسياسة الحياد الإيجابي ما يتفق مع سياستها. ومن ثم فقد اغتتم الاتحاد السوفيتي الفرصة وأعلن عن استعداده لتزويد مصر بالسلاح دون قيد أو شرط، وبالفعل تمت صفقة الأسلحة بمبلغ ثمانين مليون دولار؛ الأمر الذي أشعل

غضب الولايات المتحدة، وهددت بوقف كل المعونات المقدمة، وإيقاف أى نشاط تجارى بين البلدين، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها، بل ومحاصرتها، ومنع أى سفينة تحمل سلاحاً، وعليها فقد توطدت العلاقات بين مصر ودول الكتلة الشرقية، بل مع دول الشرق الأوسط جميعاً؛ الأمر الذى أخل بميزان القوى ودخل منطقة الشرق الأوسط فسى لعبة الحرب الباردة.

ولم تكن صفقة الأسلحة هى الأخيرة بقدر ما كانت بداية التعاون مع الاتحاد السوفيتى، فى الوقت الذى زادت فيه العلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية تدهوراً؛ فقد تلت هذه المشكلة مشكلة تمويل بناء السد العالى، والذى طلبت مصر من البنك الدولى تمويله، وبالفعل تم إرسال عدد من الخبراء الفنيين لدراسة المشروع، ووافق البنك الدولى على المشروع بالتعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا، وتوالى البعثات والخبراء لدراسة المشروع ووضع تصورات حول القرض المطلوب فى الوقت الذى كان الاتحاد السوفيتى يتابع مترقباً مسار هذه المقابلات لتقديم عرضاً لتمويل مشروع السد العالى دون أى قيود، وأن تسدد أقساطه بفوائد بسيطة قدرها ٢%، وعلى ستين عاماً.

ومرة أخرى تخطأ حسابات الولايات المتحدة، وتضع شروطاً معوقة للضغط على مصر لقبول الصلح مع إسرائيل، وعدم عقد أى اتفاقيات مع الاتحاد السوفيتى؛ الأمر الذى جعل عبد الناصر يشعر بفرض السيطرة على حرية القرار المصرى؛ مما جعله يدرس بناية موقف الاتحاد السوفيتى، وأن يناور كلا الطرفين، وبالفعل انسحبت الولايات المتحدة تلتها بريطانيا ثم البنك الدولى.

ومن ثم فلم يكن هناك أى مبرر لتأجيل إعلان قبول عرض الاتحاد السوفيتى لتمويل السد العالى، ولكن الأمر لم يقف على هذا الحد بل أن عبد الناصر وجد فى هذا العرض الفرصة لتأميم قناة السويس، والذى كان أمل الثورة.

ومع تقلص الدور السوفيتى فى مصر منذ بداية السبعينيات حدث العكس مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد تزايدت تواجد الأخير، وتدفق معه مزيد من المعونات على

كافة المجالات، والذي ظل مرهوناً بموقف مصر من أزمة الشرق الأوسط منذ حرب ١٩٧٣، وقبول مصر قرارات مجلس الأمن بوقف القتال، وبداية الدخول في مفاوضات السلام مع إسرائيل، والذي كان بمثابة مزيد من العلاقات المصرية الأمريكية لدفع عجلة التنمية في مصر على كافة المستويات بشكل عام والتعليم بشكل خاص.

المعونات الأمريكية في مجال التعليم :

تقدم الولايات المتحدة الأمريكية المعونات في مجال التعليم من خلال وكالة التنمية الأمريكية ، ويرجع تاريخ نشأتها إلى عام ١٩٦١ بعد فترة مباحثات طويلة حول تبعية الوكالة، إلا أن الأمر استقر على أن تتبع المساعدات الخارجية الأمريكية.

وتهدف وكالة التنمية الأمريكية إلى العمل على تعزيز التنمية، مع الأخذ في الاعتبار العدالة الاجتماعية، الحرية، السلام؛ الأمر الذي دعى الوكالة إلى الاهتمام بالدول الحديثة الاستقلال، والذي يمكن أن تحقق أمانها التحررية عن طريق التعليم.

وفي منتصف السبعينيات ركزت الوكالة على أن يكون المعونات المقدمة للتعليم

لتحقيق الأهداف التالية :

- ١) الوظيفية.
 - ٢) التوسع .
 - ٣) الوصول إلى الجماعات المحرومة.
 - ٤) الكفاءة الداخلية.
 - ٥) تحسين الطرق والوسائل التعليمية.
 - ٦) التوسع في مجالات الصحة والإسكان.
 - ٧) الاستخدام الأمثل للمصادر.
 - ٨) تحسين المؤسسات التعليمية المهمة بالتعليم والتنمية.
- ومع عام ١٩٨٢ ركزت سياسات الوكالة على التعليم الأساسي، والتدريب الفني بالتعاون مع البنك الدولي.

المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية للتعليم قبل الجامعي في مصر من ١٩٧٤-١٩٩٠:

مع بداية عام ١٩٧٤، ومع وقف القتال مع إسرائيل، بدأت الولايات المتحدة في تقديم المعونات للتعليم من خلال هيئة الإغاثة الكاثوليكية، والتي قدمت الغذاء لمدارس التعليم خاصة في مدن القتال التي أضررت من جراء الحرب. ثم استمر تقديم المعونات من الولايات المتحدة، من خلال الجامعات والهيئات المختلفة، ثم أخيراً من وكالة التنمية الأمريكية منذ عام ١٩٨٠ .

المعونات المقدمة من هيئة الإغاثة الكاثوليكية :

في عام ١٩٧٦ تم توقيع اتفاقية بين كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامج الإغاثة الكاثوليكية، بشأن تقديم منحة متمثلة في عون غذائي لتلاميذ المرحلة الابتدائية الرسمية بالريف (خارج العواصم وبنادر المراكز) لمحافظة الجيزة والقليوبية والغربية والشرقية، وجميع تلاميذ مدارس محافظات السويس والإسماعيلية وبورسعيد. وللمدارس الابتدائية ذات الفصل الواحد أو الفصلين وذلك للعام الدراسي ١٩٧٦، على أن تُجَدَّد هذه الاتفاقية سنوياً ولمدة خمس سنوات، ويراعى ضم محافظات الدقهلية ودمياط في العام الثاني للاتفاقية.

وأتفق على أن تكون مساهمة هيئة الإغاثة الكاثوليكية من خلال تقديم دقيق القمح، ومخلوط دقيق القمح، والصويا بمقرر يومي للتلميذ الواحد ١٠٠ جرام من دقيق القمح، ٥٠ جرام من مخلوط دقيق القمح والصويا. وذلك لفترة مائة وثمانين يوماً فسي انعم الدراسة بواقع ستة أيام في الأسبوع، أي طوال أيام الدراسة.

وقد شملت الاتفاقية في عامها الأول عدد ٦٧٢,٠٠٠ تلميذ في محافظات الجيزة، والغربية، والشرقية، و بورسعيد، والإسماعيلية، والسويس.

في عام ١٩٧٧ تم تجديد الاتفاقية حيث زاد عدد المستفيدين من المعونات إلى ١,١٠٠,٠٠٠ تلميذ في تسع محافظات، بالإضافة إلى ريف الدقهلية ودمياط.

وفي نفس العام، تم اشترك جامعة واشنطن بثلاثة خبراء في ميدان التربية

السكانية، حيث مُدّدت نُسُدوة للمكتبات المدرسية والوسائل التعليمية ، والإدارة المدرسية، والمواد الاجتماعية والإنسانية.

كما قامت الولايات المتحدة بعمل مسح للخريطة التربوية في مصر.

وفي عام ١٩٧٩ قدمت الولايات المتحدة عوناً لمصر، قيمته خمسة عشر مليون دولار لشراء معدات تعليمية، ووجهت هذه المنحة إلى جهاز الكتب الدراسية ومدارس التعليم الأساسي حيث تم توزيعها كالتالي :

• ثلاثة مليون للكتب الدراسية.

• ثمانية مليون للتعليم الأساسي، أما المبلغ المتبقى فقد كان من نصيب الجامعات.

وفي عام ١٩٨١ قدمت الولايات المتحدة - طبقاً لقانون المساعدة الأجنبية المعدل لسنة ١٩٦١ - عوناً آخر يتمثل في منحة قدرها تسع وثلاثين مليون دولار أمريكي. في مقابل إحدى وثلاثين مليون دولار أمريكي من الجانب المصري.

ويهدف المشروع إلى رفع نسبة التعليم في مصر، وخاصة بين البنات في الريف ممن يتراوح أعمارهن بين ست وخمس عشر سنة، كما سيرفع مستوى ملائمة التعليم الأساسي والأولى في مصر .

ولتحقيق هذه الأهداف فإن المشروع يمول إنشاء حوالي ٦٥٩٥ فصل جديد، وشراء التجهيزات المناسبة لهذه الفصول في خمس محافظات (البحيرة، كفر الشيخ، أسبوط، سوهاج، ولنا) كما سيمول المشروع شراء مواد تعليمية ومعدات لحوالي ١٠٠٠ مدرسة تعليم أساسي في أنحاء مصر.

بالإضافة إلى مساعدة فنية لحوالي ١٤٠ شخص/ شهر في البرنامج أو ضمن سياسته في المناطق المتصلة بملامة وفعالية التعليم.

ولتنفيذ هذه الأهداف فإن المشروع قد نص على تتحمل وزارة التربية والتعليم المسؤولية الأولى عن التنفيذ، وتتخصص المسؤولية في:

• تحديد المواد التعليمية والمعدات التي يتم تمويلها من خلال المشروع.

• التفاوض مع الموردين من الولايات المتحدة الأمريكية لشراء واستلام الموارد

والمعدات فى مصر.

• توزيع تلك الموارد على المدارس فى جميع أنحاء مصر، سواء المدارس المتضمنة فى المشروع أو غير المتضمنة.

• تحديد المشاكل التعليمية أو الموضوعات التى ستوجه إليها المساعدة الفنية الممولة من المشروع.

• التعاقد مع شركة أمريكية للإمداد بالمساعدة الفنية اللازمة.

• تطبيق معايير اختيار المواقع، وإعداد كل المستلزمات المتعلقة بالإشاعات التى سيمولها المشروع فى المحافظات المشتركة.

• تقديم الأثاث اللازم ، وفريق العمل، والصيانة، لضمان استعمال الحجرات الممولة من المشروع، وذلك من خلال المناطق التعليمية للمحافظات المشتركة.

أما فيما يخص الوكالة الأمريكية: فإنها ستقدم الأرصدة من المشروع، للمواد التعليمية والمعدات والمساعدة الفنية وتقييم المشروع، طبقاً للإجراءات التى ستقرها وتوافق عليها الوكالة خلال فترة التنفيذ.

وقد تقرر أن يستمر هذا المشروع لمدة خمس سنوات، على أن يبدأ فى الربيع الأخير من السنة المالية لعام ١٩٨١.

وفى عام ١٩٨٣ تم التعديل الأول للاتفاقية والذى تم على أساسه منح مصر مبلغ سبع وعشرين مليون دولار.

وفى عام ١٩٨٦ تم التعديل الثانى للاتفاقية بمنح مصر عشرين مليون دولار.

وفى عام ١٩٨٧ تم التعديل الثالث للاتفاقية وتم منح مصر خمس وعشرين مليون دولار.

وفى عام ١٩٨٨ تقرر زيادة المنحة بمقدار ستة وثلاثين مليون دولار. هذا على أن يتم تعديلات إضافية حتى عام ١٩٩٠ ليصل إجمالى المبلغ إلى مائة وتسعين مليون دولار.

فى مقابل زيادة المخصص المصرى إلى مائة وتسعة وخمسين مليون وسبعائة وثمانين ألف جنيه مصرى.

وتم تخصيص الاعتمادات الإضافية السابق ذكرها (٣٦ مليون دولار)، لدعم

جهود الوزارة فى إصلاح التعليم فى المجالات التالية:

* تطوير الكتاب المدرسى والمساعدات التعليمية.

* تخطيط التعليم.

* الإنتاج المحلى للكتاب المدرسى.

* مدارس للأطفال المعوقين.

* كما نص المشروع على تقديم ٩٠٠ خبير/ شهر تقريبا للمساعدة الفنية فى المجالات السابقة ، وغيرها من المجالات التى تهدف إلى رفع كفاءة وفعالية التعليم.

ومع عام ١٩٨٨ تم التعديل الخامس للاتفاقية. وفيه: تم رفع المنحة من مائة وستة وستين مليون دولار إلى مائة وتسعين دولار، من قبل الجانب الأمريكى، فى مقابل مائتان وأربعة وثلاثين وثمانمائة ألف جنيه مصرى من قبل الجانب المصرى.

يلاحظ على المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية ما يلى :

(١) أنها قُدمت بشكل تدريجى يتناسب مع تطور العلاقات المصرية الأمريكية بشكل عام .
(٢) تم تقديم المعونات من قبل عدد من الجهات المختلفة. حيث شاركت هيئة الإغاثة الكاثوليكية فى تقديم عون غذائى للأطفال المدارس، والذى كان متكاملًا مع برنامج الغذاء العالمى حيث غطى المحافظات التى لم يصلها المعونات المقدمة من برنامج الغذاء العالمى، وهو من الجوانب المحمودة لهذه المعونات.

(٣) كما تم رسم خريطة تربية للتعليم المصرى ، وإن كان هذه المعونات لم تنص عليه الوثائق التى تم الحصول عليها سواء المصرية أو الأمريكية على حد سواء، والتى قد استعان بها البنك الدولى فى دراسته حول تنمية مهارات القراءة والكتابة والذى سبق الإشارة إليه.

(٤) تم التعاون مع جامعة واشنطن فى بعض الندوات الخاصة بالتعليم.

(٥) يلاحظ على منحة التعليم الأساسى أنها تم تعديلها خمس مرات حتى عام ١٩٩٠. بالتعاون مع أكاديمية الإتمام التربوى، والتى قد قامت بعدد من الدراسات (أدون عمل) والتى تم الاعتماد عليها فى تطوير وتوجيه المنح ومن ثم تطوير التعليم فى مصر والتس-

استمرت حتى عام ١٩٨٧.

٦) يلاحظ أيضا على التعديلات المصاحبة لمنحة التعليم الأساسي، زيادة فسى المكون المحلى المدفوع من قبل الحكومة المصرية.

حاول الفصل الحالى مع القصلين السابقين رسم شبكة المعونات المقدمة للتعليم قبل الجامعى فى مصر، من قبل أهم المنظمات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والبنك وصندوق النقد الدوليين، كذلك المعونات الثنائى، للتعليم قبل الجامعى فى مصر. ولتوضيح آثار هذا المعونات الإيجابية والسلبية على السيادة التعليمية الوطنية فسوف يحاول البحث فى الفصل القادم توضيح هذه الآثار.

المراجع

1- Hawes Huge et al, (eds.) Education Priorities and Aid Responses in Sub-Saharan Africa, Report of a Conference at Cumberland Lodge, Windsor 4-7 December 1984, London, Overseas Development Administration, 1986, p 153,154.

٢ - وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، التعاون الثقافي بين وزارة التربية والتعليم في ج م ع. وبين الجانب البريطانى خلال السنوات ١٩٦٦-١٩٧١.
وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، التعاون الثقافي بين الوزارة والجانب البريطانى: معونات ١٩٧٢.

وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية ، العلاقات الثقافية مع المملكة المتحدة في مجال التعليم قبل الجامعى ١٩٧٠-١٩٧١.
UNDP, Project of the Government of the Arab Republic of Egypt, No. EGY/88/035/01/213.

٣ - وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، العلاقات الثقافية مع المملكة المتحدة في مجال التعليم قبل الجامعى، مرجع سابق.

٤ - وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، البرتوكول الإضافي الثلاث المنعقد بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية من أجل التعاون فى إقامة مدرسة فنية فى جمهورية مصر العربية فى ٨ يونيو ١٩٧٠.

_____ ، _____ ، علاقتنا الثقافية مع ألمانيا الديموقراطية، ١٩٧٦، ١٩٧٨.

٥-تنظر فى ذلك : ج ع م ، الجريدة الرسمية، إبريل ١٩٦٩، ع ١٤ ص ١٣٠٦١٣٢١
وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، بنود الوزارة فى البرنامج التنفيذى مع فرنسا للأعوام ١٩٨٠/٧٩.

UNDP, Project of the Government of the Arab Republic of Egypt, No. EGY/88/035/a/13/Ibid.

٦- عبد الرؤف عمرو ، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ص ص ١٦٥ - ٢٩٥.

٧- محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة ، القاهرة ، الأهرام ١٩٩٣.

ص ص ٧٣-٩٠.

8- Rondinelli, Dennis,A., Development Administration and U.S Foreign Aid Policy, London, Lynne Reinner Publishers, 1987, P 128.

١٠ - عبد الرؤوف عمرو، المرجع السابق، ص ص ١٦٥ - ٢٩٥.

11 - Muhammed Abd El-Wahab Sayed Ahmed, Nasser and American Foreign Policy 1952-1956, Cairo, American University, 1989, p46.

١٢ - عبد الرؤوف عمرو، المرجع السابق، ص ص ١٦٥ - ٢٠٣.

13 - Muhammed Abd El- Wahab Sayed Ahmed, Ibid, p128.

14- Vatikotis, P. J. The History of Modern Egypt From Muhammed Ali To

15 - Ibid, p 392.

16- Ibid.

17 - Hawes, Huge, op.cit., p156.

لم يرد في التقارير الخاصة بالتعاون بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية أى إشارة عن هذه الخريطة، بينما تم ذكره في البحث الخاص بالتعليم الأساسى، والذي قام به البنك الدولى حيث تم الاستعانة بالخريطة التربوية التى قامت بها الولايات المتحدة للتعليم فى مصر.

١٨ - سوف يتعرض البحث لهذا الأمر بالتفصيل فى الفصل القادم .

6

المعونة الأمريكية

لمصر أم لأمريكا

مجالات المعونات
الخارجية للتعليم
نظرة تحليلية

تناولت الفصول الثلاثة السابقة شبكة المعونات الخارجية للتعليم قبل الجامعي في مصر من كل من منظومة الأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها، كما تناولت المعونات المقدمة من البنك وصندوق النقد الدوليين، ثم في الفصل الخامس المعونات الخارجية في إطار التعاون الثنائي.

وسوف يحاول البحث في هذا الفصل تحليل مجالات المعونات الخارجية للتعليم، بهدف التعرف على أهم المجالات التي لعبت فيها المعونات دوراً فاعلاً في تطوير التعليم من ناحية، ومن ناحية أخرى في أي المجالات لم تحقق المعونات النجاحات المرجوة منها من خلال المجالات الآتية:

- التعليم الأساسي.
- التعليم الثالثى بنوعياته المختلفة.
- الأبنية التعليمية.
- تطوير المؤسسات التعليمية.
- تطوير المناهج.

أولاً: المعونات الخارجية والتعليم الأساسي :

حظي التعليم الأساسي في مصر باهتمام بعض الدول والهيئات الأجنبية، والتي سبق توضيحها في فصول سابقة. فقد تلقى التعليم الأساسي عوناً في ١٩٧٢، من ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، وعونا آخر من البنك الدولي عام ١٩٧٧، ثم من الولايات المتحدة الأمريكية. ولبيان مدى إسهامات المعونات في تطوير التعليم الأساسي سيحاول البحث تحليل هذه المعونات.

أعلن وزير التعليم في بيانه أمام مجلس الشعب في يناير ١٩٧٧، عن تخرج أول دفعة من المدرسة التجريبية الموحدة، وأنه يجري متابعة الخريجين في المدارس الثانوية تمهيداً للتوسع الأفقى في التجربة في بيئات مختلفة، لتعميمها بعد ثبوت نجاحها (١) . وفي ديسمبر ١٩٧٧، أعلن رئيس الوزراء في بيانه أمام مجلس الشعب، أن الوزارة تقوم بتجريب نظام التعليم الأساسي في ١٢٠ مدرسة للأخذ بهذا النظام الجديد (٢) .

ومن الجدير بالذكر أنه قد تم الاتفاق بين وزارة التعليم والبنك الدولي في ١٩٧٧/٨/١، على إجراء بحث حول "المهارات الأساسية في التعليم الابتدائي ومدى احتفاظ من يتركون المدرسة بها" (٣) .

وكان البنك الدولي قد تقدم بصيغة المشروع في يوليو ١٩٧٧، وقد تم الموافقة على المشروع في ١٩٧٧/٨/١، وبدأ العمل في الدراسة الاستطلاعية في نوفمبر ١٩٧٧ (٤) . ويلاحظ من تاريخ عرض البنك الدولي للمشروع، وتاريخ توقيع الاتفاقية، وبداية العمل بالمشروع، أن فترة المشاورات التي تمت بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي والوصول إلى الصيغة التي تم بها تنفيذ المشروع هي ثمانى عشر يوما فقط؛ الأمر الذى يثير بدوره استفسارا : هل هذه الفترة هي بالفترة الكافية للأخذ بتطبيق مشروع تجريب التعليم الأساسى، والذى يهدف إلى تغيير نظام التعليم الابتدائى والإعدادى والذى يقضى بمد فترة الإلزام؟

هذا مع الأخذ فى الاعتبار أنه قد ورد فى بيان كل من وزير التعليم ورئيس الوزراء فى نفس العام (١٩٧٧) من محاولة تقييم تجربة المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر بشأن تصميم التجربة (٥) .

وبالمقارنة بين كل من المعونات المقدمة من ألمانيا الديمقراطية بشأن المدرسة التجريبية، والمعونات المقدمة من البنك الدولي : نجد أن مشروع المدرسة التجريبية لم يطبق إلا على مدرسة واحدة وامتدت التجربة ثمانى سنوات حتى يتم تقييم الخريجين قبل تعميمها، بينما طبق مشروع البنك الدولي على نحو ٤٥٠ مدرسة، ولمدة عامين، دون متابعة أو تقييم للخريجين. (٦)

وبالمقارنة بين أهداف كل من المشروعين نجد أن أهداف المدرسة التجريبية الموحدة كالاتى:

١ - أهداف المدرسة التجريبية الموحدة :

(١) مد فترة الإلزام إلى ثمانى سنوات.

(٢) تحديث المناهج بما يساير التطور العلمى والتكنولوجى، وذلك بالتأكيد على العلوم

الحديثة والرياضيات الحديثة.

٣) التكامل بين المناهج الدراسية والأنشطة المدرسية، بالتربية الجمالية والخلفية الرياضية والاجتماعية.

٤) التأكيد على الدور الاجتماعي للمدرسة، من خلال ربط المدرسة بالبيئة المحلية.

٥) التكامل بين العلوم النظرية والنواحي التطبيقية. (٧)

ب - أهداف نظام التعليم الأساسي كما ورد في القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١:

١) مدد سن الإلزام إلى تسع سنوات.

٢) تزويد الطفل بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمهارات العلمية، بما يمكنه من مواجهة الحياة إذا ما اكتفى بهذه المرحلة.

٣) الجمع بين النواحي النظرية والنواحي العملية لإعداد الفرد، لكى يكون مواطناً اجتماعياً ومنتجاً ومتكيفاً مع المجتمع المحلي.

٤) ربط التعليم بالبيئة المحلية.

٥) ربط التعليم بالعمل المنتج من خلال الممارسات العلمية والمهنية التى يتضمنها المنهج. (٨)

من العرض السابق، نجد أن هناك اتفاقاً بين الكثير من أهداف كل من التجربتين حيث يهدف كل منهما إلى مد فترة الإلزام، وربط التعليم بالبيئة المحلية، والتكامل بين العلوم النظرية والعلوم التطبيقية، إلا أن تجربة المدرسة التجريبية الموحدة كانت تتميز عن تجربة التعليم الأساسى بالتأكيد على العلوم الحديثة والرياضة الحديثة.

كذلك يلاحظ أن فترة تقييم تجربة المدرسة التجريبية الموحدة استمرت منذ تطبيق التجربة حتى يناير ١٩٧٧، ولم يأخذ أى قرار بصدد تصميم التجربة رغم أن تقرير تقييمها قد أثبت نجاحها، وأوصى بتطبيقها فى أسبوط. وقد تمت موافقة الوزارة على هذا؛ الأمر الذى يعنى فى مضمونه نجاح التجربة، والتوصية بتطبيقها فى منطقة شبرا بجوار مدرسة جلال فهمى لسهولة التعاون بين المدرستين، كذلك تطبيق التجربة على مدرسة أخرى بحلوان. ومن الملاحظ أن المدارس التى أوصى التقرير بها تقع فى مناطق صناعية، بما يهدف إلى ربط البيئة المحلية بالتعليم. (٩)

كذلك نجد أن تركيز تجربة التعليم الأساسي على اعتبار التعليم الأساسي مرحلة إعداد للعمل، بينما تسعى تجربة المدرسة التجريبية إلى غرس العلوم والتكنولوجيا، تمهيداً لمرحلة أخرى.

نخرج من التحليل السابق بمدى تأثير البنك الدولي على السياسة التعليمية؛ حيث طُبّق النظام في عام ١٩٨١ بدون الأخذ في الاعتبار الإعداد الكافي سواء للمعلمين، أو تهيئة المناخ، وتوافر الأبنية التعليمية (١٠) الأمر الذي أدى إلى العديد من المشاكل لعل أبرزها هو غموض مفهوم التعليم الأساسي - ليس فقط لدى المعلمين - بل لدى الكثير من المسؤولين (١١)

هذا بالإضافة إلى أنه عند بدء التجربة لم يكن هناك مناهج مُعدة، والمناهج الوحيدة التي كانت قد أعدت هي مناهج المجالات العلمية، والتي تم إعدادها في عجلة. وحتى بعد تشكيل لجنة لإعداد المناهج الدراسية الجديدة فلم تخرج في مضمونها عن المجالات العلمية (١٢)

وفي عام ١٩٨١ تلقى التعليم الأساسي معونة أخرى من الولايات المتحدة الأمريكية، لتطبيق النظام السابق، ومد فترة الإلزام. واستمر هذا المعونات لفترة عشر سنوات، عدلت فيه الاتفاقية حوالي خمس مرات. وقد شمل التطوير كلفة مناهج المنظومة التعليمية، من تطوير مناهج، إلى إعداد معلم المرحلة، إلى الأبنية التعليمية، وتطوير الجهاز الإداري لوزارة التربية والتعليم. ونظراً لأهمية الأورار التي لعبتها هذه المعونات يرى البحث تناول هذه المجالات بشكل منفصل، كل في حينه.

ج - التعليم الثانوي بشقيه:

عنت الحكومة منذ الثورة بالتعليم الثانوي بأنواعه المختلفة: الثانوي العام، والفني (الصناعي، والزراعي والتجاري) ومحاولة ربط الجانب النظري بالجانب العملي؛ ومن ثم فقد سعت للأخذ بصيغ تعليمية جديدة، ومنها صيغة المدرسة الشاملة، مع التوسع في التعليم الفني.

و بالنسبة للتعليم الفنى :

مع الأخذ بسياسة التوسع فى التعليم الفنى، وزيادة الضغط على مؤسسات التعليم المختلفة، ومشكلات التمويل، اتجهت الدولة إلى المعونات الخارجية. وقد ساعدها على ذلك تركيز دول المركز المختلفة (المتقدمة) والهيئات الدولية على التعليم المهنى والفنى (١٣) .

حيث سعت الدول المانحة إلى التركيز على التعليم الفنى دون التعليم الثانوى العام. وإن كانت مبررات ذلك ترجع إلى ارتفاع نسبة البطالة فى التعليم العالى من جهة، وما يتطلبه التعليم الفنى من تكلفة أعلى بكثير من تكلفة التعليم الثانوى، ومن ملاحظة هذا النوع من التعليم للدول النامية.

وبتحليل إحصاءات فرص العمل أمام خريجي كل من التعليم الجامعى والعالى، والفرص المتاحة لخريجي التعليم الفنى، ومن ثم نسب البطالة فى كل من النوعين، نجد أن نسبة فرص العمل أمام خريجي التعليم العالى والجامعى أعلى منها بالنسبة لخريجي التعليم المتوسط؛ حيث نجد أن نسبة فائض الخريجين من المؤهلات العليا للفترة ٨٣-١٩٨٦ كالتالى :

إجمالى الخريجين من المؤهلات العليا، ٣٥٤٦٥٨، وإجمالى الفائض ٣٠٠٤٤٣ .
إجمالى الخريجين من المؤهلات للمتوسطة ، ١١٢٨٢٦٠ وإجمالى الفائض ١١١٦٣٨٩ .

أى أن نسبة البطالة بين خريجي التعليم الفنى المتوسط أعلى منه فى التعليم العالى ولمزيد من الإيضاح نورد الجدول التالى؛ ليوضح أعداد الخريجين والمعنيين من قبل القوى العاملة، لكل من النوعين من سنة ١٩٧٧-١٩٨٧ :

جدول (١٣)

يوضح أعداد الخريجين والمعنيين عن طريق القوى العاملة من جلة المؤهلات المتوسطة

| سنة التخرج | عدد الخريجين | عدد طلبات الاستخدام | عدد طالبى التعيين | عدد المعنيين |
|------------|--------------|---------------------|-------------------|--------------|
| ١٩٧٧ | ١٢٠٧ | ----- | ----- | ----- |
| ١٩٧٨ | ١٢٨٨ | ٦٨٠٢ | ٨١٧٠١ | ٨١٠٧ |
| ١٩٧٩ | ١٤٧٠٩ | ٨٥٠١ | ٨٥٠١١٨٥ | ١٠٨٥٠١٨٥ |
| ١٩٨٠ | ١٤٥٠٦ | ٨٢٠١ | ٩٣٠٩ | ٨٢ |
| ١٩٨١ | ١٨٢٠١ | ٧٥٠٩ | ١١٤ | ٩٣٠٩ |
| ١٩٨٢ | ١٩٧٠٨ | ٧٥٠٠ | ----- | ١٢٢ |
| ١٩٨٣ | ٢٢٤٠١ | ٤٤٠٤ | ----- | ٢٠٣ |
| ١٩٨٤ | ٢٤٧٠١ | ----- | ----- | ٣٠١ |
| ١٩٨٥ | ٢٩١٠٠ | ----- | ----- | ٢٠٤ |
| ١٩٨٦ | ٢٥٩٠٣٢ | ----- | ----- | ١٠٨ |
| ١٩٨٧ | ٢٣٩٠٣ | ----- | ----- | ----- |

المصدر: حسن غيثه، بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل المصرى، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الإقليمى لتنمية واستخدام الموارد البشرية، ٨٨،

جدول (١٤)

يوضح أعداد الخريجين والمعنيين بالقوى العاملة من حملة المؤهلات العليا

| سنة التخرج | عدد الخريجين | عدد طلبات الاستخدام | عدد طالبي التعيين | عدد المعنيين |
|------------|--------------|---------------------|-------------------|--------------|
| ١٩٧٧ | ٤٠٨٩ | ٨٠٣٩ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٧ |
| ١٩٧٨ | ٥٦٠٥ | | | ٢٥٠١ |
| ١٩٧٩ | ٥٦٠٥ | ٤٣٠٨ | | ٢٨٠٩ |
| ١٩٨٠ | ٦٠٠٢ | ٦٣٠٢ | ٢٥٠١ | ٢٥٠٥ |
| ١٩٨١ | ٦٧٠٠ | ٥٥٠٠ | ٢٨٠٩ | ٢٩٠٣ |
| ١٩٨٢ | ٦٧٠٠ | ٤٣٠٤ | ٣٠٠٢ | ٣٩٠٣ |
| ١٩٨٣ | ٧٧٠٨ | ٤٥٠٨ | ٢٥٠٢ | ١٣٠٥ |
| ١٩٨٤ | ٨٤٠٧ | | ٢٥٠٣ | ١٤٠٦ |
| ١٩٨٥ | ٩٤٠٢ | | | ١٢٠١ |
| ١٩٨٦ | ٩٧٠٨ | ----- | | ١٣٠٥ |
| ١٩٨٧ | ١٠١٢ | ----- | | |

المصدر: نادر فرجاني، طبيعة مشكلة التشغيل في مصر، ورقة بحث مقدمة إلى استراتيجية الاستخدام، وزارة القوى العاملة والتدريب بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الفترة من ١٨-٢٠/١٢/١٩٨٨ .

ووفقاً للإحصاءات الأخيرة حول نسب البطالة بين خريجي النوعيتين، فنجد أن نسبة البطالة الإجمالية وصلت إلى مليون و٤٠٠ ألف خريج، ونسبة البطالة بين خريجي التعليم الجامعي لم تتعدى ١٢%، الأمر الذي يوضح أن التعليم الفني ليس هو الحل في

مشكلة البطالة (١٤) كما أن السياسة الانكماشية في التعليم الجامعي لم تعد ملائمة فسي الوقت الحالي؛ حيث أصبح الاتجاه إلى التعليم الجامعي في معظم الدول المتقدمة يسير نحو الزيادة. حتى في الدول التي كان التعليم الجامعي فيها لذوى الياقات البيضاء أخذت في الاتجاه نحو التوسع في التعليم الجامعي. (١٥)

هذا بالإضافة إلى أن بعض الدراسات قد أوضحت، أنه وفقاً للتوصيف المهني نجد أنه مع عام ٢٠٠٠ سيكون هناك فائض في المستوى القيادي المتمثل في الأخصائي والمهندس المصمم بينما سيكون هناك نقصاً في التكنولوجيا (١٦).

أي أن المشكلة أصبحت تركز على التكنولوجيا؛ والتي تتسابق دول المركز فيما بينها للاحتفاظ بمكانتها في تقسيم العمل الدولي (١٧) بينما تسعى في الجانب الآخر لمحاولة إقناع دول الهامش في أن التعليم الفني هو الصيغة الملائمة لمثل هذه الدول وبالتالي تنعكس هذه النظرة على البناء الاجتماعي في الدول النامية ومن بينها مصر (١٨). حيث أصبح التعليم الجامعي في مصر مرتبطاً بالفرص المتاحة أمام التلاميذ ذوى المكانة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤهلهم للالتحاق بالجامعة (١٩) لما حظوا به من فرص متميزة من التعليم الخاص والأجنبي.

نخرج مما سبق أنه على الرغم من إسهامات المعونات في التعليم الفني لما يتكلفه هذا النوع من التعليم (٢٠) حيث ساهم في تحويل عدد كبير من المدارس الثانوية الفنية نظام ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، وهو من الأمور المحمودة إلا أنه يجب إعادة النظر حول توزيع المعونات مرة أخرى لهذا المجال من التعليم في ضوء السياسة التعليمية الجديدة، والتي ترى ضرورة في التوسع في التعليم العام لمواكبة التغيرات العالمية السريعة (٢١)

ثانياً: المعونات الخارجية والمدرسة الثانوية الشاملة:

مع سعي الدولة للبحث عن نظم تعليمية غير تقليدية، للمزج بين الدراسات النظرية والتطبيقية، لتخريج القوى البشرية والتي تخدم قطاعات الإبتاج المختلفة وفقاً لمطالبات خطط التنمية (٢٢) فقد وقعت الوزارة اتفاقاً على تجريب هذا النوع من التعليم

في مدرسة إعدادية. واثنين ثانويتين في محافظتي طنطا وسوهاج. ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق بين الوزارة والبنك الدولي كان في عام ١٩٧٥، بعد أن تقدم البنك الدولي بعمل بعثة استطلاعية عن التعليم في مصر، وكان من بين المشروعات التي يمكن المساهمة فيها هو مشروع تطبيق المدرسة الشاملة (٢٣) وتم تجريب النظام في عام ١٩٧٨ / ١٩٧٩، وبحلول عام ١٩٨٩ كان عدد المدارس ست مدارس. وعلى الرغم من التوسع في المدارس الشاملة، فلم يتم أي تقويم للتجربة إلا في عام ١٩٨٩. أي بعد عشر سنوات من التطبيق حيث أثبتت كثير من الدراسات أنه كانت هناك تجارب مماثلة في مصر لمثل هذه التجربة ولم تحظ بالنجاح (٢٤) وأن واقع المدرسة اختلف كثيراً عن المشروع المقترح للمدرسة الثانوية الشاملة، حيث لم ترد في الواقع عن كونها مدرسة ثانوية عامة مضافاً إليها مجموعة من المجالات العملية، والتي لم ترقى إلى مكانة المواد التقليدية، هذا بالإضافة إلى أنها لم تعد طلابها إلى الحياة العملية. هذا بجانب عدم الإعداد الكافي للمعلمين أو التأهيل النفسي لاتجاهات الشعب المصري ونظرة لهذا النوع من التعليم (٢٥) .

كذلك فقد أوصت بعض الدراسات بأن تطبيق نظام المدرسة الشاملة القائمة على أن يكون التعليم الثانوي متنوع في مقرراته، أمر لا يمكن حدوثه في مصر في هذه المرحلة (٢٦) .

يلاحظ مرة أخرى أن توجيه المعونات لتمهين التعليم، والذي لم يستدل البحث عن أسبقية السياسة التعليمية في مصر على الأخذ بهذه الصيغة قبل اقتراح بعثة البنك الدولي، أو إجراء دراسات تجريبية تضمن فاعلية المعونات لمثل هذا النوع من التعليم والعائد المرجو منه، وهو من الأمور الواجب أخذها في الاعتبار عند تلقي أي عون لما يستنزفه من جهد ومال في حالة عدم جدية الدراسات والبحوث التي تؤكد على أهميته.

ثالثاً: المعونات الخارجية وتطوير المؤسسات التعليمية.

قامت المعونات المقدمة من البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية، بمحاولات لتطوير المنظومة التعليمية ككل، من خلال التركيز على الجانب المؤسسي

للتعليم باعتباره حجر الأساس لتطوير التعليم ويهنا في هذا المجال أن نوضح دور المعونات في تطوير المؤسسات التعليمية .

حيث أشار إذن العمل رقم (٢) الخاص بدراسة واقع التعليم الأساسي في مصر بضرورة تطوير المركز القومي للبحوث التربوية والعمل على تحديث وحداته (٢٧) ومن المعروف أن المركز القومي للبحوث التربوية أنشئ بموجب القرار الجمهوري رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ لتحقيق الأهداف التالية :

(١) إجراء البحوث والدراسات اللازمة لكافة مكونات المنظومة التعليمية، ووضع نتائجها موضع التجريب قبل تعميم التجربة.

(٢) دراسة وسائل التنسيق بين سياسة التربية والتعليم، وبين السياسات التي تتعاون المجالس المتخصصة في رسمها؛ من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(٣) تبادل الخبرات مع المؤسسات البحثية في الدول المختلفة.

(٤) إعداد الكوادر الفنية لتتولى مسئولية المراكز البحثية على مستوى المحليات.

(٥) تزويد وزارة التربية والتعليم بالوثائق والبيانات التربوية المختلفة سواء من المصادر المحلية والخارجية (٢٨)

ثم صدرت بعض التعديلات الخاصة بتطوير مركز البحوث التربوية، والمصاحبة لأهداف التطوير التعليمي. ومن هذه التعديلات صدور القرار الجمهوري رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ (٢٩) . والذي بمقتضاه تم اعتبار المركز من المؤسسات العلمية. ثم حدث تطوير آخر للمركز في ١٩٨٩ وفقاً للخطة المقدمة من وزير التربية والتعليم في ذلك الوقت. وبالفعل، تم استصدار قرار جمهوري رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٩ الخاص باللاحقة التنفيذية للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، (ويلاحظ إضافة كلمة التنمية للمسمى القديم) (٣٠) .

وسوف يركز البحث على التعديل الأخير والذي يهتم الدراسة الحالية.

أ - أهداف واختصاصات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية .

يهدف المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، إلى تزويد المسؤولين

والمشتغلين بالسياسة التعليمية بالمعلومات العلمية والتربوية، والتي تحقق مساعدة الطلاب على مواكبة التطور من خلال :

١- إجراء البحوث والدراسات اللازمة بشأن مقومات العملية التعليمية والتربوية في جميع جوانبها، سواء النظرية منها أو التطبيقية، ووضع نتائج هذه الدراسات موضع التجريب، للتأكد من صلاحيتها قبل تصميمها.

٢- العمل على تطوير المناهج التعليمية، ومضمون الكتب الدراسية، وإعداد الوسائل التعليمية وطرق التدريس المتوائمة معها، وإعداد خطة تدريب المعلمين عليها.

ب- أقسام المركز :

يتكون المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من الشعب الآتية:

١- شعبة بحوث السياسات التربوية.

٢- شعبة بحوث تطوير المناهج.

٣- شعبة التخطيط التربوي. (٣١)

وتنقسم الشعب السابقة بدورها إلى أقسام كالتالي :

١- شعبة بحوث السياسات التربوية وتضم :

٢- قسم تحليل وتقويم السياسات.

٣- قسم التجديد التربوي.

٤- قسم الإعلام التربوي وقياس الرأي العام.

٥- قسم الامتحانات والتقويم.

٦- قسم تعليم الكبار والتربية المستمرة.

وتحدد مهام شعبة بحوث السياسات التربوية في :

١) الرد على الاستفسارات والاستبيانات المحلية والإقليمية والدولية.

٢) إبداء الرأي والمشورة في كل موضوع تربوي طارئ.

٣) إجراء البحوث والدراسات في مجال السياسات التربوية.

٤) فاعلية القرارات التي تتخذ أثناء تنفيذ السياسات التربوية.

٥) التعرف على مشكلات تطبيق السياسات التربوية، من خلال إجراء بحوث وصفية أو
تقويمية، مع التركيز على التقنيات المستقبلية.

٦) قياس مدى استجابة الرأي العام للتجديد فى السياسات التربوية.
شعبة بحوث تطوير المناهج وتضم :

١- قسم بناء وتطوير المناهج.

٢- قسم تدريب المعلمين.

٣- قسم إعداد المواد للتعليمية.

٤- قسم المتابعة الميدانية.

٥- قسم التجريب الميدانى.

٦- قسم تكنولوجيا التعليم.

وتحددت مهام شعبة بحوث تطوير المناهج على النحو التالى :

١) إجراء البحوث المرتبطة بالمناهج ووضع نتائجها موضع التجريب.

٢) تطوير المناهج، ومضمون الكتب الدراسية، وإعداد الوسائل وطرق التدريس
المتوائمة معها، وإعداد خطة تدريب المعلمين عليها، المساهمة فى عضوية اللجان
العلمية الدائمة لتطوير المناهج .

٣) المساهمة فى عضوية اللجان العلمية الدائمة لتطوير المناهج، ومشروعات السهينات
الإقليمية على مستوى الوطن العربى.

٤) المساهمة فى إعداد المؤتمرات والندوات العلمية للمركز القومى للبحوث التربوية
والتنمية.

٥) المساهمة فى إعداد نماذج الأسئلة، وعضوية اللجان بمركز التقويم والامتحانات.

٦) رفع كفاءة الباحثين بالشعبة والشعب الأخرى، من خلال قسم تدريب المعلمين.

شعبة التخطيط التربوى وتضم :

١- قسم الدراسات المستقبلية.

٢- قسم التخطيط الإجمالى والتفصيلى.

٣- قسم اقتصاديات التطعيم وتحليل الموارد.

٤- قسم التحليل والنمذجة.

٥- قسم الإدارة والتنظيم للتربوي.

وتحددت مهام شعبة التخطيط التربوي في التالي :

(١) وضع وتصميم الأهداف، والخطط اللازمة لتنمية وتطوير التعليم في مصر.
(٢) تحليل النتائج المحتملة للسياسات المختلفة، ومزايا وعيوب الاستراتيجيات البديلة لتنفيذها .

(٣) توقع المشكلات التي يمكن حدوثها أثناء التنفيذ، وتصميم الأدوات والأساليب الكفيلة بالتغلب عليها، وإعداد الدراسات المستقبلية التي تتعلق بالتخطيط للتعليم، من أجل تطوير وتحسين العملية التعليمية ومواجهة تحديات المستقبل (٢٢)

يلحظ أن القرار الجمهوري رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٩ قد عول على المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، الكثير من المهام التي ترقى به كهيئة بحثية، شأنها في ذلك شأن المؤسسات العلمية، والتي تضم في صفوفها الباحثين المؤهلين للاضطلاع بهذه المهام.

إلا أنه مع تعديل اتفاقيات المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الخاصة بالتعليم الأساسي حدث الكثير من التغيرات؛ التي أدت إلى انتزاع سلطات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وإسنادها إلى هيئات أخرى، الأمر الذي أدى إلى ازدواجيات مؤسسية. وكانت الاستراتيجية قد أوضحت أنها تعمل على القضاء على الازدواجيات الحادثة في جسد التعليم، بينما كان متخذ القرار التعليمي يعمل على خلق مزيد من الازدواجيات كما سيتضح من التحليل التالي :

من حيث مركز المعلومات:

تلقت إدارة التوثيق التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية في عام ١٩٨٧/١٩٨٨، عوناً من اليونيسكو، متمثلاً في أجهزة ميكرو فيلم وميكرو فيش لتطويرها وتحويلها إلى نظام معلومات. وبالفعل تم تدريب العاملين بالإدارة على خدمات المعلومات

فى أكاديمية البحث العلمى، والتدريب على استخدام الكمبيوتر فى نظم المعلومات، والتدريب على استخدام الميكروفيلم، والميكروفيش، كما تم العمل داخل إدارة التوثيق على إعادة تنظيم الوثائق، واستبعاد القديم منها بناء على توصية المسئول عن نظام إريك التربوى، والذي كانت تقوم الاتصالات بينه وبين مدير المركز القومى للبحوث التربوية - فى ذلك الوقت- للربط بين مركز معلومات المركز وبين المسئولين فى نظام معلومات إريك، وتم بالفعل زيارة وزير التعليم لهذا النظام الجديد، كإشارة للبدء بتنفيذ الخطة لتحويل إدارة التوثيق إلى مركز معلومات، إلا أنه بتغير مدير المركز القومى للبحوث التربوية وتولى منصبه مدير آخر، أصبحت الفكرة فى طى الكتمان(٣٣)

إلى أن تلقى المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية عوناً مالياً قدره ٥ مليون جنيه نقد محلى، لمشروع نظام قومى للمعلومات التربوية ومعمل قياس تربوى بالمركز القومى للبحوث التربوية بخطة ٨٨/٨٧ من برنامج الاستيراد السلى التابع لهيئة التنمية الأمريكية فى إطار مشروع التطعيم الأساسى.(٣٤)

ووفقاً لهذا المعونات : تم شراء ستة أدار بمبنى البهرج الفضى المملوك لجهاز الخدمة العامة بالقوات المسلحة (٣٥) وتم نقل العاملين بالمركز إلى المبنى الجديد حيث كان المقر داخل وزارة التربية والتعليم، وذلك عدا العاملين بإدارة التوثيق التربوى واستمر الوضع لفترة قرابة العام دون أى إرهابات عن مستقبل مركز المعلومات والذي كانت اليونسكو وراء الخطوات الأولى لإتشاؤه، الأمر الذى أدى إلى إحباط العاملين فى إدارة التوثيق التربوى، وإهمال الأجهزة السابقة وعدم استخدامها حتى عام ١٩٩٥. هذا بالإضافة إلى عدم ظهور أى إرهابات حول نظام المعلومات، علماً بأنه قد تم تقديم المعونات لشراء المبنى الجديد من أجل إنشاء نظام قومى للمعلومات داخل المركز القومى للبحوث التربوية.

الأمر الذى يوضح دور المعونات الأمريكية فى سحب البساط من اليونسكو بوصفها هيئة دولية محايدة من خلال زيادة المعونات المقدمة؛ لإضفاء مزيد من القبول من المسئولين عن التعليم المصرى حول دور الولايات المتحدة فى زيادة فعالية العملية التعليمية.

تطوير المناهج بين مركز تطوير المناهج وشعبة بحوث المناهج بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية:

اتضح من عرض اللاحة التنفيذية للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية دور كل شعبة من شعب المركز المختلفة، والتي من بينها شعبة بحوث تطوير المناهج. إلا أن الأمر لم يستمر على ما هو عليه؛ حيث صدر قرار وزاري رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٠ بشأن مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية (٣٦) الذي نص على:

المادة الأولى: ينشأ مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية بمكتب وزير التعليم بوزارة التربية والتعليم، ويخضع للإشراف المباشر لوزير التعليم.

المادة الثانية : يختص المركز بما يلي :

- تخطيط وتصميم وإعداد وتجريب وتنقيح وإخراج المناهج والمواد التعليمية وتقييمها ميدانياً لمراجعتها وإعادة تطويرها.
 - تدريب مدرّبي المعلمين على المناهج المطورة لاستخدامها.
- المادة الرابعة :** يشكل المركز من الأقسام التالية :

- قسم تصميم وبناء المناهج.
- قسم إعداد المواد التعليمية.
- قسم التجريب الميداني والتقييم.
- قسم تدريب مدرّبي المعلم.
- قسم المتابعة الميدانية.
- قسم التكنولوجيا.

المادة السادسة: يتولى المركز تنفيذ الاتفاقية، التسي عقدها وزارة التربية والتعليم مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لإنشاء هذا المركز. (٣٧)

هذا، بالإضافة إلى القرار الوزاري رقم ٨٨ لسنة ١٩٩١، بشأن تفرغ عدد أربعة وعشرين باحثاً من شعبة بحوث تطوير المناهج تفرغاً كاملاً خلال مواعيد العمل

الرسمية للعمل في عمليات وبحوث تطوير المناهج ولحين انتهاء العمليات والبحوث الخاصة بذلك. (٣٨)

يلاحظ من العرض السابق تبعية كل من المركزين إلى وزير التربية والتعليم؛ إلا أن المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية يتبع وزير التعليم، ويكون له شخصية اعتبارية، وأن إنشاء المركز القومي للبحوث التربوية بناءً على قرار جمهوري، بينما صدر مركز تطوير المناهج بقرار وزاري، ويخضع للإشراف المباشر لوزير التربية والتعليم.

ومن مقابلة تخصصات شعبة بحوث المناهج واختصاصات مركز تطوير المناهج، نجد أنها نفس الاختصاصات وأيضاً تتطابق أقسام كل منهما.

هذا، بالإضافة إلى أن صدور قرار وزاري بتفرغ عدد كبير من باحثي شعبة بحوث تطوير المناهج للعمل بمركز تطوير المناهج، أدى بدوره إلى ازدياد كل من الجهتين من ناحية، وتزايد صراعات باحثي المركزين بشكل سافر، وصل إلى وسائل الإعلام المختلفة سواء القومية منها أو المعارضة (٣٩) والتي استندت إلى الكثير من الصحة في التشكيك من مركز تطوير المناهج.

فإذا كانت اختصاصات كل منهما واحدة، وأقسامها متطابقة، وباحثوهم من شعبة بحوث تطوير المناهج، فلماذا إذن ينشئ المركز الجديد، فإذا كان هناك ضرورة من تطوير المناهج التعليمية، فلماذا لم يدرب باحثي المركز - باعتبارهم هم الداعمين - في مقابل باحثي مركز تطوير المناهج العاملين بتعاقدات خاصة تنتهي بانتهاء المشروع، وبالتالي تفقد العملية التعليمية الخبرة المدربة .

ولم ينتهي الأمر عند هذا الحد: فقد دعى رئيس الجمهورية لافتتاح المركز القومي للبحوث التربوية وقدم مركز تطوير المناهج باعتباره المسئول الأول عن تطوير المناهج، ومن هنا كسب مركز تطوير المناهج الشرعية، والإعلان أمام الرأي العام بينما ظلت الصراعات بين كل من الجهتين قائمة؛ الأمر الذي أوضحه التقرير الختامي المعد من قبل وكالة التنمية الأمريكية؛ حيث ذكر في تقريرها أن بداية مركز تطوير المناهج

كانت تحت إشراف المركز في سنة ١٩٨٩، إلا أن علاقته بالوزارة لم تكن واضحة مما أدى إلى الهجوم والانتقاد من قبل العاملين بالمركز القومي؛ الأمر الذي دفع بالوزير إلى توضيح مسئولية مركز تطوير المناهج عن القرارات والتوجهات الخاصة بالمناهج، وهو من الأمور الإيجابية التي اتخذها الوزير. (٤٠)

ووفقا لتحديد المسئوليات وتحويل اتخاذ القرار على مركز تطوير المناهج، فإنه قد تم تطوير مناهج الصفوف الأربعة الأولى بالتعاون مع الخبراء الأمريكيين، وإحلال مقرر الأنشطة البيئية محل مادة العلوم والصحة، والتي كان قد أُلحَ إليها إذن العمل رقم (٢) بأن التعليم الأساسي يفتقر إلى مفهوم البيئة، والظروف المحلية، ومتطلبات تنميتها (٤١)

وفقا لما ورد في أهداف التعليم الأساسي في القانون ١٣٩، وبالمقارنة بين أهداف التعليم في أمريكا نجد أن التركيز الأساسي على مادة العلوم باعتبارها هي المفصل الأساسي للتطوير. (٤٢) الأمر الذي يوضح بدوره حرص الولايات المتحدة على احتفاظ مصر بنفس المكانة التي تحتلها في تقسيم العمل الدولي.

إلا أنه من الأمور الواجب الإشارة إليها، إنه من الضروري القيام بتحليل أهداف هذه المواد المقررة؛ نظرا لما انعكس من أيديولوجية الدول المانحة من ناحية وبين ردود فعل الرأي العام ناحية أخرى. وسوف يتعرض الباحث في موضع لاحق إلى لقاء الضوء على منهجى اللغة العربية والأنشطة والعلوم البيئية.

إدارة التخطيط التربوي.

تم فيما سبق تناول اختصاصات شعبة التخطيط بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، من خلال أقسامها الست المختلفة، والتي نص عليها القرار الجمهوري رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٨.

كذلك تم تناول مقترحات أذون العمل حول ضرورة وجود إدارة للتخطيط التربوي، لتأخذ على عاتقها دراسة وضع الخطط الاستراتيجية وخطط التسهيلات التعليمية، كذلك إنشاء إدارة نظم المعلومات بإدارة البحوث التعليمية، والتي كان من

المقرر أن يتجه المعونات إلى شعبة التخطيط التربوى، الدارة التخطيط بالوزارة.
وفى عام ١٩٨٩ تم إنشاء وحدة التخطيط للتربوى (PPE) للتحقيق المهام
السابقة، على أن تعمل تحت مظلة شعبة التخطيط بالمركز القومى للبحوث التربوية
(٤٣)

وبالفعل تم العمل، ووكل لشعبة التخطيط التربوى بالمركز، القيام بالعديد من
الأبحاث وهى:

- ١- تنفيذ عملية الإصلاح التعليمى.
- ٢- المشاركة المدرسية.
- ٣- الكفاءة والفاعلية الداخلية.
- ٤- الدروس الخصوصية.
- ٥- الكفاءة والفاعلية الخارجية.

كما تم مناقشة خطة كل بحث منهم، متضمنة الميزانية الإجمالية للبحوث،
وأعضاء هيئة البحوث من داخل المركز، والباحثين المشاركين من خارج المركز، كذلك
تم ترشيح منسقى البحوث.(٤٤)

أما بخصوص ما تم فى وحدة المعلومات: فقد بدأ العمل فى تدريب عدد من
باحثى المركز القومى للبحوث التربوية، بالإضافة إلى العاملين بإدارة الإحصاء بديوان
الوزارة، على برامج قواعد البيانات المستخدمة فى إدخال وتحليل واسترجاع البيانات
(وفقا لبرنامج RBASE) كما تم تدريب عدد من إدارى الإدارات التعليمية المتفق عليهم
فى الدراسات الاستطلاعية (٤٥)

استمر العمل فى شعبة التخطيط التربوى بالمركز حتى نهاية ١٩٩٠، إلى أن بدأ
الخلافا بين مسئولى ومنسقى البحوث بالمركز القومى للبحوث التربوية، وبين الخبراء
الأمريكيين بسبب تجاهل الخبراء الأمريكيين للمسؤولين المصريين، وسفر العديد منهم أو قدوم
آخرين بدون علم المركز. كذلك رفض الجانب الأمريكى تقديم تقارير عن إنجازهم فى
المشروعات بينما كانوا يطالبون الطرف المصرى بتقديم تقارير عما تم إنجازه. (٤٦)

ومن ثم فقد احتدم الخلاف بين الطرفين إلى أن تم تدخل الوزير لفض المنازعات، والتي تم بناءا عليها نقل عمل الخبراء الأمريكيين إلى ديوان الوزارة، وانتهاء إشراف المركز القومي للبحوث التربوية على التخطيط التعليمي، تحت حجة ضرورة تواجد وحدة التخطيط بجانب متخذ القرار لتسهيل الحصول على البيانات المطلوبة لاستصدار أى قرار تعليمي؛ وكان الوزير قد حاول من قبل تبريرها للمسؤولين بشعبة التخطيط التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية.(٤٧)

إلا أن ما ورد في التقرير الختامي الصادر عن وكالة التنمية الأمريكية، قد أشار إلى أن سبب انتقال العمل إلى ديوان عام الوزارة كان بسبب عدم وجود للسترابط بين الوزارة من جهة، وبين المركز القومي للبحوث التربوية من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن الباحثين العاملين بشعبة التخطيط التربوي بالمركز القومي للبحوث التربوية غير ملائمين للعمل حيث أنهم أكاديميين، أو يفتقدون الخبرة العملية في تحليل السياسات، واستراتيجيات التخطيط، ونظم المعلومات؛ الأمر الذي كان جليا منذ الشهور الأولى للمشروع، والذي تمت مناقشته مع الوزير. كما يرى التقرير : أنه من الأمور الإيجابية تفهم الوزير لطبيعة الموقف، ومن ثم قطعه وضع تصورا جديدا للتخطيط من خلال الوزارة. و بالتالى تم إنشاء وحدة التخطيط والمعلومات بوزارة التربية والتعليم فى ١٩٩٠. (٤٨)

وبالرجوع مرة أخرى لاختصاصات كل من شعبة التخطيط، وشعبة بحوث السياسات بالمركز القومي للبحوث التربوية، وبالعودة إلى أبحاث شعبة التخطيط ، وخبرات الباحثين العاملين بها منذ إنشاء المركز، وبالدرجات العلمية لهم نجد أن الأمر عكس ما أعلنه الوزير من مبررات أو ما قدمه الجانب الأمريكى فى التقرير النهائى؛ حيث أن التعاون بين الوزارة والمركز تعاون وثيق الصلة فى كثير من المناحي، كذلك فإن التدريب على إنشاء مركز المعلومات كان يتم بين العاملين بمركز المعلومات بالمركز القومي للبحوث التربوية، وبين العاملين بإدارة الإحصاء بديوان الوزارة فى وقت واحد.

كذلك فإن حجة الجانب الأمريكي بأن باحثى المركز أكاديميون، وتنقصهم الخبرة العملية فإن باحثى المركز هم من خريجي كليات تربوية ويعملون فى مجال البحوث منذ تاريخ تعيينهم بالمركز. أما حجة الوزير بضرورة تواجدهم بالقرب من متخذ القرار فإنه يوجد مكتب للوزير داخل مبنى المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية والذي تم شرائه من المعونات الأمريكية المقدمة للتعليم الأساسى.

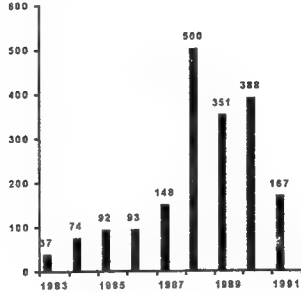
يتضح مما سبق أن المعونات الأمريكية بشكل خاص كان مؤثرا بشكل سلبى إلى حد بعيد، وأدى إلى ازدواجيات مؤسسية وهيكلية فى تطوير التعليم، و عملت على هدر كثير من الطاقات واستنزاف الأموال.

الأبنية التعليمية

تكاد تكون المعونات المقدمة للأبنية التعليمية هى أفضل أشكال المعونات المقدمة للتعليم، فقد اهتمت المعونات الأمريكية ببناء عدد من المدارس فى محافظات مصر بلغ ١٨٦ مدرسة. ويوضح الرسم البيانى التالى عدد الأبنية التى تم بنائها أثناء فترة المعونات.

ومما يحسب لصالح المعونات الأمريكية المقدمة إلى الأبنية التعليمية، هو اهتمامه بالمناطق المحرومة التى يصعب الوصول إليها ، كذلك وضع المقاييس العامة للبناء .

ويوضح الشكل التالى تطور حركة الأبنية التعليمية منذ بدء المعونات وحتى ١٩٩٠.
عدد الأبنية التعليمية التي تم بنائها في الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٩١



السنوات

المصدر: USA: Final Report. Op. Cit., P. 13.

إلا ما تم من الجانب المصرى من تقاعس فى تنفيذ الجانب الخاص به والذي
تحدد فى قيامه ببناء أسوار المدارس فى مقابل أن تقوم وكالة التنمية الأمريكية ببناء
عدد أكبر من المدارس؛ الأمر الذى أدى إلى ارتفاع تكلفة بناء هذه الأسوار بما يوازى
تكلفة البناء عند توقيع الاتفاقية (٤٩).

كذلك مراعاة التكلفة المعقولة للأبنية التعليمية قياسا إلى ما تقوم به الوزارة
وما تتحمله من تكلفة عالية.

ومن خلال العرض السابق يتضح محاولات الولايات المتحدة الأمريكية، إزاء
تطوير المنظومة التعليمية ككل، من خلال التركيز على الجانب المؤسسى للتعليم

باعتباره حجر الأساس لتطوير التعليم من جهة، وبما يحقق لهم التدخل المباشر فى اتخاذ القرارات التعليمية، من الجهة الأخرى. (وهو موضوع الفصل السابع).

رابعاً، انعكاسات المعونات على تطوير مناهج التعليم الأساسى :

ترتبط النظرية النقدية بين العلم التربوى ونظرياته من ناحية، وبين المصالح الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى؛ فالمعرفة العلمية تنشأ وتتكون اجتماعياً، وترتبط بالمصالح والغايات والمقاصد الإنسانية. وهذه المعارف العلمية والتي تتم عن طريق العمل المدرسى تعكس اهتمام مصالح طبقة معينة؛ والتي تنعكس بدورها فى اختيار المناهج المختلفة التى تكون فى الأغلب الأعم لصالح الثروة والسلطة (٥٠) الأمر الذى يتأكد من دور المعونات الأمريكية فى تطوير مناهج التعليم الأساسى، حيث رأت الخبرة الأمريكية المصاحبة للمعونة أن المناهج المطبقة لا تنطبق مع أهداف التعليم الأساسى، وذلك من خلال طرحها عدد من الأسئلة، وكانت من أهم الأسئلة التى تم طرحها.

١) إلى أى مدى كان هناك تركيز على الدين والتربية الوطنية، فى البرنامج؟

٢) كيف يتم توزيع التربية الدينية فى المناهج وفى خطة الدراسة؟

٣) كيف وإلى أى مدى يتم تدريس مهارات صنع القرار؟

ومن ثم، يتعرض إذن العمل إلى الجدول الأسبوعى للحصص المخصصة لتدريس اللغة العربية والتربية الدينية والتربية الوطنية، حيث يركز على أن مجموع هذه المواد يمثل نصف خطة الصفوف الأربعة الأولى.

كما يرى أن منهج اللغة العربية يعد مثقلاً بالصيغة الاجتماعية والدينية والثقافية، وهو من الأمور الواجب إعادة النظر فيها، حيث أنه يتغنى النظر إلى اللغة العربية باعتبارها تعليم أساسى للقراءة والتعبير الشفوى، أكثر من نظرنا للتدريس اللغة القومية كترية وطنية. أى أنه تدريس لمهارة لغوية أكثر من أى أمر آخر، وبالتعبئة يجب ألا يكون مثقلاً بالمواد ذات الصيغة الاجتماعية والثقافية والدينية. (٥١).

أما ما ارتأته الخبرة الأمريكية من منهجى التاريخ والتربية الوطنية، فهو أن

المناهج يجب أن تتبع التسلسل التاريخي ، كما يرى أن الهدفين الخاصين بالتعرف على أحوال العرب قبل الإسلام، ومقومات الحضارة الإسلامية لا يتضمنها أى أهداف سلوكية، وحتى إذا كانت هناك بعض الأهداف السلوكية فإنها من الصعوبة للمؤلفين.

وتنتقد الخبرة الأمريكية ما يقدمه المنهج من تركيز على مهارات رسم الخرائط لشبه الجزيرة العربية، وللعالم الإسلامى... إلخ، فى حين أنه ليس هناك أى ذكر للمهارات التى تعين الطلاب على رسم خريطة للبيئة المحيطة بهم.(٥٢)

ولتوضيح إلى أى مدى ساهمت الخبرة الأمريكية فى مناهج التطويع نتعرض بالتحليل لمنهجى اللغة العربية، ومنهج الأنشطة البدنية للصفوف الثلاثة الأولى بالمرحلة الابتدائية، فى تلك الفترة.

أ - اللغة العربية

تعتمد الباحثة فى تحليل أهداف منهج اللغة العربية على أربعة وثائق أساسية هى :

- مصفوفة المدى والتتابع الخاصة بدراسة اللغة العربية.
- مصفوفة المدى والتتابع الخاصة بدراسة اللغة الإنجليزية.
- أهداف منهج اللغة العربية .
- دليل المنهج.

مصفوفة المدى والتتابع :

رأى إذن العمل رقم (٢) أن منهج اللغة العربية يعد مثقلا بالمواد ذات الصبغة الاجتماعية والدينية والثقافية (٥٣) وأنه من المفترض أن منهج اللغة العربية يتمثل فى كونه مقرا لتعليم أساسى للقراءة والتعبير الشفهي، وهى بذلك لغة لا يجب أن يختلف تدريسها عن تدريس مقرر اللغة الإنجليزية، باعتبارهما مهارات لغوية.

ويتعرض واضعو الإذن فى العديد من المرات، فى مواضع متفرقة إلى ضرورة تطوير منهج اللغة العربية، من حيث تقسيمها إلى مجالات كالتحدث والاستماع، والمفردات، والتعبير اللغوى الحر. وأن هذه المجالات كلها هى بنفسها نفس مجالات اللغة الإنجليزية، لأن معيار تصنيف محتوى كل من اللغتين هو الطبيعة المنظمة للمادة،

والطبيعة التخصصية للمواد التعليمية(٥٤) .

الأمر الذى يستدعى تطوير المنهج وتنقيته من هذه الصيغ الاجتماعية والدينية(٥٥) .
كما أقترح الإذن أن أنسب طريقة لتطوير المناهج تلك القائمة على مصفوفة
المدى والتتابع.

ومصفوفة المدى والتتابع : تجسد مفهوم المنهج باعتباره سلسلة من
المخرجات التعليمية المرغوبة فى كل مستوى دراسى، ولذلك تقدم تتابع المنهج. وعليه،
فأنه يتم تقسيم المخرجات فى مجموعات وفقا للموضوع أو البحث أو البعد. ومن هنا
يأتى مدى المنهج، ويفترض هذا المفهوم : أن هناك تبايناً واضحاً بين الأهداف
والوسائل التربوية أكثر مما يشتمل على ما يحدث فى الواقع، وهذا ما يميز المنهج عن
التعليم .

ووفقاً لهذا المفهوم فإن المنهج يوضع فى دور إرشادى لكل من القراءات
التعليمية والتقويمية. وعليه فإن مصفوفة المدى والتتابع تصف المنهج باعتباره
مصفوفة أهداف محددة المستويات الدراسية المتتابعة (أى التتابع)، وتحديد مجموعات
هذه الأهداف وفقاً للموضوع العام (المدى)(٥٦) .

ولتطبيق مصفوفة المدى والتتابع، تم توزيع مسئلة باللغة الإنجليزية على
العاملين فى لجنة تطوير مناهج اللغة العربية غير معروف مصدرها الأجنبى، للاسترشاد
بها فى وضع أهداف اللغة العربية والمصفوفة .

ولمزيد من الإيضاح يحاول البحث عقد مقابلة بين الأهداف الموزعة باللغة الإنجليزية
وبين الأهداف التى اقترحها فريق العمل فى لجنة تطوير مناهج اللغة العربية فى إحدى
المراحل وهى الصف الثالث بالمرحلة الأولى من التعليم الأساسى.

1- التعرف على الحروف الساكنة فى الكلمات.

Identifies Silent Consonants in the Words.

2- معرفة كيفية البحث عن كلمة فى القاموس .

Locates Words in Dictionary.

3- الهجاء الصحيح لكلمات يكثر استخدامها.

Identifies Silent Consonant in Words .

4- التعرف على بعض الحروف التي تمثل كلمات مختصرة.

Recognizes Abbreviations .

5- استخدام علامات الفصل في مواضع عدة.

Correctly Uses Apostrophe for Possessive Form.

6- التعرف على استخدام الضمائر.

Recognizes and Uses Subject Pronouns.

7- كتابة بطاقات شكر، ودعوة، وعنوان على مظروف.

Writes Thank you notes, Invitations, and Addresses on Envelope (57)

يتضح مما سبق، أن الأهداف التي وضعت لمنهج اللغة العربية ما هي إلا ترجمة للأهداف الإنجليزية التي وزعت. وتأكيدا على ما سبق نوضح ما جاء في مصفوفة المدى والتتابع لمنهج الصف الثالث من مرحلة التعليم الأساسي؛ حيث نجد أنها صُنفت إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

أ - المهارات اللغوية :

١- وتشتمل على الاستماع والكلام والقراءة والكتابة، ولتنمية هذه المهارات يجب تعليم الطفل على الكتابة بحروف متصلة.

٢- كتابة بطاقة شكر، دعوة، عنوان على مظروف

٣- معرفة استخدام الإشارة إلى مرجع في أسفل الصفحة

٤- استخدام فهرس الكتاب (عناوين الفصول، رقمها، عنوان الصفحة، بليوجرافيا الفهرس القائمة) (٥٨)

وبعد أن تم وضع كل من الأهداف والمصفوفة العربية، تم وضع دليل المنهج، والذي نتعرض له بإيجاز شديد لما له من أهمية للتأكيد على ما سبق من ناحية، وبين ما قدمه من مفاهيم حول طبيعة اللغة ووظائفها وأهدافها من ناحية أخرى. ومن ثم يتضح انعكاسات هذه المفاهيم على المقرر نفسه، ومحاولة تفهم ما إذا كانت الخطوات السابقة الذكر، تمت بالتعاون مع الخبرة الأجنبية للاحتذاء بها لما تعكسه هذه الخبرة من تقدم، أو لأغراض أيديولوجية أخرى.

ثم محاولة مقابلة أهداف تعلم اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة أم للوقوف على ما ينصح به الخبرة الأمريكية وما تقوم به في بلادها (٥٩) .

دليل منهج اللغة العربية (٦٠) :

أشار واضعو الدليل، إلى أن الهدف من هذا الدليل هو مساعدة موجهي ومعلمي اللغة العربية على فهم منهج اللغة العربية، ولذلك فقد تم وضع الدليل في خمسة فصول هي:

الفصل الأول: حول دليل المنهج، وفيه تم عرض أهداف الدليل وخطته وجمهوره ، مع الإشارة إلى مواطن الجودة فيه.

الفصل الثاني: فلسفة المنهج ومنطلقاته، وتم عرض المنطلقات التي استند إليها بناء المنهج في مرحلة التعليم الأساسي، سواء كانت هذه المنطلقات لغوية أو نفسية أو تربوية.

الفصل الثالث: أهداف المنهج وخطته، وتم التعرض فيه إلى مجالات الاتصال اللغوي والأهداف العامة للمنهج، وكذلك الأهداف الخاصة لكل حلقة من حلقات التعليم الأساسي وخطة السير فيه .

الفصل الرابع: المحتوى اللغوي والثقافي، وفيه تم عرض المهارات اللغوية المندرجة تحت كل فن من فنون اللغة والخبرات التربوية التي تساعد على تنمية المهارات، وكذلك المحتوى الثقافي والمهارات الدراسية في كل صف من الصفوف الثمانية بمرحلة التعليم الأساسي.

الفصل الخامس: توجيهات عامة ومعايير، وفيه تم عرض بعض التوجيهات العامة الخاصة بطرق التدريس والوسائل التعليمية، والأنظمة التربوية وأساليب التقويم وغيرها.

وقد بدأ الدليل عرضه لفلسفة المنهج ومنطلقاته بتعريف للغة من بين عدد من التعريفات، باعتباره التعريف المقبول لدى واضعي الدليل حيث عرف اللغة بأنها

مجموعة من الرموز الصوتية التي يحكمها نظام معين، والتي يتعارف عليها أفراد ذى ثقافة معينة على دلالتها، من أجل تحقيق الاتصال بعضهم البعض.

وفي ضوء هذا التعريف، تم تناول عدد من الحقائق التي تمثل بعضها مقومات أساسية من مقومات اللغة، بينما يمثل البعض الآخر تطبيقات تربوية يمكن أن تأخذ مكانها في منهج اللغة العربية.

وتوجز هذه الحقائق والتطبيقات كما أوردها الدليل على النحو الآتي:

١- اللغة أصوات: وهي على هذا الأساس تعتبر أقدم أشكال الاتصال بين البشر، ومن ثم فهي نظام صوتي، وأن الكتابة نظام تابع له، والجانب الصوتي يعنى أن هناك متحدث ومستمع، وعليه فإن الحديث والاستماع هما من أهم مهارات اللغة لذلك يجب أن تولي هاتان مهارتان عناية خاصة في مناهج اللغة العربية.

٢- اللغة نظام: والنظام في اللغة أمر يتسع ليشمل طريقة ترتيب الحروف، وتوالى الأصوات وتركيب الجمل.

٣- اللغة اتصال: وهنا يعتبر أن اللغة وسيلة، والوسيلة هي الرسالة للدلالة على أهمية الوسيلة (اللغة) في نقل المحتوى، ومن ثم فإنه ينبغي النظر إلى اللغة باعتبارها أحد العوامل الأساسية في توصيل هذه الرسالة، وبالتالي تتضح أهمية التحديد الدقيق للوظائف التي يستخدم فيها التلميذ اللغة .

٤- اللغة سياق: بمعنى أن اللغة نظام من الرموز يستخدمها أقوام معينون في ثقافات بعينها، وتكتسب هذه الرموز دلالتها في ضوء الظروف التي استخدمت فيها.

٥- اللغة ثقافة: ويقصد بها هنا أن اللغة وعاء الثقافة.

وقبل الانتقال إلى موضع آخر من الدليل نقوقف حول ما أورده الدليل من تعريفات وحقائق مختلفة حول اللغة، لما تعكسه المفاهيم من رؤى على طبيعة المنهج، ومن ثم الأهداف المبتغاة من تعليم هذا المنهج.

ولقد سبق الإشارة إلى أن خبراء الدليل يعرفون اللغة بأنها مجموعة من الرموز الصوتية يحكمها نظام معين. والحقيقة أن النظر إلى اللغة باعتبارها رموز صوتية

يفقدها الكثير من وظائفها وأهميتها. فقد بينت العديد من الدراسات أن اللغة عبارة عن نسق من العلاقات غير السببية، حيث أن كل شئ فيه علاقة وتخالف، وأن أى معنى لا يؤدي وظيفته بوصفه صوتاً له دلالاته المباشرة على معنى ما، وإنما بوصفه مختلف عن غيره من الدوال؛ بمعنى أن معانى الكلمات تتوقف على موقعها فى الجمل واختلافها عن غيرها.

الأمر الذى أفتّرح معه البعض، مفهوم حركة المعنى ؛ والذى ينطوى فى معناه : على أن الكلمة لا يتضح معناها إلا بانتهاء الجملة. وحركة المعنى تلك، لا تأتى إلا بالربط بين الكلمات واختبار الكلمة بذاتها؛ ومن هنا يمكن القول بأن ظهور المعانى يبنى على علاقات قائمة على نوعين : هما الترابط التركيبى والاستدلالي، ويعتبر هذان النوعان هما محور اللغة (٦١)

وفى تعريف آخر "أنها الوسيلة التى يمكن بواسطتها تحليل أى صورة أو فكرة ذهنية إلى أجزائها وخصائصها، والتى يمكن تركيبها مرة أخرى فى أذهاننا أو أذهان غيرنا بواسطة تأليف كلمات ووضعها فى ترتيب خاص؛ بمعنى أن عملية التصور للمضامين والمدلولات ضرورية قبل أن تصدر الكلمات والتركيب من المتكلم إلى المتلقى" (٦٢)

ومن خلال عرض التعريف الذى لخص به الدليل، من بين التعريفات الأخرى، ترى الباحثة أن اقتصار الدليل على تعريف اللغة باعتبارها وسيلة لتحقيق الاتصال، يجعل مفهوم اللغة مفهوم آلى. هذا فى الوقت الذى توصلت فيه الدراسات الحديثة، إلى أن اللغة تتأسس على منطقات وظيفية، وأنه من الضرورى البحث عن اللغة بأسلوب أكثر عمقا يساعد فى البحث عن أغوار اللغة وأصولها. كما أن البحث المتعمق يعتمد على ثلاثة آليات هى : التجريد، وبناء النماذج ذات الطبيعة الرياضية، والتميز بقدر كاف من المرونة المعرفية.

الأمر الذى يوضح أهمية مفهوم الكفاءة التواصلية لما ينطوى عليه من مكونين أساسيين أولهما : المعرفة التواصلية، والتى تشتمل على معرفة لغوية، معرفة

قواعد اجتماعيات اللغة، معرفة معاني اللغة، معرفة إستراتيجية اللغة (٦٣) وثانيهما : القدرة التواصلية ؛ وهى القدرة على التفاوض والتعبير عن المعانى وعلى التفسير باستخدام المعارف المذكورة فى مجالات اللغة. بمعنى ؛ أن القدرة التواصلية فى المجالات اللغوية تقوم أساسا على عمليات فكرية عليا هى الفهم والتفسير.

ومن ثم فإن اللغة ليست مهارة لغوية فقط، بل هى كفاءة تواصلية تتطلب القدرة على التواصل، الذى يمكن من استخدام المعارف التواصلية فى مجالات اللغة الأربعة " القراءة والكتابة والاستماع والحديث، وهى من المهارات التى تعتبرها أدبيات اللغة من المهارات الدنيا أو اعتبارها مجالات للكفاءة التواصلية وبالتالي فهى تقوم على التفكير وليس على مجرد اتصال فقط يتطلب أساليب آلية تقوم على التكرار والتدريب على تراكيب اللغة؛ والذى يقوم على التبديل والتحويل، وهى مهارات دنيا تعوق النمو الهرمى لوظائف خلايا المخ. " (٦٤)

أما ما أورده الدليل من أن اللغة نظام، فهو أيضا يفقدها النظرة (إلى طبيعتها الحقيقية كلغة، والتى تتشكل من خلال ارتباطها بكافة الأجهزة الأخرى، مثل النظم الصوتية الفسيولوجية و الميكولوجية) (٦٥).

ويرى البعض أن اللغة أكثر من نظام، حيث أنها تشمل على نظام للأصوات، ونظام للمعاني، وبنية، وتراكيب (٦٦).

ومن هنا ترى الباحثة أن التعريف الذى أورده الدليل، أفقد اللغة الكثير من أهميتها ووظائفها وتعرض لها بالنظرة التقليدية، والتى تنظر إلى المهارات الدنيا، والتى تعتمد على الآلية دون تنمية المهارات العليا.

كذلك يلاحظ تخطيط الدليل عند تعرضه لوظائف اللغة ؛ حيث يتعامل معها تارة باعتبارها وظائف، وتارة أخرى باعتبارها فنون، وهى كلها معانى ذات دلالات مختلفة، ومن ثم فننتاجها مختلفة.

ونقد تناول دليل المنهج، أهداف منهج اللغة العربية بمرحلة التعليم الأساسى بشكل عام؛ حيث أفرد للغة العربية أربعة أهداف، تنتمى وبشكل خاص لأهداف اللغة

العربية، بينما انطوت بقية الأهداف الأخرى على مفاهيم عامة لمرحلة التعليم الأساسي، يمكن وضعها في كافة المواد الدراسية الأخرى: مثل الرغبة في أن يسهم في الحضارة الإنسانية، والحرص على أن يكون منتجاً لها وليس مستهلكاً، والرغبة في إجادة العمل وليس فقط في إتجازه، كذلك الموازنة بين مطالب الجسم والعقل والإيمان بضرورة النمو الشامل وتحقيق التكامل بينها.

وتسير بقية الأهداف على نفس النهج، والتي شملت ثمانية عشر هدفاً. في حين أن الدليل، قد أورد في عرضه لمنطلقات اللغة أن المطلوب من منهج اللغة العربية هو:

- ١- مساعدة التلميذ على الإحساس بالوحدة اللغوية التي تربط بين فروع اللغة، وينظر إليها كبناء متكامل، يمثل كل فرع منها لبنة فيه.
- ٢- إبراز العلاقة بين كل فن لغوي وآخر.
- ٣- بيان المواقف العقلية التي تستخدم مهارات اللغة فيها بشكل وظيفي متكامل. هذا بالإضافة إلى أن الدليل قد أوضح خصائص اللغة العربية من مشقات وزخارة أصواتها وصيغها لتوليد المفردات والتعبير عن الأثرة النحوية. وبعد أن استعرض الدليل خصائص اللغة العربية، تطرق إلى ما تتطلبه هذه الخصائص من منهج اللغة العربية، والتي تنتمي بشكل مباشر لأهدافها وطبيعتها.
- فإذا كان واضع الدليل على وعى بكل من هذه الأمور، فلماذا أغفلت في أهداف منهج اللغة العربية لمرحلة التعليم الأساسي والتي تم وضع المنهج على أساسها؟
- * وبالمقارنة بين الأهداف العامة لمنهج اللغة العربية في مدارسنا، وبين أهداف منهج اللغة الإنجليزية - كلفة أم في المدارس الأمريكية والتي تم الاحتذاء بها كنموذج لتطوير المناهج - نجد أن الأهداف العامة للغة الإنجليزية كالآتي:
- ١- تنمية قيمة التعاون مع الآخرين بحرية.
- ٢- تنمية القدرة على مشاركة الآخرين في اهتماماتهم .
- ٣- تنمية الاتجاه نحو النشاط العقلي المستدير.

٤- تنمية قيمة الاعتزاز بصنع الأشياء.

٥- تنمية الاتجاهات الموجبة نحو العمل.

٦- تنمية الثقة بالنفس.

٧- تنمية قدرة الفرد على التكيف مع قدراته.

٨- تنمية مفهوم وحب الذات.

٩- تنمية القدرة على التدقيق الفني والأدبي، وتقييم وإتقان الأعمال الفنية والأدبية. (٦٧)

يلاحظ من أهداف اللغة الإنجليزية -كلغة أم- تركيزها على تنمية جميع الجوانب المعرفية، والمهارية، والوجدانية. كما يلاحظ أيضا اهتمامها بمفهوم الكفاءة التواصلية، وتركيز تعلم اللغة على تنمية المهارات العليا : من حيث تركيزها على تنمية التفكير المنطقي والناقد، كذلك اهتمامها يربط اللغة بالمفاهيم العلمية والبحث والتأمل باعتبارها لغة تستوعب مثل كل هذه العلوم، بجانب استيعابها وثرواتها اللغوية في الأعمال الأدبية والفنية وحتى الرياضية. و هو ما خلت من الأهداف العامة للغة العربية في مرحلة التطعيم الأساسي في مصر .

و هذا بدوره يستدعي التوقف أمام تساؤل هام فحواء إذا كانت المصروفات والأهداف ترجمة أو مسترشدة من الترجمة الإنجليزية، أو حتى إذا سلمنا بأنها من وضع الخبراء المصريين وبمساعدة الخبراء الأمريكيان، فلماذا لم تراعى تنمية المهارات المختلفة والقدرات الكامنة في التلاميذ، واكتفت بنموذج ضعيف، لا يرقى بأهمية اللغة العربية وغزارتها اللغوية وذاخيرتها الأدبية التي تميزها عن سائر اللغات الأخرى، وخاصة أن الدليل تعرض لخصوصية اللغة العربية.

الأمر الذي يدعونا إلى مزيد من البحث حول ما تناولته النظرية النقدية، من محاولة سيطرة الدول المتقدمة على دول النامية، ومحاولة فرض سيطرتها وهيمنتها بشكل مقبول من الآخر، والذي يساعده في ذلك ضعف الجهاز التعليمي وعدم قدرته على المناورة والاحتفاظ بذاته لفرض نفسه على الواقع التعليمي حتى في أكثر مناحي التطعيم أهمية وخطورة : وهو منهج اللغة العربية.

هذا من جانب تصميم منهج اللغة العربية وأهدافه، وإذا تطرقنا إلى محتوى المقرر لنصف الثالث فنجد أنه على الرغم من التدرج في الموضوعات من السهل إلى الصعب، وكثرة التدريبات، والشكل الجيد للإخراج، والذي يحسب لصالح مركز تطوير المناهج، إلا أننا بالتعرض لتحليل مضمون الكتاب، نجد أنه قد التزم بإلغاء الصبغة القومية من المحتوى، في حين أنه سرد عددا من الموضوعات ذات الصلة بالغرب، موضحة بالصور التي تركز على الحضارة الغربية وخاصة الأمريكية، فنجد أن التواجد الغربي (يقصد به عدد المرات التي تم ذكر الدول الأجنبية) وصل إلى ٢٧ كلمة، فسي حين كان ذكر الدول العربية خمسة عشر مرة فقط.

كذلك، فعلى الرغم من تكرار كلمة الانتصارات - والتي بلغ عددها اثنتان وعشرين مرة - إلا أنه لم يذكر أى حرب من الحروب التي خاضتها مصر، باستثناء حرب أكتوبر فقد ذكرت مرة واحدة في إحدى التدريبات، يمسأل فيها التلميذ عن كتابة خبر قصير في مجلة المدرسة عن السادس من أكتوبر ١٩٧٣، وفرحة الشعب المصرى بهذا النصر، وسعى مصر للسلام الشامل، ولم يتعرض للتدريس إلى هوية العدو، والموضوع الذى خصص كنموذج للولاء والذي تناول شخصية القائد عبد المنعم رياض، لم يذكر طبيعة المعركة والأطراف المتحاربة.

كذلك على الرغم من التكرارات التي عنت بالذاتية المصرية - قد بلغت مائة وستة وثمانين مرة - إلا أنها كانت في معظمها تصف أشخاصا أو أماكن، سواء للمدن الجديدة أو الأماكن السياحية في مصر.

أما بخصوص التعاليم الدينية، فعلى الرغم من تكرار كلمة قرآن كريم خمسين مرة، فلم يتناول المقرر إلا صورتين فقط، كذلك بالنسبة للحديث لم يتناول المقرر سوى أربع أحاديث فقط، أى أربعة دروس من ثلاثين درسا.(٦٨)

ومن الجدير بالذكر أن الهوية الدينية قد تكررت سبعة وسبعين مرة.

وبمقارنة هذا المنهج بالمنهج السابق عليه، فنجد أن المحور الأول، ويتكون من خمسة دروس: تناول تاريخ مصر وبعض من حروبها في دروس بورسعيد ومصطفى

كامل، موضحة فيهما تاريخ ويطولات شعب بورسعيد، إبان العدوان الثلاثي، ومن هم الأعداء الذين انتصرت عليهم مصر، كما تناول بطولات وكفاح مصطفى كامل ضد الاحتلال الإنجليزي، كذلك عند تناوله لدرس بعنوان "القاهرة"، فقد عنى بذكر مؤسس القاهرة، والعهد الذي تم بناؤها فيه.

كذلك فقد خصص المقرر درسا عن إحدى قرى السودان، موضحا فيه بعض سمات الطبيعة بهذا البلد الشقيق، كذلك فقد عنى بذكر الدول العربية الشقيقة فى متن الدروس، بالإضافة إلى دور العرب فى اكتشاف بعض الصناعات " الساعة"، وكل ذلك خلا منه المقرر الجديد.

أما عن التواجد الغربى، فقد تم تكرار التواجد الغربى أربع وعشرين مرة، منها واحد وعشرين مرة كعدو ومستعمر، وثلاث مرات فى التقدم الصناعى بعد اكتشافات العرب الساعة.

أما عن التعاليم الدينية فعلى الرغم من عدد تكرار الكلمات التى تدل على الهوية الدينية أكثر من عدد تكرارها فى المنهج القديم، حيث بلغت فى القديم مائة وسبعين مرة فى حين كانت فى القديم مائة وست وستين مرة، إلا أننا نجد أنه اختزل فى المنهج الجديد سورة سيدنا سليمان والنملة.

أما عن القيم الاجتماعية، فقد تعرض إلى دور الأم، وبعض النصائح القيمة التى يتمناها الأب لأبنائه: كالاقتصاد بالدين، والتحلى بالخلق، والتزود بالعلم، من خلال درس، ونشيد، وهو أيضا من الموضوعات التى تجاهلها المنهج الجديد (٦٩). والذى كان قد نوه عنه إذن العمل رقم (٢).

يتضح من التحليل السابق لمقرر اللغة العربية للصف الثالث الابتدائى التزامه بتوصيات الجانب الأمريكى، من تنقية منهج اللغة العربية من الصبغة الدينية، والثقافية، والاجتماعية، والوطنية، باعتبار أن اللغة العربية يجب النظر إليها كتعليم للقراءة والتعبير الشفوى، أما التعاليم الأخرى (٧٠). فلها مقرراتها. غافلا التكامل بين الموضوعات المختلفة، والتى كان قد وضعها كهدف أساسى لتطوير المناهج. والذى

أخفى بين طياته أيديولوجيا غير مطنة.

ب - منهم الأنشطة البيئية والمعلومات :

نصحت الخبرة الأمريكية مركز تطوير المناهج، بإدخال منهج الدراسات البيئية للصفوف الثلاثة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، بهدف تعرف التلاميذ على البيئة المحلية التي يعيشون فيها، والتي تتطلب منهم تعلم القيام باختبارات وقرارات سديدة عن موارد هذه البيئة.

ولتحقيق هذا الهدف، فقد تضمن المنهج خبرات تساعد الأطفال على القيام بدورهم كمواطنين إيجابيين في مجتمع سريع التغير. وقد ترجم هذا الهدف العام إلى خبرة تعليمية في الصف الأول ركزت على موضوع عام

هو ' فهم أسرتي وحياتي المدرسية' Understanding my Family and School Life

ثم، تم وضع اثنتي عشر موضوعا تحت هذا الموضوع العام، وهم :

• وصف الأشياء: ووضع المسودة الأولى أحد الباحثين المصريين، ثم عدلت مرتين بواسطة الخبير الأمريكي.

• النباتات في البيت والمدرسة: ووضع المسودة الأولى أحد الباحثين المصريين، وعدلت مرتين بواسطة الخبير الأمريكي.

• الحيوانات في البيت والمدرسة: وضع المسودة الأولى أحد الباحثين المصريين، وعدلت مرتين بواسطة الخبير الأمريكي.

• تلبية حاجاتي الأساسية في الأسرة: وضع المسودة الأولى أحد الباحثين المصريين وتم تعديلها مرتين بواسطة الخبير الأمريكي.

• استعمال النباتات والحيوانات: ووضع المسودة الأولى أحد الباحثين المصريين وتم تعديلها مرتين بواسطة الخبير الأمريكي.

• الترتيب: ووضع المسودة الأولى وقام بتعديلها الخبير الأمريكي.

• الكون كنموذج للأرض: وضع المسودة وقام بتعديلها الخبير الأمريكي.

• الخرائط والرموز: وضع المسودة الأولى وعدلها الخبير الأمريكي.

• تعلم الحياة فى مدرستى وبيتى: ووضع المسودة الأولى أحد الباحثين المصريين وعدلت مرتين بواسطة الخبير الأمريكى .

• الماء: ووضع المسودة وقام على تعديلها الخبير الأمريكى.

• مقارنة حياة الأسرة والمدرسة قديما وحديثا: ووضع المسودة الأولى أحد الباحثين المصريين وعدلت مرتين بواسطة الخبير الأمريكى(٧١)

يلاحظ من العرض السابق، أن وضع الأهداف العامة للمنهج والموضوعات المندرجة تحته قد أنفرد بوضعها الجانب الأمريكى، أما وضع أهداف كل موضوع فقام بوضعه الباحثين المصريين أو بقول أصح قاموا بوضع تصوراتهم؛ الأمر الذى يتضح من أن القائمين على التعديل هم الخبراء الأمريكيين، مع الأخذ فى الاعتبار أن الموضوعات العلمية مثل الكون والماء، هى من وضع الخبراء الأمريكيين .

كما يلاحظ أن الباحثين الذين تناولوا وضع هذه التصورات، هم من الباحثين الشبان الذين لم تتوفر لهم الخبرة الكافية لوضع المناهج حيث أن معظمهم لم يكن من خريجي كليات التربية أو لم يسجل درجة الماجستير باستثناء باحث واحد، حاصل على درجة الدكتوراه.

بينما نجد أن الخبيرين الأمريكيين الذين قاما بوضع التعديلات الأخيرة هم من الحاصلين على الدكتوراه، ومن المتمرسين فى وضع المناهج (كما اتضح من شهادات الخبرة المقدمة فى خطة سير العمل فى مركز تطوير المناهج(٧٢)؛ الأمر الذى يعطى الجانب الأمريكى فرصة أكبر فى فرض رؤيته على المناهج.

لما إذا نظرنا إلى محتوى بعض المناهج بشكل عام وفى ضوء مفهوم المنهج الخفى، نجد أن منهج الدراسات البيئية يبعد كثيرا عن فكرة القومية العربية وتصيقى الذاتية العربية، و الاعتزاز بها وفقا لما جاء فى الأهداف العامة لمرحلة التعليم الأساسى حيث نجد فى أكثر من موقع أمثلة إلى عواصم العالم الأوربية والأمريكية، والتي تدرج تحت درس بعنوان المعالم الطبيعية والحضارية فى البيئة فى الصف الثالث؛ الأمر الذى يرفع أيضا تساؤلا عن أى بيئة يهدف إليها المنهج .

كذلك فقد عرض المنهج لبعض صور من التعاون أو التبادل بين الدول لنفس الصنف تحت عنوان " مصر تتعاون مع دول أخرى " : فنجد أن الدول التي عرضها هـى خمسة دول أجنبية هى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا والمملكة المتحدة وغانا، وكلها دول تصدر إلى مصر أدوات كهربائية، وسيارات، وقمح، وأدوية فى مقابل ما تستورده من بترول وملابس جاهزة؛ الأمر الذى يعكس أهمية هذه الدول بالنسبة إلى مصر، ومدى اعتماد مصر على التكنولوجيا المستوردة فى مقابل البترول باعتباره مادة خام، كذلك فإن تبادل مصر مع غانا وهى من الدول النامية فهو الماس والذهب.

هنا نجد أن المنهج يستبعد الدول العربية ويستبدلها بدول أجنبية فى عرضه لمعالم الدول، كما لو كان ليس هناك معالم فى الدول العربية أو ليس هناك تبادل بينها وبين مصر.

ومن الجدير بالذكر أن منهج الأنشطة البيئية والمعلومات، تعرض لنقد من قبل الكثير من المهتمين بالتعليم، مما اضطر الوزير إلى إلغاء منهج الأنشطة التربوية للصف الأول فى ١٩٩١/١٢/٧.

أما إذا انتقلنا إلى النظر فى إدخال منهج الأنشطة البيئية على حساب منهج العلوم فقد أشار واضعو إذن العمل رقم (٢) إلى أن هذا التغير هو تغير شكلى حيث أن مفهوم البيئة يحتوى على عناصر متعددة (٧٣) إلا أن هذه الأمور لم يتعرض لها المنهج مثل حماية السكان من التأثيرات الضارة للبيئة وحماية البيئة من الإنسان.

مما سبق يتضح أن الخبرة المقدمة قد فضلت تقرير منهج الأنشطة البيئية والمعلومات، والتي تناولتها المناهج بشكل سطحي بعيدا عن مشكلات البيئة، والتي تعاني منها مصر، على حساب منهج العلوم الطبيعية وروافده من الطبيعة والكيمياء والأحياء (٧٤) فى عصر تلعب فيه هذه العلوم دورا محوريا فى تقدم الأمم؛ الأمر الذى يحرص فيه الجانب الأمريكى على تنميته داخل مدارسهم.

ومرة أخرى نجد أن المعونات الأجنبية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص تساعد على تعويق تبعية العالم الثالث ومن بينها مصر، وتهميش دورها من خلال

التعليم، وما ينصح به الجانب الأجنبي باعتباره المائح للخبرة والمادة فسي آن واحد . ويساعده في ذلك العامل الداخلي من حيث تهيئة المناخ المناسب أمامه، وصيغه بالصيغة الشرعية التي تلقى القبول من فئات الشعب، حيث يبدو المعونات ضروريا لتطوير التعليم في مصر . وهو ما سوف يتناوله البحث في الفصل القادم كيف أثر المعونات على صنع السياسة التعليمية الوطنية .

المراجع

- ١- وزير التعليم، بيان وزير التعليم أمام مجلس الشعب، يناير ١٩٧٧، ص ١٨. ٢-
- وزارة التربية والتعليم، ما ورد في بيان السيد رئيس الوزراء الذى ألقاه فى المجلس بجلسته المنعقدة فى ١٢/ ٤/ ١٩٧٧ والخاص بالتعليم والبحث العلمى، ص ٣.
- ٣- المرجع السابق، نفس الصفحة.
- ٤- مجلس الشعب، الفصل التشريعى الثانى، دور الانعقاد العادى الأول، فبراير، ١٩٧٧، ص ٣٦.
- ٥- وزارة التربية والتعليم، تطوير وتحديث التعليم فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.
- ٦- المركز القومى للبحوث التربوية، تقرير عن تقييم المدرسة التجريبية الموحدة ذات الثمانى صفوف بمدينة نصر، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣-٦.
- ٧- ج م ع ، قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.
- ٨- المركز القومى للبحوث التربوية، تقرير عن تقييم المدرسة التجريبية الموحدة ذات الثمانى صفوف بمدينة نصر، مرجع سابق.
- ٩- ج م ع ، وزارة التربية والتعليم ، تقرير بشأن احتياجات الدولة من المباني المدرسية فى العشر سنوات المقبلة ٨٥/٨٦-٩٤/٩٥، ص ٢، ٣.
- 10- Academy for Educational Development , Basic education in Egypt, an Assessment, Washington, d.c, 1984,p1-3.
- ١١- محمد جمال نوير وشكرى عباس ، التعليم الأساسى فى جمهورية مصر العربية - دراسة حالة ، القاهرة ، التنمية البشرية والمعلومات، ١٩٨٧، ص ١٣١.
- 12- Academy for Educational Development ARE: Basic Education, USAID Grant, No. 263-013 .
- ١٣- ارجع فى هذا الشأن إلى الفصول ٣، ٤، ٥ حول المعونات المقدم من المنظمات الدولية والبنك الدولى والمعونات الثنائى.
- ١٤-نادية جمال الدين، منهجية تقويم السياسة التعليمية ، ورقة بحث مقدمة إلى ندوة تقويم السياسات الاجتماعية فى مصر فى الفترة من ١٣-١٥ إبريل ١٩٨٨، ص ١٤٢-١٧٠.

١٥- حسين كامل بهاء الدين ، على مسئولية الوزير...التعليم الجامعي وجوبى، الأهواص
فى ٣١/٨/١٩٩٤.

١٦- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسى، تاريخ علم الاقتصاد السياسى - الاقتصاد
السياسى والرأسمالية - الاقتصاد السياسى والاشتراكية، ط ٤، الإسكندرية. منشأة
المعارف، ١٩٨٢، ص ص ٢٠٩-٢١٨.

١٧- حسن البيلوى، رجال الأعمال وجيشهم الاحتياطى، فى أدب ونقد، القاهرة، حزب
التجمع، يناير ١٩٩٦، ص ص ٥٤-٩١.

١٨- نادية جمال الدين، منهجية تقويم السياسة التنظيمية، مرجع سابق، ص
١٩- ناجى شنودة،

٢٠- وزارة التربية والتعليم، مشروع مبارك القومى، إنجازات مبارك فى التعليم فى
ثلاث أعوام، ١٩٩٤.

٢١- وزير التعليم، بيان وزير التعليم أمام مجلس الشعب، ١٩٧٧، مرجع سابق، ص
١٧.

٢٢- وزارة التربية والتعليم، مذكرة بشأن تقرير البنك الدولى للتصير والتنمية الذى
قدمته البعثة الاستطلاعية للتعليم، مرجع سابق.

لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الرابع من البحث والخاص بالعون للمقدم من البنك
الدولى، ص ص

٢٣- عائدة أبو غريب، وهام براوى زيدان، " تعدد الشعب المتخصصة فى إطار وحدة
المعرفة وتكاملها، مدخل لتطوير التعليم الثانوى فى مصر"، ورقة مقدمة إلى ندوة تطوير
المدرسة الثانوية العامة فى ضوء تجارب المدرسة الشاملة ، فى الفترة من ٢٤-٢٧
يوليو ١٩٨٧، ص ٧.

٢٤- سهير محمد أحمد حوالة، "دراسة تحليلية تقويمية لتجربة المدرسة الثانوية
الشاملة فى مصر"، المرجع السابق، ص ٩، ١٠ .

حسن محمد حسان، "التكامل بين الجوانب النظرية والتطبيقية بالمدرسة الشاملة ومدى

- ملاءمتها للتعليم الثانوى فى مصر'، المرجع السابق، ص ٢٤.
- ٢٥- عابدة أبو غريب، وهسام براوى زيدان، تعدد الشعب المتخصصة فى إطار وحدة المعرفة وتكاملها مدخل لتطوير التعليم الثانوى فى مصر'، المرجع السابق، ص ١٥.
- ٢٦- وكالة الإجماع التربوى، إذن العمل رقم (٢) ، مرجع سابق، ص ٢٧ - ج م ع، قرار جمهورى رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢.
- ٢٨ - ج م ع، قرار جمهورى رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠.
- ٢٩ - ج م ع، قرار جمهورى رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٩.
- ٣٠- ج م ع ، وزارة التربية والتعليم ،وثائق تطوير التعليم ، مرجع سابق، ص ١٢٢-١٤٦.
- ٣١- ج م ع، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، مجلة التربية والتعليم ، ص ٢ ع، ٦، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ١٢٢-١٢٦.
- ٣٢ - من خلال معايشة الباحثة هذه الفترة بالمركز القومى للبحوث التربوية وكانت من ضمن العاملين الذين تم تدريبهم على نظام المعلومات، ومن الجدير بالذكر أن الباحثة كانت تعمل فى إدارة العلاقات الخارجية وتم انتدابها للعمل فى إدارة التوثيق التربوى لغرض العمل بمركز المعلومات المنتظر.
- ٣٣- مجموعة من الخطابات المتبادلة بين وزارة التخطيط والتعاون الدولى وبين وزارة المالية والمركز القومى للبحوث التربوية . و للمزيد من التفاصيل بصدها انظر الملحق.
- ٣٤- خطاب موجه من مدير المركز القومى للبحوث التربوية إلى رئيس قطاع التعليم بوزارة التخطيط.
- ٣٥ - وزارة الدفاع، جهاز الخدمات العامة للقوات المسلحة ، عقد بيع ابتدائى .
- ٣٦- ج م ع ، قرار وزارى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٠.
- ٣٧- المرجع السابق.
- ٣٨- ج م ع، قرار وزارى رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٩١. و للمزيد من التفاصيل حول هذا القرار راجع الملحق.

٣٩- انظر على سبيل المثال: محمود أبو زيد، بدلا من المقدمة نظرح التساؤلات، في التربية المعاصرة، ع١٧، السنة الثامنة، إبريل ١٩٩١.

لمزيد من التفاصيل حول ما ورد في الصحف المصرية حول تطوير المناهج ارجع إلى: الشعب في ١٦/٧/١٩٩١، ٣/٩/١٩٩١، ١٠/٩/١٩٩١، ٨/٨/١٩٩١.

مصر الفتاة في ١٦/٩/١٩٩١، ١٤/١٠/١٩٩١، ٢١/١٠/١٩٩١.

الأهالي ١٧/٧/١٩٩١.

الوفد في ١٢/٩/١٩٩١.

الأهرام في ٢/٣/١٩٩٣، الأهرام في ٣/٥/١٩٩٣، الأهرام في ١٣/٤/١٩٩٣.

1-USAID, Final Report, p29.

٤٠- أكاديمية الإنماء التربوي، إذن العمل رقم (٢)، مرجع سابق، ص ٦٧-٧٥.

41-Bush, George, America 2000: An Educational Strategy, n.d, p62.

42-Research Traingle Institute , Educational Planning Activity, Technical Proposal, Caroina, 1989, (submitted to US. Agency for International Development, Egypt.)

43-USA, Education Planning Project, Proposal for Baseline Research on the Impact of Basic Education Reforma, Trip Report for Bill Cummings, Egypt, Jan., 18 Feb, 1990.

٤٤- مجموعة من الخطابات والفاكسات المتبادلة بين الخبراء الأمريكيين في مصر وبين جامعة هارفارد .

٢- من خلال مقابلة شخصية مع أحد مسؤولي التخطيط في هذه الفترة.

٤٥- مقابلة مع أحد المسؤولين بشعبة التخطيط التربوي بالوزارة في ذلك الوقت. كذلك، من خلال معايشة الباحثة لهذه الوقائع حيث كانت من المتدربين في مركز المعلومات المشار إليه.

46- USA, Final Report op.cit. p 20.

٤٧- من خلال مقابلة اثنين من المسؤولين العاملين بوكالة التنمية الأمريكية.

48- Philip Waexer, Structure, Text, and Subject: A Critical Sociology of School Knowledge. in Michael Apple (editor): Culture and Economic Reproduction in Education, Essays on Class, Ideology and the State, USA, Routege Education Books, 1983, pp

see also:

Apple, Michael W, Ideology and Curriculum, 2nd ed., New York, Routege, 1982, Pp

٤٩- إذن العمل رقم ٢ ، مرجع سابق ص ٤٤ .

٥٠- المرجع السابق ، ص ٤٦ .

Education Development Center, Inc., A Proposal to Assist The Egyptian National Center for Curriculum Development and Education ..., REP, No. 263-70149

٥١- المرجع سابق، ص ١٤٢ .

٥٢- برهان غليون، اغتيال العقل، مرجع سابق، ص ص ١٤٩-١٥٢ .

٥٣- منى أحمد صادق، "معالم الفكر التربوي في مصر منذ الثمانينات"، في قضايا

فكرية، الكتاب الخامس والسادس عشر، يونيو-يوليو ١٩٩٥، ص ص ٤٤٥-٤٧١ .

54- Posner, George, J., Analyzing Curriculum, New York, Macmillan Hill, INC. 1992, p.5.

٥٥- المصوفاة العربية والإنجليزية وأهداف منهج اللغة العربية، وهي وثائق تم توزيعها على العاملين بلجنة تطوير مناهج اللغة العربية، ومن ثم تم صياغة الأهداف على أساسها .

٥٦ - حول التعليم في كل من الدول المستعمرة والدول المستعمرة انظر:

-Carnoy Marten, Education as Culture Imperialism ,Op.Cit ,PP 67-70.

-----, Colonize And Colonizm

٥٧- وزارة التربية والتعليم، مركز تطوير المناهج والوسائل التعليمية، ورشة تأليف كتب

اللغة العربية بالحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي والصفوف الخمسة الأولى ،

الوثيقة (٢) حول دليل منهج اللغة العربية بمرحلة التعليم الأساسي، ١٩٩٠ ص ص

١٢-٥

٥٨- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، الكويت، المجلس الوطني للثقافة

والفنون والآداب، ١٩٩٢، ص ٢٠ (سلسلة عالم المعرفة ع ١٦٤، أغسطس ١٩٩٢)

انظر أيضا:

مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، الكويت، المجلس الوطني للثقافة

والفنون والآداب، (عالم المعرفة ع ١٩٣، يناير ١٩٩٥)

٥٩- عبد العزيز عبد المجيد ، اللغة العربية أصولها النفسية وطرق تدريسها، جـ ١ ، ط٤ ، القاهرة، دار المعارف، ص ١٥. نقلا عن أحمد على مذكور، تدريس فنون اللغة العربية، د.م.، دار الشواف، د.ت.، ص ٣٧.

٦٠- أحمد السيد عجاج، نادبة أمين الديدي ، مناهج مرحلة التعليم الابتدائي في بعض المدارس الأجنبية في جمهورية مصر العربية (المدرسة الأمريكية، الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية): دراسة وصفية تحليلية، الجزء الأول، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية، ١٩٩٢، ص ص ٧، ٨ .

٦١- فردينان، سوسور دى، علم اللغة العام، ترجمة يونسف عزيز، الموصل، بيت الموصل، ١٩٨٨، ص ٣٥.

٦٢- انظر فى ذلك : على مذكور، مرجع سابق، ص

Lee, David, Competing Discourse: Perspective and Ideology in Language, London, Longman, pp91-108.

٦٣- محمد السيد عجاج، ونادية أمين الديدي، مرجع سابق، ص ٨٨، ٧٨ .

٦٤- مركز تطوير المناهج، اللغة العربية للصف الثالث الابتدائى، " اقرأ وفكر"، ١٩٩٣-١٩٩٤.

٦٥- وزارة التربية والتعليم، القراءة العربية للصف الثالث من التعليم الأساسى، القاهرة، ١٩٩١/١٩٩٣.

٦٦- أكاديمية الإنماء للتربوى، إذن العمل رقم ٢، مرجع سابق، ص ٤٤.

67-Keach, Evertt and Buttes David, Environmental Studies For Grade1-3, Washington, Education Development Center, INC, 1990
-USA,IID, Illustrative Workplane for thirteen contractor Tracks,section iv,1-22

٦٨- إذن العمل رقم (٢) مرجع سابق، ص ص ٦٤، ٦٥.

٦٩- منى أحمد صادق سعد، مرجع سابق، ص

7

المعونة الأمريكية

لمصر أم لأمريكا

أثر المعونات الخارجية
على بناء السياسة
التعليمية الوطنية

تناول الفصل السابق مجالات المعونات المختلفة من ١٩٦١-١٩٩٠ والمقدمة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، كذلك المعونات المقدمة من مؤسسات الإقراض الدولية، بالإضافة إلى المعونات المقدمة من الدول الأجنبية الصديقة والتي كانت لها ثقل في المساهمة في تطوير التعليم في مصر. وسوف يحاول البحث في هذا الفصل أن يوضح أثر هذا المعونات على بناء السياسة التعليمية الوطنية.

- أثر المعونات الخارجية على بناء السياسة التعليمية.
- أثر المعونات الخارجية على التعليم الأساسي.
- أثر المعونات الخارجية على التعليم الثانوي بشقيه .
- أثر المعونات على تطوير المناهج التعليمية.
- أثر المعونات على المؤسسات التعليمية.
- ثم ينتقل إلى الآثار الاجتماعية المختلفة للمعون .

أولاً : أثر المعونات الخارجية على بناء السياسة التعليمية :

يكاد يكون هناك اتفاق في أدبيات التربية، أن التعليم جهاز أيديولوجي يعكس فلسفة الدولة واتجاهات النظام السياسي الحاكم. والمتأمل للنظام التعليمي في مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن يجد، أنه يعكس طبيعة الفظم السياسية السائدة، والتي تميزت كل حقبة منها عن الأخرى، كما سبق التوضيح في الفصل الثاني من الدراسة.

ولتوضيح أثر المعونات الخارجية في بناء السياسة التعليمية مسيحاول البحث تقسيم مراحل السياسة التعليمية إلى حقب زمنية وفقاً لطبيعة كل مرحلة.

اتجاهات السياسة التعليمية من ١٩٦٠-١٩٧٠:

تميزت هذه المرحلة بالطبيعة الثورية حيث أوضحت السياسة التعليمية أن العمل الثوري يجب أن يكون عملاً عذمياً؛ حيث أن العلم هو السلاح الحقيقي للإرادة الثورية؛ وهنا يجئ دور المؤسسات التعليمية المختلفة من تدعيم مفهوم آليات الثورة، ومن ثم

نجد أن الخطاب الرسمي ركز على الاشتراكية، وديموقراطية التعليم، وأهميته الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وعليه فقد ركزت السياسات التعليمية في هذه الحقبة على هدفين أساسيين هما:

- ١- هدف تكنولوجي : يعمل على إعداد القوة البشرية لمواجهة متطلبات التنمية.
- ٢- هدف أيديولوجي: يعمل على إعداد المواطن العربي الاشتراكي، بالمعنى الذي حددته المفاهيم الاشتراكية العربية والتي انتهجها النظام السياسي.

وقد تم وضع خطتين خمسينيتين لتحقيق هذين الهدفين؛ الأولى من ١٩٦٠-١٩٦٥، والثانية من ١٩٦٥-١٩٧٠. وقد التزمت خطة التعليم الأولى بالتوسع الكمي باعتباره حق يكفله الدستور لكافة أبنائه، وتعميق وتحسين العملية التعليمية باعتبار أن التعليم هو المدخل الطبيعي لنجاح كل تنظيم سياسي واقتصادي.

وبالتالي عملت السياسة التعليمية على التوسع الكمي والكيفي من ناحية، وتأسيس الشخصية العربية من ناحية ثانية، وضرورة اعتبار التكنولوجيا الأساس المحوري لتعميق العملية التعليمية لدحض التخلف من ناحية ثالثة. وقد قامت الوزارة بتنفيذ عدد من الجوانب لتحقيق الأهداف السابقة، والتي من أهمها إعادة بناء السلم التعليمي ليصبح (٦-٣-٣) ، وربط التعليم بسياسة الدولة من أجل رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومي، عن طريق إدخال المجالات والدراسات العملية في مناهج التعليم العام، والدعوة إلى احترام العمل اليدوي، والعناية بالتعليم الفني بأنواعه، ونشر نظام التلمذة الصناعية في الشركات والمصانع ، هذا بجانب العديد من النقاط الأخرى التي ساهمت في تحقيق ما ركزت عليه الخطة الخمسية الأولى للتعليم، والتي هدفت إلى الأساس الأول إلى تدعيم شرعية النظام السياسي وتدعيم مفاهيم الاشتراكية والقومية العربية، كما ركزت على اعتبار التعليم مسئولية الدولة، الأمر الذي خلقت منه أي إشارة على أهمية التعاون الدولي لتمويل التعليم.

كذلك، استطاعت الخطة الخمسية الأولى تحقيق أهدافها في النواحي الكمية إن لم تكن تجاوزتها كما أوضحناها في الخطة، إلا أن الأمر لا يخلو من بعض الصعوبات

التي اعترضت تنفيذ الخطة مثل الزيادة التي طرأت على أعداد الفصول نتيجة الضغط المتزايد على التعليم، والتغيرات السريعة في أسعار مواد البناء والتجهيزات والتي قد ناهزت ٥٠%.

أما الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥-١٩٧٠ فقد بدأت تأخذ منحى جديداً في ضرورة ربط التعليم بالعمل؛ وذلك بتأكيدا على ضرورة المزج بين النواحي النظرية والعلمية في المرحلة الإعدادية باعتبارها مؤشراً يساعد على توجيه الطلاب جهة التعليم الثانوي العام، والثانوي الفني بشكل خاص؛ الأمر الذي يؤكد نص الخطة على الحد من القبول في التعليم الثانوي العام والتوسع في التعليم الفني.

ونجد في هذه الفترة، أن المعونات الخارجية قد اتفقت مع ما رسمته السياسة التعليمية، حيث تلقت الدولة عوناً من اليونسكو لتحويل مركز التوثيق التربوي إلى مركز قومي للتوثيق التربوي لخدمة المنطقة، يدخل - في الوقت نفسه - في صميم عمل منظمة اليونسكو. (١)

كذلك فقد تلقت مصر معونة في هذه الفترة من المملكة المتحدة، تركز في تدريب المعلمين على تدريس اللغة الإنجليزية.

ولتحقيق الهدف التكنولوجي، تلقت معونة أخرى من المملكة المتحدة، لتدريب المعلمين في مادتي الرياضيات والعلوم، وبعض الأجهزة العلمية. ١٩٧٠ وبعض المنح التدريبية لمعلمي التعليم الفني الصناعي من المملكة المتحدة. (٢)

أما بالنسبة للدول الغربية الأخرى والمنظمات الدولية، فلم يُستكمل على أي معونة في هذه الفترة. والذي كان مرجعه في الأساس الأول إلى طبيعة النظام السياسي وموقفه من المعسكر الغربي، واتجاهه إلى المعسكر الشرقي.

وتعتبر الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٤، فترة ميلاد النظام الجديد والاستعداد لدخول حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتي لم يكن بها عون للتعليم سوى من المعسكر الشرقي يتمثل في المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر عام ١٩٧٢، وبعض الأجهزة التعليمية التي قُدمت للمناطق المحرومة، من منظمة اليونسف (٣).

السياسة التعليمية من ١٩٧٤-١٩٩٠:

أدت التغيرات السياسية بعد حرب أكتوبر، إلى تغيرات جوهرية كان من أهمها الانفتاح على العالم الخارجية. ومن ثم فقد انعكس هذا على النظام التعليمي؛ حيث شهد بدوره انفتاحاً على العالم الخارجية، وبدأت مصر في إعادة النظر في تمويل التعليم، والمعونات الخارجية من المؤسسات الدولية المختلفة، والدول الغربية وأمريكا. واتسمت السياسة التعليمية في هذه الفترة ببعض المبادئ والتي تبلورت في:

- ١) ثورة شاملة في التعليم.
- ٢) ربط التعليم باحتياجات البيئة ومتطلبات العصر.
- ٣) الابتعاد عن الأساليب والأنماط التقليدية.
- ٤) ضرورة إعداد الإنسان المصري، المتكامل عقلياً وروحياً وجسدياً لمواجهة تحديات العصر.
- ٥) ضرورة الالتحام والتكامل، بين النشاط التعليمي والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية.
- ٦) إمكانية قيام أنواع من التعليم المشترك بين المؤسسات التعليمية ومختلف مؤسسات الإنتاج والخدمات.
- ٧) وضع خطة علمية، تتلاءم مع احتياجات الواقع الذي نعيشه والمستقبل الذي ننتظره وآمال التي تتطلع إليها.

يلاحظ من العرض السابق أن السياسة العامة التي قدمتها الحكومة خلست من بعض الأطر التي كانت تركز عليها الخطط السابقة مثل مفاهيم الاشتراكية والقومية والتنشئة السياسية، بينما عملت على التركيز - كمنحى أولى - على الثورة الشاملة للتعليم، الأمر الذي يعكس فلسفة النظام الجديد وتركيزه على ربط التعليم بمتطلبات العصر. مع ملاحظة أن هذه الفلسفة قد خلقت عن أي إيضاحات عن طبيعة العصر المرغوب تطويره وتلبية احتياجاته؛ وخاصة في فترة بناء ما بعد الحرب. كذلك فقد ركزت السياسة العامة للدولة على تلبية احتياجات مليون نسمة وخاصة الغذاء، والذي

يمكن تفسيره بسبب المعونات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي وهيئة الإغاثة الكاثوليكية

كما أوضحت الخطة المقدمة من وزارة التربية والتعليم ، أهمية المسح الشامل لثروات البلاد بالتعاون مع الدول المتقدمة والدول الصديقة. هذا في الوقت الذي تمت فيه الموافقة على المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لعمل بحث الخريطة التربوية في مصر، الأمر الذي يعد تمهيدا للقيام بالأبحاث العلمية، والتي تمت بالتعاون مع بعض الهيئات والدول، والتي كان في مقدمتها بحث الخريطة التربوية، والذي قامت به هيئة التنمية الأمريكية، وبحث التعليم الأساسي الذي قام به البنك الدولي لتطبيق نظام التعليم الأساسي .

هذا إلى جانب أن الخطة قد اتخذت الإجراءات الآتية :

- ١- الاستيعاب الكامل للملزمين حتى عام ٢٠٠٠.
 - ٢- التوسع في المدرسة الشاملة.
 - ٣- الارتفاع بنسب القبول بالتعليم الفني حتى يصل إلى ٦٠%.
- ويلاحظ مرة أخرى، أن الرد المقدم من لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشعب قد غفل هو الآخر الكثير من النقاط الأساسية عند تناولها لقضايا التعليم العام والاستيعاب الكامل للملزمين حتى عام ٢٠٠٠، كذلك لم تشر اللجنة إلى أي من مشكلات التعليم الأساسي أو التعليم الثانوي، بينما ركزت على جهود محو الأمية والتعليم الفني والمدرسة الشاملة، الأمر الذي يمكن بدوره تفسيره إلى أن صيغة المدرسة الشاملة كانت صيغة مقدمة من البنك الدولي حيث صاحب هذه الصيغة عون لإنشاء وتحويل عدد من المدارس؛ والتي كان قد تم تحويل مدرستين إحداهما إعدادية والثانية للمرحلة الثانوية بطنطا، كما تم تحويل مدرسة ثانوية أخرى في سوهاج. (٤)

وفي فبراير ١٩٧٧ تقدم وزير التعليم ببيان إلى مجلس الشعب، يطرح فيه خطة الوزارة لفترة من ٧٧-١٩٨٠ والتي تضمنت الآتي:

- ١- المفهوم الشامل المتكامل؛ والذي يتحدد من خلال أربعة عناصر هي: الشمولية

والتكامل بين المستويات والنوعيات العلمية التعليمية من جهة، والتكامل والشمول بين الأجهزة المعنية بالتعليم، وبين مؤسسات الإنتاج والخدمات من جهة ثانية، والشمولية في إعداد الفرد وشمولية الأهداف التعليمية.

٢- التطعيم والبيئة؛ من خلال تجاوب وزارة التربية والتعليم مع عدد من الهيئات والوزارات المختلفة.

٣- ذاتية الفكر واستقلاله؛ والذي يتم عن طريق تطوير المناهج والكتب الدراسية وطرق التدريس وإعداد المعلم للتخلص من أساليب الحفظ والتلقين التي اعتمد عليها النظام التعليمي طوال فترات تاريخه.

٤- التعليم غير التقليدي، والذي يتحقق من خلال ثلاثة منافذ هي :

• مدرسة الفصل الواحد؛ وهذه الصيغة تساعد على القضاء على الأمية وذلك باستيعاب الأطفال الذين تسربوا من الصف السادس، أو الذين حالت ظروفهم دون الالتحاق بالتعليم.

• المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر.

• المدرسة الشاملة؛ وهي صيغة أخرى مقترحة لربط لاحتياجات البيئة المحلية بالتعليم وذلك يمزج المواد النظرية والتطبيقية.

٥- ديناميكية الحركة التعليمية؛ وهو ما يتطلب تطوير التعليم بصفة مستمرة لمواكبة التغيرات العلمية والتكنولوجية.

٦- المستقبلية؛ حيث يستطيع التلاميذ المشاركة بالفكر في مختلف الموضوعات التي سيواجهونها في المستقبل .

يلاحظ من خطة الوزارة لعام ١٩٧٧ تأكيدها على كمال من مدرسة الفصل الواحد، والمدرسة التجريبية الموحدة، والتوسع في المدرسة الشاملة. وبالرجوع إلى المعونات المقدمة لكل منهم؛ نجد أن تأكيد الوزير على المدرسة التجريبية الموحدة، والتي كانت قد تم الأخذ بها منذ ١٩٧٢، ومدرسة الفصل الواحد والتي كانت اليونيسف قد قدمت عوناً للأخذ بها، ثم التوسع في المدرسة الشاملة، والتي كانت مصر قد تلقت

عوناً من البنك الدولي لتطبيق نظام المدرسة الشاملة، وذلك بعد قيامه بدراسة جدوى. (٥)

اتجاهات السياسة التعليمية ١٩٨٠-١٩٩٠:

اتسمت فترة أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بتغيرات في النظام السياسي، حيث كان لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، وتوتر العلاقات المصرية - العربية في مقابل توطيد العلاقات مع الدول الغربية والمنظمات الدولية، وزيادة المديونية مع تزايد الضغط من قبل صندوق النقد بخفض ميزانية الخدمات - كما سبق التوضيح في الفصل الثنائي من البحث - أثرهم البالغ على السياسة التعليمية.

كذلك فقد كان لبروز الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة، دوراً بالغ الأهمية في تغيير وتطوير الكثير من السياسات التعليمية نحو اتجاهات يعينها ستوضحها الدراسة في حينها.

كذلك فقد شهدت هذه الفترة عدد من التغيرات الوزارية، والتي أثرت بدورها على السياسة التعليمية. حيث صدرت عدد من الاستراتيجيات حول تطوير وتحديث التعليم في فترات متقاربة قد لا تتجاوز العامين أحياناً؛ الأمر الذي يوضح تخطيط السياسة التعليمية، وعدم استقرارها، والذي كان للوعن الخارجية دوراً في تغيير هذه السياسات.

وقد أقرت ثلاثة وثائق هامة تعكس السياسة العامة لكل منها، الأولى في عام ١٩٨٠، والثانية عام ١٩٨٥، والثالثة عام ١٩٨٩، وقد اشتركت الوثائق الثلاثة في كثير من النقاط، والتي كان قد تعاونت في رسمها العديد من المنظمات مثل المركز القومي للتعليم، والمجلس القومي للتعليم، ونقابة المعلمين، ورجال الدين، التخطيط، والسكان، والاقتصاد، والقانون، والاجتماع مع وزارة التربية والتعليم. وكان من أهم النقاط التي تم التركيز عليها في الوثائق الثلاثة هي:

- ١) العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.
- ٢) التحويل على الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية.
- ٣) التوازن بين نوعيات التعليم المختلفة (٦).

وقد وضعت كل سياسة من السياسات السابقة عدد من البرامج، والمحاو
لتطبيق الأهداف السابقة.

وعلى الرغم من اتفاق الوثائق الثلاثة فى الأهداف العامة، إلا أن الوثيقة الثالثة
والتي كانت نتاجاً للمؤتمر القومى للتعليم عام ١٩٨٧ بمثابة الانطلاقة فى تطوير التعليم،
وانعكاساً واضحاً لدور المعونات فى رسم السياسة التعليمية الوطنية.

حيث كان قد صدر عدد من أدون العمل* الخاصة بتطبيق مشروع التعليم
الأساسى فى عام ١٩٨٣، والتي تتناول خطة سير العمل فى المشروع من وجهة نظر
وكالة التنمية الأمريكية؛ باعتبارها الجهة المانحة للعون؛ حيث قدمت الولايات المتحدة
عوناً مالياً لتطبيق مشروع التعليم الأساسى فى ١٩٨١ من خلال وكالة التنمية
الأمريكية؛ والتي قد أعلنت عن مناقصة لإسناد المشروع لإحدى المؤسسات البحثية
الخاصة؛ وقد رست المناقصة على "أكاديمية الإتماء التربوى" بواشنطن والتي تعمل فى
العديد من مجالات الإدارة والتنظيم والتدريب والتقييم، وقد وكلت وكالة الإتماء التربوى
مؤسسة "تيم" مصر للتعاون معها فى إجراء الدراسة.

"تيم" مصر هى الأخرى هيئة بحثية خاصة متعددة الأنشطة؛ والتي تقدم
خدماتها الاستشارية فى مجالات التعليم والعلوم الاجتماعية، حيث نشأت - كمؤسسة
خاصة فى عام ١٩٧٥ - لتلبية الاحتياجات المتزايدة فى مجال الإدارة والخدمات
التجارية ونظم المعلومات.(٧)

وبالفعل تم وضع تصورات لنظام التعليم فى مصر. والتي راعت استراتيجية
تطوير التعليم أخذها فى الاعتبار بوصفها سياسة الوزارة للفترة المقبلة، والتي تسعى
الوزارة إلى تنفيذها، بوصفها انطلاقة نحو تغيير التعليم.

ولتوضيح مدى التطابق بين ما جاء فى أدون العمل، وبين ما ورد فى
استراتيجية تطوير التعليم نفرد لهما الجدول التالى :

جدول رقم (١٧)

يوضح كل من أدون العمل و محاور استراتيجية تطوير التعليم (٨)

| الاستراتيجية | أدون العمل |
|---|---|
| المحور الخامس: حسن إعداد المعلم وتأهيل ورفع مستواه المحور الثالث: رفع المستوى الكيفي للتعليم | إذن عمل رقم ٢: المنهج وإعداد المعلم |
| المحور السابع: تمويل التعليم | إذن عمل رقم ٣: اقتصاديات التعليم الأساسي |
| المحور الأول: توفير المباني المدرسية | إذن عمل رقم ٤: تصميم مدارس التعليم الأساسي |
| المحور السادس: زيادة فعالية الإدارة التعليمية | إذن عمل رقم ٥: وضع برنامج الحاسب الآلي للتخطيط والمتابعة |
| المحور الخامس: تحسين إعداد المعلم وتأهيله | إذن عمل رقم ٦: التدريب أثناء الخدمة لمرحلة التعليم الأساسي. |
| المحور الأول: رعاية المعوقين (خاصا) | إذن عمل رقم ٧: المعوقون في مرحلة التعليم الأساسي |
| المحور السادس: زيادة فعالية الإدارة التعليمية | إذن عمل رقم ٨: تنظيم وإدارة التعليم الأساسي |
| المحور الثالث: رفع المستوى الكيفي للتعليم (سابعا) | إذن عمل رقم ٩: المدارس للتجريبية |
| المحور الثالث: رفع المستوى الكيفي للتعليم (سابعا) | إذن عمل رقم ١٠: الأشراف التربوي (التوجيه الفني) |

المصدر: من إعداد الباحثة من أدون العمل العشر، واستراتيجية تطوير التعليم.

ولتوضيح المزيد من التفاصيل المؤكدة لوجهة النظر هنا، نستكمل بيان مدى التطابق في الخطوات الإجرائية التي يتطلبها تنفيذ السياسات في كلٍ منهما لبعض المحاور التي برز فيها التطابق بشكل واضح:

* إذن العمل رقم (١)

يختص هذا الإذن بإدارة المشروع في أكاديمية الإنماء التربوي في واشنطن ، وفي تيم مصر حيث تضمن إنشاء مكتب المشروع في واشنطن، وتأسيس مكتب المشروع بالقاهرة، كذلك أعمال وجلسات اللجنة التنفيذية والأمانة الفنية.(٩) .

* إذن العمل رقم (٢)

وُضع إذن العمل رقم (٢) لتقويم وضع التعليم الأساسي، وبناء نموذج لطرق التدريس ، نظراً لما ارتآه من أن مشكلة التعليم الأساسي تكمن في أنه بالرغم من المحاولات الجادة التي أقرتها الوزارة لإتجاح تجربة التعليم الأساسي، إلا أنها فشلت في بلورة الفكرة إلى برامج محسوسة وواقعية، والتي يمكن تحقيقها من خلال التغييرات الجذرية في جسد المنظومة التعليمية من خلال المناهج والمقررات. وبالتالي فهي عملت على :

١- إيضاح مفهوم التعليم الأساسي في إطار القانون.

٢- اقتراح مداخل بديلة في تطبيق التعليم الأساسي.

٣- إجراء تحليلات توثيقية.

٤- ملاحظة وصياغة التقارير، عن محاولات تطبيق التعليم الأساسي في مجالات المنهج وإعداد المعلم والتدريس والكتب والمواد والامتحانات.

وقد وضع إذن العمل رقم (٢) مجموعة من الاعتبارات العامة والخاصة في خطة العمل وهي:

أ - الاعتبارات العامة:

* توليف نموذج انسيابي لتطوير المنهج وطرق التدريس بما يلائم خصائص التعليم الأساسي في مصر. حيث أن المناهج الموجودة، هي مناهج تفتقر إلى تنمية المهارات الأساسية وتعمل فقط على تنمية مهارة الحفظ والتذكر، هذا بالإضافة إلى أنها لا تسعى

إلى تنمية مهارات من سيتكون الدراسة إلى سوق العمل: الأمر الذي يتطلب قدر من المعلومات، والمهارات والاتجاهات الوظيفية، والتي تساعد على الانتحاق بسوق العمل. كذلك فإن التقرير يفترض أن الفئة التي ستترك الدراسة ستكون نسبتها أعلى من تلك الفئة التي ستواصل الدراسة، وأن هذه الفئة هي الفئة الحقيقية المستفيدة من التعليم الأساسي؛ وعليه فيرى التقرير أنه من الضروري ربط الطالب بينته المحلية، وأن تتاح له الخبرات المهنية المختلفة.

* الأمر الذي يستلزم بدوره ضرورة تغيير خطط الدراسة، والسنوات الدراسية، والتوازن بين المقررات الدراسية.

* تطوير نماذج تعليمية تلائم فلسفة التعليم في مصر.

ب - الاعتبارات الخاصة:

(١) استكمال مرحلة تخطيط التعليم الأساسي.

(٢) تحديد الأهداف العامة.

(٣) إعداد الخطوط العريضة للمقررات، والأنشطة المبنية على أسس قومية من حيث الأهداف والتسلسل (مصفوفة المدى والتتابع).

(٤) انتقاء وسائل مناسبة للتعليم.

(٥) إعداد المواد التعليمية وإجراء سلسلة من الورش التدريبية في مجالات أدلة المعلم، دليل التطبيق، الكتب المدرسية، تقويم التلاميذ، إعداد مدربي المعلم .

ويقترح إذن العمل رقم (٢) مجموعة من التوصيات تعدت المنهج وإعداد

المعلم - والذين قد وضعوا الإذن من أجلهما - ومن هذه التوصيات العمل بمدخل النظم في تغيير نظام التعليم؛ حيث أن المدخل المقترح يتعامل مع المنظومة التعليمية باعتبار أن تشكيلها وصياغتها يتم بواسطة عدد من المكونات المتصلة، والتي تكون في علاقات متبادلة، وبالتالي فإنه من الواجب الأخذ في الاعتبار عند التغيير أن جميع محتويات المنظومة تتغير، والتي تتكون من الأهداف والتقويم والمنهج في شكل دائري.

ويضيف إذن العمل أنه من مميزات مدخل النظم أنه يساعد على النظرة إلى

التعليم باعتباره نظاماً مفتوحاً على المجتمع، ومن ثم فإن التغيير المطلوب يوضع فى اعتباره الوضع الكلى للمجتمع من حيث أهدافه، وتوقعاته المستقبلية، وظروفه الاقتصادية والاجتماعية، والاحتياجات الآتية والمستقبلية؛ وبالتالي سوف يتطلب مدخل النظم فى تطبيقه على نظام التعليم فى مصر، تحليلاً للعلاقات القائمة بين التعليم، والمؤسسات الاجتماعية المختلفة مثل أسواق العمل، المواطنين، الأحزاب، المؤسسات الدينية، المؤسسات العسكرية، المؤسسات العمالية...إلخ.

ومن ثم فإن إذن العمل رقم (٢)، ينصح باستخدام مدخل النظم فى تطبيق وصياغة للقوانين المستقبلية بشأن التعليم الأساسى.

كذلك فقد تناول إذن العمل أهداف التعليم الأساسى، وإلى أى مدى تدرس المواد المختلفة، وما هى المهارات والخبرات المراد إكسابها للطلاب؛ وعليه فهو يقترح مجموعة من المهام لتحقيق أهداف التعليم الأساسى والتى تتلخص فى:

١-تحليل الدراسات المستقبلية المتاحة التى تتناول التغيير.

٢-المراجعة المستمرة للأهداف الاختيارية.

٣-تحديد وتطوير قوائم معايير البناء والاختيار.

٤-مراجعة مصادر المحتوى الثقافى.

٥-تطوير منهج عام يضم قائمة بمخرجات التعلم المستهدفة للتعليم الأساسى.

٦-بدء تحويل هذه المخرجات إلى أهداف عامة لكل مادة دراسية.

ويفرد إذن العمل بنوداً أخرى لتنفيذ المهام بجانب المهام السابقة، والتى يؤكد فيها على:

١) ضرورة توجيه الاهتمام إلى الهيكل التنظيمى لمدرسة التعليم الأساسى حيث يقترح الأنماط المختلفة للهيكل، وهذه الأنماط تتكون من ٦-٦، أو ٣-٦، أو ٣-٥-٤.

٢) بناء خطة إجرائية شاملة مع مبرراتها لبرنامج التعليم الأساسى.

٣) تحديد الوقت (العصر) الذى تقدم فيه المادة.

٤) تقرير طول العام الدراسى والأسبوع المدرسى وطول الحصص.

كذلك يقترح إذن العمل رقم (٢) بعض الأولويات والتوصيات التى يتعين توفيرها لوزارة التربية والتعليم منها :

توفير جميع الإحصاءات بالوزارة، والتى يجب أن تتضمن بجانب البيانات الأساسية (السن، الجنس، المكان : ريف/حضر) المستوى الاجتماعى والاقتصادى وتطورهما؛ على أن تُجرى مسحاً سنوية على الطلبة للوقوف على أسباب الاستمرار، أو ترك المدرسة. ولكى تتم الخطوات السابقة يجب دعم مركز التوثيق الخاص بالأمور السابقة باستخدام أحدث التكنولوجيا.

أما بخصوص إعداد المعلم، فيقترح الإن ضرورة الربط والتطوير بين كل من دور المعلمين وكليات التربية لضمان كفاءة تدريب معلمى وإدارى التعليم الأساسى. (١٢) من العرض الموجز السابق نرى أن إذن العمل رقم (٢) والسبى يهدف إلى المنهج وإعداد المعلم؛ تطرق إلى كافة جوانب المنظومة التعليمية من حيث المداخل الواجب إتباعها، والهيكل التنظيمى للوزارة، والهيكل التنظيمى لمدرسة التعليم الأساسى، وتعديل السلم التعليمى، ثم تطرق فى مواضع متفرقة إلى المنهج وإعداد المعلم، اللذين هما الهدف الرئيسى الذى وضع من أجله التقرير.

وإذا كانت هناك بعض الأمور الطيبة فى الإذن، إلا أن ما تم تطبيقه فى السياسة التعليمية يثير بعض التحفظات.

وبالمقارنة مع ما ورد فى استراتيجية تطوير التعليم؛ نجد أن الاستراتيجية تبنت مدخل النظم حيث أشارت إلى وضع التعليم الحيوى داخل البناء الاجتماعى؛ والسبى يجب أن يشمل التطوير والإصلاح كافة مكونات هذا البناء الاجتماعى، بجانب مكونات النظام التعليمى نفسه من مناهج وإدارة، وطرق تدريس، وكتب دراسية...الخ، وكذلك ضرورة الأخذ أن يتم هذا التطوير من أجل النظرة المستقبلية.

وعليه فإنه يجب مشاركة المؤسسات الميسية والاجتماعية وقطاعات العمل والأحزاب والمؤسسات الدينية؛ التى تم بالفعل مشاركتهم فى المؤتمر القومى للتعليم، والذى عقد فى يوليو ١٩٨٧. أما ما ورد فى إذن العمل رقم (٢) بشأن المعلومات

وضرورة تطوير مركز المعلومات، والأخير سيتم التعرض له مع إذن العمل رقم (٥).
أما بالنسبة لإعداد المعلم فقد أشارت الاستراتيجية إلى ضرورة تطوير دور المعلمين والربط بينهم وبين كليات التربية، بغية توحيد مصادر إعداد المعلم والذي سنتناوله بشكل أكثر تفصيلا عند التعرض لإذن عمل رقم (٨).

* إذن العمل رقم (٣) اقتصاديات التعليم الأساسى فى مصر (١٣)

أعد إذن العمل رقم (٣) بهدف دراسة متطلبات التعليم الأساسى وتقدير اقتصادياته، واقتراح البدائل المختلفة لتقليل تكلفة تطعيم الطالب، وزيادة فاعلية التعليم عن طريق : دراسة تدفق الطلاب والتسرب وكثافة الفصول ونظام الفترات. وبالتالي، خرج الإذن بتقديم بدائل لنظام متكامل لميزانية التعليم الأساسى، وتقليل نظام الفترات، وتخفيف كثافة الفصول.

ولدراسة اقتصاديات التعليم بدأ الإذن بشرح مفهومى الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية للنظام التعليمى. حيث عرف الكفاءة الخارجية للنظام التعليمى : بأنها تعتمد على فرضية أساسية فحواها أن التعليم - أو أنواع معينة منه - تؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل، إلا أنه من الأمور الصعبة تحديد المستفيد من زيادة الإنتاجية، وخاصة فى بلد كمصر بها العديد من القوى الاقتصادية التنافسية، والتي بلغت من القوة بحيث جعلت العامل الماهر هو المستفيد الفعلى من التعليم، وعليه فإن إذن العمل رقم (٣) يوصى بزيادة التوسع فى البرامج التعليمية ذات العائد المرتفع سواء بالنسبة للعائلة التى يتم تشغيلها فى الداخل، أو للعائلة التى يتم تصديرها للخارج، وبالتبعية إلغاء البرامج ذات العائد المنخفض بغض النظر عن المستفيد الفعلى من التعليم.

أما بالنسبة لمفهوم الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى؛ فهو يعنى مدخلات النظام من تلاميذ المعلمين، والموارد مالية

ومن ثم فقد تناول إذن العمل رقم (٣) نسب التلاميذ المقيدون والمتسربين والباقيين لإعادة كما تناول المعلمين والفصول، كذلك خطة التنمية فى مصر للفترة من ٨١/٨٢- ٨٦/٨٧ ثم خرج الإذن بالعديد من التوصيات كما يلى :

أ - توصيات خاصة بالتمويل :

أوضح الإذن أن ميزانية التربية والتعليم في مصر، أقل من الحد الأدنى الضروري لإحداث التطعيم المرغوب، في الوقت الذي يصعب فيه زيادة ميزانية التعليم من ميزانية الدولة للخدمات..

وعليه فإن أحد الحلول الممكنة لهذه المشكلة : هو إضافة موارد محلية للدخل القومي عن طريق إسهامات أولياء الأمور بما يمكن وزارة التربية والتعليم من استعادة توجيه تدفق هذه الأموال للمدرسة؛ بمعنى تحويل الإسهام الخاص إلى إسهام عام؛ حتى يستطيع جميع الأطفال الاستفادة منه سواء الأسر الميسورة أو الأسر المنخفضة الدخل. ولكي يتم تحويل اتجاه هذه الأموال فيمكن لوزارة التربية والتعليم إنشاء صندوق محلي لتمويل التطعيم بالجهود الذاتية، أو فرض ضريبة محلية على مستوى الإدارة المعاونة الجزئية للمدارس الابتدائية والإعدادية.

ب - توصيات خاصة بالكفاءة الداخلية:

يرى إذن العمل رقم (٣) أن مشكلتي الرسوب والتسرب هما من معوقات الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، ومن ثم فإن الأسباب الرئيسية لمشكلة التسرب هي الحاجة إلى العمل، وسوء التغذية؛ ومن ثم فإنه يمكن التغلب على المشكلتين بتوفير قدر مناسب من الإعانات.

أما بالنسبة لمشكلة الرسوب فيقترح الإذن إلغاء إعادة السنة الدراسية في الصفين الثاني والرابع وتوفير المبالغ المنصرفة؛ على أن تستخدم المبالغ التي تم توفيرها من إلغاء هذا النظام في برامج التطعيم العلاجي.

ج - توصيات تخص نظام المعلومات في التعليم الأساسي:

يعيد إذن العمل رقم (٣) التأكيد على ضرورة وجود نظام معلوماتي كفء باستخدام التكنولوجيا لتحسين الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الأساسي. ويقترح الإذن أن يعمل نظام المعلومات على توضيح العلاقة بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي كمتغير

مستقل، بين مستوى التحصيل في مدارس معينة.(١٤)

وبمقارنة ما جاء في إذن العمل رقم (٣) بما ورد في استراتيجية تطوير التعليم وما تم تنفيذه، نجد أن الاستراتيجية في المحور السابع قد تناولت ميزانية التعليم، وركزت على دور القطاع الخاص من خلال المدارس الخاصة من ناحية، وعلى دور المجتمع باعتباره المستفيد من التعليم من ناحية أخرى، و بالتالي فهو يتحمل قسماً من أعباء موارد التعليم، وقد أوضحت الاستراتيجية في خطة التنفيذ المتبعة الآتي:

- ١- زيادة الموارد المخصصة للتعليم.
- ٢- اعتبار التعليم الفني وحدات تعليمية إنتاجية تقوم بعملتى الإنتاج والتعليم فى وقت واحد.
- ٣- الحصول على قروض ميسرة من البنك الأفريقى للتنمية والبنك الدولى للإتشاء والتعمير.
- ٤- الحصول على منح من الدول الأجنبية.
- ٥- تشجيع الجهود الذاتية للمواطنين.
- ٦- إنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية، وتتكون موارد الصندوق من :
تحصيل طوابع بريد، ورسوم إضافية، ومعدات بناء المدارس، ونسبة من حصيللة الغرامات المحصلة من مخالفات أعمال البناء، ونسبة من حصيللة حساب الخدمات بالمحافظات والمدن والقرى (١٥)

ومن الجدير بالذكر أن ما ورد في إذن العمل رقم (٣) من إعادة نفقات التعليم وما ورد بخصوص الجهود الذاتية، نجد أن هناك اتفاقاً بينه وبين سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، حيث تشير دراسة للبنك الدولى إلى أن دور كل من القطاع الخاص والمحليات ومساهمات أولياء الأمور وتنوع مصادر تمويل التعليم، تعد من الأمور الهامة التى يجب التحويل عليها فى حل مشكلات التمويل فى التعليم الأساسى، كذلك بالنسبة العادة نفقات التعليم والتى أشارت إليه دراسة أخرى نصح بها البنك الدولى (١٧).

أما بخصوص ما أوصى به الإذن من إمكانية فرض الرسوم والضرائب، فهى تعتبر كذلك من السياسات الأساسية التى يركز عليها كل من البنك الدولى وصندوق النقد

الدولى أيضاً. (١٨)

وقد تم الأخذ بهذه التوصيات حيث تم فرض العديد من الرسوم تلخيصها فى الآتى:

أ - قرار وزارى رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٨٧/٧/٣٠ بشأن قيمة دمغة وتكلفة وطبع وتحرير الشهادات الدراسية العامة.

المادة الأولى :

عند تسليم الاستمارة البيضاء الدالة على النجاح فى أحد امتحانات الشهادات العامة يحصل المبلغ الآتى :

شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى ٧ جنيه
شهادة إتمام المدرسة الثانوية العامة ودبلومات المدارس الفنية نظام الثلاث سنوات ٩ جنيه
دبلومات المدارس الفنية نظام السنوات الخمس والدراسات التكميلية الصناعية ودبلوم المعلمين والمعلمات ١١ جنيه

ب - قرار وزارى رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣٠ بشأن رسوم استخراج البيانات والتصديق على الشهادات الدراسية.

المادة الأولى:

عند طلب استخراج بيان نجاح فى امتحانات الشهادات العامة أو التصديق على الاستمارة البيضاء الدالة على النجاح، أو الشهادة الأصلية ، يحصل من التلميذ المبلغ الآتى :

طلب تصديق على الاستمارة البيضاء الدالة على النجاح، أو التصديق على الشهادة الأصلية لتقديمها خارج مصر

٢,٧٥

استخراج بيان باللغة العربية

٣,٧٥

استخراج بيان نجاح مترجم بلغة أجنبية ومصدق عليه لتقديمه داخل مصر

٤,١٥

استخراج بيان نجاح مترجم ومصدق عليه لتقديمه خارج مصر

٤,٥٥

ج - قرار وزارى رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٨٩/٨/٧

ورد فى الفقرة (٦) من المادة الثالثة من القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩ -

الخاص بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية - يلصق طابع تطعيم قدره جنيه، على الاستثمارات وطلبات الحصول على الشهادات والمستخرجات: التي تقدم إلى وزارة التربية والتعليم أو إلى المديرية التربوية والتعليم وإدارتها التعليمية الموضحة، وهذا كما يلي :

- * طلب التقدم لامتحان النقل من الخارج.
 - * شهادة نجاح في امتحان النقل من الخارج.
 - * التصديق على الاستمارة البيضاء الدالة على النجاح.
 - * التصديق على الشهادة الدراسية.
 - * طلب شهادة إثبات قيد بالمدرسة.
 - * طلب شهادة حصر سير وسلوك.
 - * طلب استخراج بطاقة شخصية.
 - * طلب تأجيل التجنيد.
 - * طلب الالتحاق بالقسم الداخلي عدا مدارس التربية الخاصة.
 - * طلب التحويل من المدرسة الرسمية (١٩) .
- يلاحظ من العرض السابق أن ما اتخذته الاستراتيجية من إجراءات لتمويل التعليم والذي تبلور في فرض رسوم جديدة على التعليم، هو صدق لتوصيات إذن العمل رقم (٣) والمتفقة مع توصيات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- إذن العمل رقم (٤)

أعد إذن العمل رقم (٤) لاقتراح تصور تصميم مدارس التعليم الأساسي، على أن يقوم بمسح عينة من المباني القائمة لمدارس التعليم الأساسي في ضوء الاحتياجات والمنهج والأنشطة.

بالإضافة إلى مسح مواد البناء المحلية ومكونات البناء المتاحة للاستخدام في بناء المدارس الجديدة، والتي تقلل من التكلفة وتساعد على التوافق بين المدرسة والبيئة المحلية، وتصميم نماذج بديلة لمدارس التعليم الأساسي (٩ صفوف) لكي تصلح

للمناطق الريفية والمدنية. ووضع معايير اختيار المكان والخامات ومواد البناء وكافة الحاجات اللازمة للتصميمات البديلة للمدارس الجديدة.

وقد أوصى إذن العمل رقم (٤) بضرورة مراعاة الآتى:

١) ضرورة وجود مجموعة مركزية، للقيام بالبحث والتصميمات وتساند السلطات المحلية للتعليم. وأن تكون هذه المجموعة جزءا متكاملًا من وزارة التربية والتعليم.

٢) ضرورة عمل سياسة شاملة لتجديد ورفع الكفاءة، بتقديم الرسوم والتصميمات والتوجيهات.

٣) توحيد المدارس للتأكد من الضبط والتحكم فى التكلفة.

٤) مراجعة البرامج المدرسية لتنشيط المباني المدرسية.

٥) تحليل وبحث ونشر، المعايير القياسية للمدارس المصرية مع تقدير الاختلافات المكانية.

٦) ضرورة أن تستخدم المدرسة طوال العام بحيث تتكامل مع البيئة المحلية، وحافزا لمشاركة المجتمع وذلك من خلال نادى صيفى، مركز شباب، وحدة إسعاف .

٧) يجب دراسة مواد البناء دراسة مستفيضة.

٨) إتباع الطرق الحديثة فى البناء، مع إعطاء الاهتمام للمباني سابقة التجهيز. (٢٠)

وبمقابلة ما جاء فى السابق، بما ورد بخصوص المباني المدرسية فى استراتيجية تطوير التعليم نلاحظ أن الاستراتيجية انتهجت نفس خطوات العرض : حيث عرضت مشكلات الأبنية التعليمية فى جميع مراحل التعليم والكثافة والعجز فى المباني المدرسية، ثم خرجت الاستراتيجية بما أوصى به إذن العمل رقم (٤) من إنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية بموجب القرار الجمهورى رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٨ باعتبار هذه الهيئة من المرافق ذات الطبيعة الخاصة ولذلك فهى هيئة مركزية تختص بتخطيط وإقامة المباني التعليمية.

وقد عقدت الهيئة ندوة تخصصية عن تطوير المباني فى الفترة من ٢٢ مايو - ٢٥ مايو ١٩٨٩، حيث خرجت الندوة بمجموعة من التوصيات موجزها فى الآتى:

- (١) ضرورة توائم المبنى مع المقاهيم التربوية الحديثة.
 - (٢) ضرورة توائم المبنى مع إدخال مناهج جديدة.
 - (٣) أن تؤخذ طرق التدريس فى الاعتبار عند تصميم المباني.
 - (٤) أن يُمكن المبنى المدرسى، من تقسيم الطلاب إلى مجموعات، طبقاً لنتائج الاختبارات الشخصية والعلاجية.
 - (٥) أن يتيح المبنى الفرصة لتأكيد دور المدرسة كمركز إشعاع ثقافى وعلمى، كذلك دورها فى خدمة البيئة.
 - (٦) أن يستجيب المبنى لمقومات الطابع المحلى والإقليمى.
 - (٧) ضرورة تطوير واستحداث نظم بناء، تحقق الأهداف المطلوبة فى إطار المواصفات.
 - (٨) محاولة وجود حلول معمارية غير تقليدية، تتناسب مهام النوعيات المختلفة لنظم البناء الحديثة .
 - (٩) مراعاة استخدام الأسس المطلوبة فى التصميم المعماري لمناسبة طرق البناء الحديثة (٢١) .
- ويتضح من العرض السابق عدداً من النقاط التى يجب التوقف عندها وهى:
- اللجوء إلى الخبرة الأجنبية لوضع مواصفات المباني التعليمية، الأمر الذى يعنى فى مضمونه عدم الوثوق فى الخبرات والكفاءات المصرية فى مقابل الاعتراف بالخبرات الأجنبية من جهة، واستنزاف قدرات المال لا يستهان به كان من الممكن توظيفه بشكل أكثر فاعلية من جانب آخر.
- كذلك فإلنا نجد أن ما جاء فى الاستراتيجية بخصوص الأبنية التعليمية، هو ما أوصى به إذن العمل هذا، وما كان على الندوة التخصصية إلا صيغ القرارات وخطط العمل بالسرعية والمشاركة فى اتخاذ القرار.
- إذن العمل رقم (٥)

لختص إذن العمل رقم (٥) بوضع برنامج للحاسب الآلى للتخطيط والمتابعة .

وقد اعتمدت الباحثة فى هذا الإذن على ما جاء فى التقرير الختامى لأكاديمية الإنماء

التربوي حيث تعذر الحصول على الإذن الخامس لسرية بعض ما جاء فيه.(٢٢)
وقد كان الهدف من إذن العمل الخامس هو : وضع برنامج للحاسب الآلى
للتخطيط والمتابعة، على أن يتضمن مدخلات ومخرجات النظام التعليمي، ليسر على
المخططين والمسؤولين اختيار البديل الأفضل للقرارات المتعلقة بالتعليم الأساسى.
وعليه فقد أوضح إذن العمل مخرجات نظام المعلومات بحيث شمل الآتى :

(١) وضع برنامج لنظام التخطيط التربوي فى التعليم الأساسى، باللغتين العربية
والإنجليزية يعتمد على المعطيات الحالية، والمستقبلية .

(٢) تدريب عشرة من العاملين بالوزارة، على وضع برامج الحاسب الآلى وتعديلها
وتحديث المعلومات وتدريب المسؤولين بالإدارات فى المحافظات والمناطق المختلفة.

وقد استعرض إذن العمل رقم (٥) الخدمات الواجب اتخاذها، والتي تتلخص
فى أن تعين الأكاديمية الخبراء المطلوبين لكل من المراحل الآتية :

* وضع وتنظيم عمليات تلك المعلومات من خلال استراتيجية متكاملة.

* وضع النظام وتعديلاته.

* تشغيل النظام.

* التدريب.

* التقويم والمتابعة.

وقد تم بالفعل تنفيذ بعض الإجراءات مثل : شراء أجهزة الكمبيوتر من أمريكا، وشحنها
إلى الوزارة، وتوزيعها على الوزارة وبعض المحافظات (٢٣) .

ومن المرجح أن الاستراتيجية قد أولت عناية خاصة بمراكز المعلومات، حيث
اهتمت بضرورة وجود نظم للمعلومات فى كافة مناحى المنظومة التعليمية، حيث
تناولتها فى المحور الخاص بالإدارة المدرسية من ضرورة استحداث نظام متكامل قائم
على استخدام الكمبيوتر للمعاونة فى اتخاذ القرار على أن يقوم بجمع البيانات وتخزينها
واسترجاعها. بالإضافة إلى بعض من المهام الإدارية والفنية؛ كبناء قاعدة البيانات
الخاصة للعاملين، ونماذج لتحليل مشكلات تخطيطية وسياسية محددة، مع ضرورة

تدريب موظفي الوزارة على استخدام الكمبيوتر لمساعدة متخذ القرار (٢٤).

ومرة أخرى نجد أنه على الرغم من أهمية المعلومات في اتخاذ القرار والتي تعتبر من الأمور الأولية لمتخذ القرار في عصر المعلومات والتكنولوجيا، وتوافر عدد من أخصائي المعلومات المصريين الذين قاموا بدراسات حول نظم المعلومات وأهميتها، وعول عليهم القيام ببناء كثير من هذه النظم، إلا أنه مرة أخرى تم الاعتماد على الخبرة الأجنبية والأخذ بتوصياتها على حساب الخبرات والكفاءات المصرية.

إذن العمل رقم (٨)

صمم إذن العمل رقم (٨) لإعداد خطة لتحليل الهيكل التنظيمي بوزارة التربية والتعليم، بغية تعرف مواطن الضعف والقوة في الهيكل التنظيمي القائم، الأمر الذي يتطلب وصف وظائف الأعمال المختلفة وتقسيم العمل، وتحديد مسؤوليات التنفيذ، واقتراح هياكل وظيفية بديلة للعمل على زيادة فاعلية الوزارة في مجالات وضع الأهداف، وصياغة السياسات والاستخدام الأمثل للمصادر المتاحة، وتوزيع القوى العاملة، وإجراء اتخاذ القرار وجمع المعلومات.

وقد قام إذن العمل رقم (٨) بدراسة الوضع القائم؛ وبناء عليه قد رؤى أن اتجاهات التطوير يجب أن تضع في اعتبارها التكامل الرأسي لأجهزة التعليم الأساسي، والتنسيق الأفقي على أن يكون :

أ - التنسيق الرأسي على النحو التالي :

١) استحداث وظيفة وكيل مديرية التعليم الأساسي، حيث يوكل إليه كل ما يتعلق بالتخطيط والتوجيه والمتابعة والإشراف على جميع شئون التعليم الأساسي على مستوى المحافظة، ويتبعه مكتب فني للتعليم الأساسي.

٢) استحداث وظيفة وكيل إدارة للتعليم الأساسي، وتكون مهمته تولى كل شئون التعليم الأساسي بالإدارة وأيضاً يتبعه مكتب فني للتعليم الأساسي.

٣) استمرار استقلال كل من المدرسة الابتدائية والإعدادية، مرحلياً، مع تدعيم دور مجلس إدارة المدرسة في إدارة العملية التعليمية.

ب - أما على المستوى الأفقى :

(١) تشكيل مجلس نوعى للتعليم الأساسى على مستوى ديوان عام الوزارة، على أن تكون مهمته وضع ومتابعة خطط وبرامج التعليم الأساسى.

(٢) تشكيل لجان مماثلة على مستوى مديرية التربية والتعليم.

وقد عمل إذن العمل رقم (٨) على توضيح كافة الأمور المتعلقة بالإدارة التعليمية، وعنت خطوات العمل فى هذا الإذن بدراسة الأوضاع القائمة، واتجاهات تطورها فى النواحي التالية :

١- الهيكل التنظيمى القائم.

٢- تحديد الأهداف، ورسم السياسات.

٣- نظام المعلومات.

٤- الموارد البشرية.

٥- القيادة.

٦- تقييم الأداء.

٧- التدريب.

٨- الحوافز.

٩- للعلاقات مع المحيطات.

وقد خرج الإذن بتوصيات فى كل مجال على حدة، نستعرضها فى إيجاز على

النحو التالى :

أ - بالنسبة للهيكل التنظيمى للوزارة :

أقترح أن يكون الهيكل التنظيمى للوزارة على عدة مستويات وهى:

- على المستوى المركزى (الوزارة) وتضم :

* المجلس النوعى للتعليم الأساسى.

* الإدارة العامة لتخطيط التعليم الأساسى.

* الإدارة العامة لتنسيق التعليم الأساسى.

- مستوى مديرية التربية والتعليم بالمحافظات: حيث يضاف للتنظيم القائم :
وكيل المديرية للتعليم الأساسي، ويتبعه مكتب فنى للتعليم الأساسي بالمديرية، تكون
مهمته الإشراف على إدارة التعليم الابتدائى والإعدادى ودور المعلمين والمعلمات.

- على مستوى الإدارة التعليمية : حيث يضاف للتنظيم القائم :
وكيل الإدارة التعليمية للتعليم الأساسي؛ ويتبعه مكتب فنى للإدارة التعليمية. ويقوم
بالإشراف على قسم التعليم الابتدائى، وقسم التعليم الإعدادى، والمدارس الابتدائية
والإعدادية.

ب - بالنسبة للنظم وأساليب العمل:

- تحديد الأهداف ورسم السياسات واتخاذ القرارات :
(الخطة التعليمية - السياسة التعليمية - المناهج والكتب والوسائل التعليمية - التوجيه
المستقبلى للتعليم - تطوير إمكانيات البحوث - البرامج للتعليمية الجديدة- اللامركزية)
- نظام المعلومات:

(جمع البيانات - معالجة البيانات - تداول البيانات - معلومات إضافية للإحصاءات
الداخلية للمدارس)
- تنمية القوى البشرية:

(إعداد معلمى التعليم الأساسي - القيادة الإدارية وقيادة المؤسسات - التعيين والنقل
والترقية - التدريب أثناء الخدمة - تقويم أداء العاملين وتعينهم وترقياتهم - التعاون
المشارك بين مسئولى التعليم الأساسي على المستوى المحلى)
ج - اتجاهات التطوير المستقبلية :

ولكى يتم تحقيق الأهداف السابقة فيتعين الأخذ بالتوصيات التالية :

- ١) تطوير جهاز التخطيط الاستراتيجى بعيد المدى ؛ لتوافق أهداف التعليم مع التنمية .
- ٢) لا مركزية إدارة العمليات الجارية من الوزارة إلى المحافظات والمستويات المحلية؛
لمساعدة الوزارة على تحقيق مزيد من الابتكارية والقدرة على النظرة المستقبلية.
- ٣) دراسة القوى العاملة لتحديد الأعباء الوظيفية، ووضع توصيف وظيفى فى ظل هيكل

تنظيمي متناسق، يعكس العمليات اللامركزية.

٤) إنشاء نظام إدارة الأفراد لتقويم الأداء؛ يقوم على اختيار القيادات على أساس الجدارة مقابل الأقدمية.

٥) وضع نظام للمستقبل الوظيفي، يكفل وصول المعلمين إلى المستويات الإشرافية والقيادية.

د - خطة التطوير :

وكما اتضح من التوصيات السابقة، أنها تضمنت كافة المستويات - بدءاً من مستوى الوزارة حتى مستوى المدرسة - فإن التطبيق يجب أن يتم في مراحل تبدأ بالتجريب على نطاق جغرافي محدد، يتم على أساسه اختبار مدى فعالية الخطوات السابقة. ومن ثم فقد وضع إذن العمل رقم (٨) خطة لتطبيق التوصيات السابقة على أن تتم على ثلاث مراحل على النحو التالي :

• المرحلة الأولى خلال العامين ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٨٩/٨٨
ويتم في هذه المرحلة :

- إنشاء مجلس نوعي للتعليم الأساسي.

- تطوير تنظيم الإدارة المركزية للتعليم الأساسي .

- تطوير تنظيم عناصر التعليم الأساسي على مستوى المديرية والإدارة التعليمية والمدرسية بمحافظتين تمثل إحداهما الدلتا، والأخرى الصعيد.

- تطوير أساليب وإجراءات العمل بالأجهزة والوحدات السابقة.

• المرحلة الثانية خلال العامين ١٩٩٠/٨٩ - ١٩٩١/٩٠

ويتم في هذه المرحلة تصميم التطبيق على ٦-٨ محافظات تمثل مختلف الأقاليم .

• المرحلة الثالثة خلال العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ وما بعده.

ويتم في هذه المرحلة تصميم التطبيق على كافة المحافظات.

هذا بالإضافة إلى أن إذن العمل رقم (٨)، قد أوضح في خطة التطبيق كيفية

اتخاذ القرارات المنوطة لتنفيذ ما سبق، ومسئولية القائم على تنفيذها (مدير إدارة، وكيل وزارة... الخ)، وطبيعة كل قرار .

وبمقابلة ما سبق بما جاء في الاستراتيجية، في محورها السادس الخاص بفعالية الإدارة التعليمية، نجد أن الأخيرة قد عنت بالمبادئ الآتية :

- ١- مركزية التخطيط والمتابعة.
 - ٢- لا مركزية التنفيذ والمتابعة في المديرية التعليمية.
 - ٣- تدعيم إدارة المدرسة.
 - ٤- تحديث الإدارة التعليمية على اختلاف مستوياتها (المركزية واللامركزية).
 - ٥- سهولة الاتصال بين عناصر الهيكل التنظيمي الإداري والفني، من خلال التنسيق الرأسي والأفقي .
 - ٦- تقويم مسار العملية التعليمية.
- ولتنفيذ المبادئ السابقة راعت الاستراتيجية أن تكون خطوات التنفيذ كالتالي :
- ١) إنشاء إدارة مركزية للتخطيط التربوي :
- وتهدف هذه الإدارة إلى :
- * جعل التخطيط وظيفة مترابطة و متكاملة للمعاونة في اتخاذ القرار.
 - * تطوير النظم والبرامج بأهداف التحليل المقارن بين الأهداف المعنونة للدولة والاحتياجات الفعلية للأفراد.
 - * تحديد أهداف الملتحقين والخريجين من المدارس، بما يوافق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للنظم والبرامج .
 - * وضع سياسات مساندة للبرامج، وتأسيس الهياكل والإجراءات الإدارية، للتأكد من كفاءة تنفيذ الأهداف.
 - * زيادة المنافع التعليمية.
 - * تحسين نوعية التطعيم وزيادة الخدمات، للحد من الرسوب والتسرب.
 - * تنمية الموارد البشرية.

وتقوم هذه الإدارة المركزية بـ:

- تحليل السياسات.
- البحوث والإحصاء.
- تكلفة وتمويل التعليم.
- التنسيق والمتابعة.

(٢) إنشاء شبكة تربط الديوان العام بالمديريات التعليمية :

وتهدف هذه الشبكة إلى استحداث نظام معلوماتى متكامل للمعاونة فى اتخاذ القرارات، وقد تم ربط الديوان العام بالتليفاكس لسهولة إرسال النشرات والقرارات إلى المديريات التعليمية.

(٣) تأسيس المشروع القومى لتطوير المباني التعليمية:

ويمكن هذا المشروع وزارة التربية والتعليم من التحكم فى المواصفات والمعايير القياسية لتشيد المباني المدرسية والتأكد من مطابقتها مع الأهداف التعليمية المختلفة، وبالفعل فقد تم استصدار القرار رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء هيئة الأبنية التعليمية.

(٤) مساهمة مجالس الآباء مع إدارة المدرسة :

وقد تم تعديل القرار الوزارى رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٥ فى سنة ١٩٨٨، بشأن مجالس الآباء والمعلمين منظماً لاختصاصات هذه المجالس وتشكيلها.

(٥) إعادة تنظيم الهيكل الوظيفى للديوان العام :

تشير استراتيجية تطوير التعليم، إلى أن إعادة تنظيم الهيكل الوظيفى وديوان عام الوزارة تعد من أهم الدراسات القطاعية المطلوب تنفيذها، باعتبارها أهم الضوابط الهيكلية اللازمة لنجاح الخطة.

ومن المبررات التى أوردها الاستراتيجية لتغيير تنظيم الديوان العام ما يلى :

* **الارداوجية**؛ حيث يوجد عدد من الجهات التى تقوم بالوظائف المتشابهة مثل البحوث، والتدريب، المناهج، والإحصاء؛ الأمر الذى يؤدى إلى خلق الكثير من المنازعات حول

مسئولية كل جهة؛ ومن ثم ضعف الرقابة.

* التضخم الوظيفي؛ حيث لا يوجد تصنيف واضح كما لا يوجد معايير للأداء يمكن قياسها وضبطها وتقويمها.

* ضعف أجهزة المعلومات؛ الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى ضعف كفاءة القرار؛ والتسيؤ يؤدي إلى نقض القرار بعد استصداره بفترة قصيرة.

* بطء التنفيذ؛ بسبب استخدام الوسائل اليدوية في العمليات الإدارية.

* عدم التكامل بين أجهزة البحث وأجهزة التخطيط؛ وتوجيهها في إعادة رسم السياسة التعليمية

* شغل لوظائف القيادية وفقاً للأقدمية؛ وعدم وجود نظام العداد وتدريب القيادات التربوية.

٦) إنشاء مركز للمعلومات الآلية :

أدت الزيادة المطردة في الطلب على التعليم، إلى زيادة أعباء المسؤولين في الوزارة، الأمر الذي أدى بدوره إلى ضرورة وجود نظام معلوماتي للقيام بالمهام الإدارية المختلفة التي تتطلبها عمليات الإدارة.

ويهدف مركز المعلومات الآلية إلى تحقيق الآتي:

- زيادة فعالية وكفاءة الأعمال الإدارية.

- تأسيس هياكل إدارية، ومراقبة تنفيذ الأهداف التنظيمية وفق الاتجاه المرغوب.

- خلق الموارد البشرية والفنية اللازمة لتطوير وتحسين نظم آلية للمعلومات الإدارية بالوزارة.

- تكامل النظام المركزي مع الأنظمة الفرعية في المديرية التعليمية المختلفة.

٧) تدريب القيادات التربوية العليا:

يعتبر تدريب القيادات التربوية العليا هو مفصل الإصلاح التربوي، لأن القيادة

التربوية العليا هي المسؤولة عن تحقيق الأهداف داخل القطاعات الجزئية ويتم التدريب في المجالات التالية :

- التخطيط التربوى.
- الإدارة التربوية.
- اقتصاديات التعليم.
- تطوير المناهج.
- التدريب أثناء الخدمة.
- تكنولوجيا التعليم.
- تنظيم البحوث التربوية، وإدارتها.

من خلال استعراض كل من النقاط الأساسية التى وردت فى كل من إذن العمل رقم (٨) وبين ما جاء فى الاستراتيجية، نجد أن الأخيرة قد عملت على تبني التوصيات التى اقترحها إذن العمل، والقيام بالتخطيط بإنشاء إدارات معاونة مثل: المعلومات والتخطيط والمناهج.

وعلى الرغم من أهمية هذه المقترحات التى تم اتخاذ اللزم فيها، فإن الأمر لا يقف عند تنفيذ هذه المقترحات، بل يتعداها إلى كيفية إنشاء هذه الإدارات وتبنيها وتوقيت تنفيذها. علماً بأن هذه المقترحات كانت قد أشارت إليها السياسة التعليمية فى السنوات السابقة. والتى تم التعرض إليها من قبل.

الأمر الذى يرفع معه تساؤلاً فحواه: هل تمت هذه الإجراءات لأهميتها، أم اتخذت لأهمية من قام بالتوصية بها، فإذا كانت اتخذت لأهميتها فلماذا لم تنفذ وفقاً للسياسات التعليمية التى أشارت لها منذ أوائل الثمانينيات.

هذا، بالإضافة إلى أن استحداث هذه الإدارات قد اتخذ أبعاداً أخرى وتطورات أكثر عمقاً، كما يتضح من خلال المقابلة السابقة بين محاور أذن العمل المختلفة، والتى قام بمسؤولية إعدادها وكالة الإنماء التربوى بواشنطن بالتعاون مع المركز التربوى للإنماء التربوى والاجتماعى (تيم) كهئية معاونة مرشحة من قبل وكالة الإنماء التربوى، وبين استراتيجية تطوير للتعليم والمقدمة كخطة لتطوير التعليم فى مصر؛ والتى قام برسم سياستها وزير التربية والتعليم فى ذلك الوقت؛ نجد أن محاور الاستراتيجية العشر

ما هي إلا ترجمة دقيقة لما جاء في أذن العمل العشر كما أوضحها جدول المقارنة بين كل منهما؛ الأمر الذي يوضح بجلاء مدى تطابق أهداف السياسة التعليمية مع أهداف المعونات المقدمة وليس العكس؛ بمعنى أسبقية أهداف المعونات على أهداف السياسة التعليمية مما أدى إلى تبعية السياسة التعليمية في هذه الفترة بشكل حاد إلى سياسات المعونات، وخاصة المقدمة من هيئة التنمية الأمريكية باعتبارها هي الأقدر على وضع التصورات والحلول لمشكلات التعليم.

ولا يتوقف الأمر على تحقيق هذه الأهداف فحسب، بل يوضح أيضاً دور المعونات الأمريكية في تحديد خطوط أهداف السياسة التعليمية، بل وخطوات التنفيذ التي تعدت مجرد معونة لإتشاء عدد من المدارس، أو تقديم بعض من المعونات الفنية في تطوير قطاع معين من قطاعات العملية التعليمية، بل شمل المعونات كل مناحي العملية التعليمية بدءاً من تغيير الهيكل الوزاري وما يعكسه من ارتباط وثيق الصلة بالوزير كمتخذ قرار، إلى نظم معلوماتية لمساندة متخذ القرار ظاهرياً؛ وما تقدمه هذه النظم إلى وكالة التنمية الأمريكية بشكل أكثر خصوصية بما يمكنهم من الحصول على كافة المعلومات المختلفة، والتي تشمل العديد من الأمور التي تمت، أو لا تمت بصلة للعملية التعليمية كما سبق التوضيح. الأمر الذي يفسر بدوره تركيز أذن العمل المختلفة، سواء إذن العمل الخاص بمراكز المعلومات أو الأذن المختلفة، وبالتبعية نجد تركيز استراتيجية تطوير التعليم، على مراكز المعلومات في كل محاورها بما يتفق مع أذن العمل المختلفة.

هذا بالإضافة إلى صيغة أذن العمل والاستراتيجية بالصيغة الشرعية، والتي تعتبر بمثابة ستارٍ يحجب دور المعونات الأمريكية، واعتبار الاستراتيجية هي الواجهة القومية ذات الصيغة الاستقلالية، حيث تم مناقشة الاستراتيجية كخطة قومية في مجلس الشعب أو من خلال عقد مؤتمرات قومية، أو ندوات وضعت توصياتها وفقاً لما جاء في أذن العمل المختلفة، كما أوضحت المقابلة السابقة في أكثر من موضع. (السلم التعليمي، هيئة الأبنية التعليمية، ... الخ)

كذلك نلاحظ على المعونات المقدمة من الجهات والهيئات المختلفة، وعلى المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة، والبنك الدولي، أن الجهات الأخيرة تنفرد -فى الأغلب الأعم - بعملية خلق صيغ تعليمية جديدة ، أو تعمل على إحداث تغيرات جذرية فى المنظومة التعليمية ، كذلك العلاقة الجدلية بينهما؛ حيث أوضح التحليل السابق قيام البنك الدولي بعمل دراسة لتطبيق نظام التعليم الأساسى وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتولى مهام تنفيذ المشروع، ومع انتهاء دور الولايات المتحدة، يعود البنك الدولي بتقديم عون مالى فى صورة قرض لاستكمال تطبيق مشروع التعليم الأساسى(٢٥)؛ الأمر الذى يوضح العلاقة التبادلية بين البنك الدولي والولايات المتحدة فى تبادل الأدوار بينهما؛ لتغيير المنظومة التعليمية. ولتوضيح ما سبق نعرض الجدول التالى لبيان مدى تفرد الجانب الأمريكى والبنك الدولي عن بقية دول المعونات فى كافة مناحى العملية التعليمية.

جدول رقم ()

توجهات المعونات في جسد المنظومة التعليمية

| | |
|--|--|
| <p>طبيعة المشروعات التي قامت بها الجهات الم مختلفة المقدمة للبح</p> <p>١-مشروعات المساهمة في إنشاء مدارس صناعية وفنية وتكنولوجية ،كمنح أو قروض ميسرة شاملة معدات أو غير شاملة معدات .</p> <p>٢-مشروعات تدريب معلمي التطعيم الفني (كمنح).</p> <p>٣-منح لتعليم اللغة القومية للدول المانحة .</p> | <p>هوية الطرف الأجنبي</p> <p>جهات مختلفة مثل : إنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان</p> |
| <p>١-المساهمة في إنشاء مدارس فنية ومنح معدات تعليمية بها معدات تعليمية .</p> <p>٢-ندوات وسيمينارات لمناقشة قضايا التطعيم في دول العالم الثالث .</p> <p>٣-بعض الأبحاث الدورية في التطعيم .</p> | <p>هيئات دولية محليدة مثل : اليونيسكو ، اليونسف ، الأمم المتحدة .</p> |
| <p>١-مشروعات بحثية تتسم بالاستمرار ،يسبقها دراسات جدوى مقدمة كمنح ، تأثيرها على السياسة التعليمية بغرض إحداث التغير ولتبل صياغة القرار التعليمي .</p> <p>٢-مشروعات إنشاء مدارس صناعية بقروض صناعية ميسرة وإرسال خبراء دوليين</p> | <p>البنك الدولي</p> |
| <p>١-مشروعات بحثية تتسم بالاستمرار وتأثيرها على صنع السياسة التعليمية ومراجعتها التفصيلية للنتائج .</p> <p>٢-مشروعات تعليم أساسي .</p> <p>٣-مشروعات استحداث هيكل إدارية في ديوان عام الوزارة وذى طبيعة مباشرة بمتخذ القرار .</p> <p>٤-مشروعات تطوير البنى الإدارية للمحليات .</p> | <p>الولايات المتحدة الأمريكية</p> |

المصدر: منى أحمد صادق، التبعية في التعليم، ورقة بحث مقدمة إلى ندوة التبعية الثقافية، المنعقدة في مركز البحوث العربية في الفترة من ١٠-١١ ديسمبر ١٩٩٣.

يلاحظ من الجدول السابق أن المعونات المقدمة من كل من البنك الدولي، والولايات المتحدة الأمريكية عنيا في المقام الأول بتغيير المنظومة التعليمية؛ بدءاً من نظام التعليم الأساسي فالتنظيم الإداري للهيكل الإداري لوزارة التربية والتعليم لضمان بقائهما بجانب متخذ القرار؛ الأمر الذي أدى إلى العديد من الآثار فسي سائر مناحي المجتمع؛ والتي تتأثر بدورها بالتغيرات الحادثة في التعليم؛ والذي يمكن القول معه بأن التعليم وفقاً لهذا المنطلق، هو المتحكم في التغيرات السائدة في المجتمع؛ بنفس القدر الذي يتأثر به التعليم من التغيرات السياسية والاقتصادية في المجتمع؛ ويقول آخر فإن هناك علاقة دائرية بورتها هو النظام التعليمي، وتؤثر وتتأثر هذه البؤرة بالمحيط الدائري لها وهما المجتمع والتغيرات السياسية والاقتصادية به.

حاول هذا الفصل إلقاء بعض الضوء على مدى تأثير السياسة التعليمية منذ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بالمعونات الخارجية المقدمة من بعض الجهات المانحة، والتي كانت ذات أثر فعال في بعض مناحي السياسة التعليمية الوطنية.

المراجع

- ١ - ارجع في هذا الشأن إلى الفصل الثالث، العون المقدم من اليونسكو، ص ص .
- ٢ - ارجع في هذا الشأن إلى الفصل الخامس، العون المقدم من المملكة المتحدة، ص
- ٣ - ارجع في هذا الشأن للفصل الثالث، و إلى العون المقدم من اليونيسف بصفة خاصة.
- ٤ - ج م ع، بيان وزير التعليم أمام مجلس الشعب فبراير ١٩٧٧، ص ٢٢ .
- ٥ - لمزيد من التفاصيل ارجع إلى الفصل الرابع، الجزء الخاص بالعون المقدم من البنك الدولي.
- ٦ - حول الوثائق الثلاثة ارجع إلى:
وزارة التربية والتعليم، تطوير وتحديث التعليم في مصر: سياسته، وخطته وبرامج تحقيقه، القاهرة، ١٩٨٠.
- وزارة التربية والتعليم، سياسة التعليم في مصر، القاهرة، ١٩٨٥ .
- وزارة التربية والتعليم، استراتيجية تطوير التعليم، القاهرة، ١٩٨٩ .
- * استخدمت أكاديمية الإنماء التربوي مصطلح أدون للعمل كمرادف للدراسات التي قامت بها لتطوير بنية التعليم الأساسي، وقد رأت الباحثة استخدام نفس المصطلح مراعاة لدقة التحليل.
- ٧ - المركز العربي للإنماء التربوي والاجتماعي، أكاديمية الإنماء التربوي : مشروع المعونة الفنية للتعليم الأساسي، وكالة الإنماء التربوي، أدون العمل العشر.
- ٨ - أحمد فتحي سرور، استراتيجية تطوير التعليم، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، أماكن متفرقة
- ٩ - المركز العربي للإنماء التربوي والاجتماعي، أكاديمية الإنماء التربوي ، مشروع المعونة الفنية للتعليم الأساسي(مشروع هيئة المعونة الأمريكية رقم EG-263-0319-E-1) تقرير وتلخيص للمسؤولين ، د.ت.
- تعذر الحصول على إذن العمل رقم ١ .
- ١٠ - أكاديمية الإنماء التربوي ،إذن عمل رقم (٢)، المنهج وإعداد المعلم، واشنطن، ١٩٨٤ .

- ١١ - أكاديمية الإنماء التربوى، إذن عمل رقم (٣)،
- ١٢ - أكاديمية الإنماء التربوى، إذن عمل رقم (٣) اقتصاديات التعليم الأساسى، ١٩٨٧
- ١٣ - ج م ع، وزارة التربية والتعليم، استراتيجية تطوير التعليم، مرجع سابق.
- 14- World Bank, Finncancing Education in Developing Countries, op.cit.
- USAID , Aid Policy Paper :Basic Education Technical and Training ,Washington, 1982.
- ١٥ - لمزيد من التفاصيل انظر : خطابات النوايا المقدمة لصندوق النقد الدولى فى سنوات مختلفة تحت هنا أى مرجع للبنك الدولى ؟؟
- World Bank ,Ibid.
- ١٦ - محمد سعيد عزت ، وثائق تطوير التعليم قبل الجامعى () ، القاهرة ،وزارة التربية والتعليم ، ١٩٩٠.
- ١٧ - أكاديمية الإنماء التربوى، إذن العمل رقم (٤) ، تصميم مدارس التعليم الأساسى،
- ١٨ - وزارة التربية والتعليم ، استراتيجية تطوير التعليم ، مرجع سابق.
- ١٩ - بناء على رأى بعض العاملين بمؤسسة تيم مصر .
- ٢٠ - أكاديمية الإنماء التربوى، مشروع المعونة الفنية للتعليم الأساسى: تقرير وتلخيص...مرجع سابق .
- ٢١ - ج م ع، وزارة التربية والتعليم، استراتيجية تطوير التعليم، مرجع سابق،
- ٢٢ - ج م ع، وزارة التعاون الدولى، مشروع تطوير التعليم الأساسى بمصر من هيئة التنمية الدولية بتاريخ ٧ / ٣ / ١٩٩٤.

الفهرس

| | |
|----------|---|
| ٥..... | بدلا من المقدمة..... |
| | الفصل الأول: |
| ٩..... | مقاربات لفهم العون الخارجى..... |
| | الفصل الثانى: |
| ٣١..... | القوى والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية المؤدية لطلب المعونات..... |
| | الفصل الثالث: |
| | المعونات الخارجية المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتعليم قبل الجامعى فى مصر |
| ٦٧..... | من ١٩٦١-١٩٩٠..... |
| | الفصل الرابع: |
| | المعونات المقدمة من البنك وصندوق النقد الدوليين للتعليم قبل الجامعى فى مصر |
| ١٠٧..... | من ١٩٦١-١٩٩٠..... |
| | الفصل الخامس: |
| | المعونات الخارجية للتعليم قبل الجامعى فى مصر من ١٩٦١-١٩٩٠ فى إطار التعاون |
| ١٣٧..... | الثنائى..... |
| | الفصل السادس: |
| ١٦٩..... | مجالات المعونات الخارجية للتعليم نظرة تحليلية..... |
| | الفصل السابع: |
| ٢١٥..... | أثر المعونات الخارجية على بناء السياسة التعليمية الوطنية..... |

المعونة الأمريكية لمصر أم لأمركا

■ نشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ظل هيمنة أمريكية جعلت الاتحاد السوفيتي يسعى لتكوين مناظر لهما (الكوميكون) وحاول كل قطب استعمال شتى الوسائل لاستقطاب الدول فكانت المعونات والقروض من الوسائل الهامة في عمليات الاستقطاب وبدأت أوروبا منذ التسعينيات في اتباع نفس سياسات الترغيب والترهيب والضغط وحاولت دول العالم الثالث أن تنتهج سياسة ما عرف بالحياد الإيجابي الذي أتاح لمصر أن ترفض الضغوط الأمريكية في عدم تمويل السد العالي وأن تلجأ إلى الاتحاد السوفيتي في بناء السد العالي، ولكن على الرغم من ذلك فإن المنظمات التابعة للأمم المتحدة لم تتحرر من هيمنة القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كان التسليح يعد المجال الأساسي لتلك المعونات فإن التعليم دخل تلك الدائرة الخبيثة نتيجة إدراك أن التعليم أداة أيديولوجية تسهم في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية وبالتالي فإن ما يسمى بالنخبة أو الصفوة الحاكمة في دول مصالحة بالدول الكبرى تجد أن ارتباطها الاقتصادي بدول المركز يدعمه نظام التعليم تحت دعاوي التحديث على اعتبار أن النموذج التنموي الغربي هـ ومؤسسات التعليم التابعة تدعم أليات التبعية الاقتصادية وبالتالي لا غشاضة أن يستهدف التعليم في ثقافياً وتعليمياً سود البشرة، وهذه الدراسة تحلل وتبين المنح التعليمية وأهدافها في مصر.

